بسم الله الرحمن الرحيم

علـوم اللغـة

دراسات علمية مُحكّمة تصدر أربع مرات فى السنة

كتـاب دورى

مج ٩ ، ع ٣ ، ٢٠٠٦

قيمة الاشتراك السنوى :

٨٠ جنيهًا مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٨٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

سعر العدد :

٢٠ جنيهًا مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٢٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

أسعار خاصة للطلبة :

المراسلات :

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى :

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

ص . ب (٥٨) الدواوين - القاهرة ١١٤٦١ القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون ٧٩٤٣٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٤٣

المحتويات

البنية الدلالية والإحالية للضمائر

د. أشرف عبد البديع عبد الكريم
أستاذ مساعد بكلية دار العلوم
جامعة المنيا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام علي خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد النبي الأمي وعلي آله وصحبه وسلم إلي يوم الدين ...

أما بعد ...

تعد هذه الدراسة جزءاً ضمن إطار أطروحة الدكتوراه التى كان موضوعها : دلالة التراكيب عند الزمخشرى، وقد تمت مناقشتها فى ١٤/ ١٠/ ١٩٩٩م بكلية دار العلوم، جامعة المنيا، وجاءت فى إطار القنوات العلمية المشتركة بين جامعتى المنيا / مصر وهايدلبرج / ألمانيا الاتحادية تحت إشراف علمى متميز من :

أ. د. محمود فهمى حجازى أستاذ علم اللغة – آداب القاهرة
البروفسور رئيف جورج خورى أستاذ ورئيس قسم الدراسات العربية جامعة هايدلبرج / ألمانيا الاتحادية .

وتنبغى الإشارة إلى أننى لم أقم بالمحو أو الإثبات فيما كتب منذ زمن انقضى، إلا ضبط جوانب العبارات، لم تؤثر على الصياغة الكلية أو مضمون العبارة، ومن هنا جاءت كما هى فى الأصل، ولم تتغير إلا الطباعة الجديدة . ويعد هذا الجزء هو الأول من نوعه الذى بدأت أقدمه

للنشر من الرسالة، راجياً المولى سبحانه أن يوفقنا فى طباعة الأجزاء الأخرى .

يضم هذا البحث عدداً من القضايا الأساسية التى تعمل على تنصيص النص، وهى قضايا أساسية فى سبك وحبك بنية النص القرآنى من منظور الزمخشرى فى كشافه .

وإذا كانت قضايا الإحالة عديدة(*) ومنتشرة فى كل النصوص المختلفة، فإن النص لا يمكن أن يكون محكماً مترابط الأجزاء، إلا من خلال هذه الروابط، وإلا يعد مفككاً، وبناء عليه يفقد المعانى المختلفة التى تنتجها الجمل المكونة لبنيته، والتى بدورها تكون معنى عاماً يلم شتات المعانى المختلفة تحت سقف معنى واحد .

ومن هنا فإن الإحالة بالضمير تمثل أحد جوانب الإحالة، وأرى أن الباحثين العرب للأسف الشديد يركزون على قضايا الإحالة بشكل لافت للنظر، تاركين القضايا الإحالية الأخرى؛ ويدل هذا على شيئين :

الأول : إما عن نقص معرفتهم بما أنتجته الدراسات الغربية فى هذا المجال .

الثانى : وإما أنهم يرتقون مرتقى سهلاً، مفضلين المترجم (وهو قليل مقارنة بما هو موجود/ بالفعل فى سيرة الدراسات الأوربية وبخاصة الألمانية) وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المترجمات والدراسات النقدية

(*) أشار زتسيسلان إلى أعداد مختلفة من الإحالات التى تحتاج إلى دراسات تطبيقية موسعة للتحقيق من مدى فاعليتها على النصوص العربية المختلفة، الأمر الذى يمكن أن يكشف عن قاعدة النص التى تمثل هذه النصوص المختلفة . مدخل إلى علم النص، مشكلات بناء النصوص ص ص ١٢٤ : ١٣٨ .

قيمة لا ينكرها إلا جاحد فى تعريف شباب الباحثين بهذا العلم الحديث نسبياً، خاصة لأولئك الذين ليس لهم دراية بلغة أوربية، وخاصة الألمانية.

على الرغم من قلة الدراسات النقدية والمترجمة التى لا يمكن أن تشبع رغبة من يريد أن يقيم تصورات راقية، ونذكر من هذه الدراسات ما قام به شيخى أ. د. سعيد حسن بحيرى من ترجمة عدد من الدراسات النصية ذائعة الصيت، ونذكرها على النحو التالى :

علم النص لتون ڤان ايك .

مدخل إلى علم لغة النص ڤولڤجانج هاينه من / د. يتر فيفيرهر.

مدخل إلى علم النص، مشكلات بناء النصوص زيستيسلاف واورزنياك ودراسات أخرى قيد الطبع .

وترجمة د. تمام حسان : النص والخطاب والإجراء لروبرت دى برواند .

* * * *

يأتى هذا البحث فى ثلاثة محاور أساسية نفصّل فيها القول على النحو التالى، جاء المبحث الأول، ليناقش قضايا العناصر الإحالية والدلالية لضمير الفصل من حيث دلالته، وكيف ترقى هذه الدلالات إلى ربط بنية النص، وكيف أن دلالته الأساسية (الربط) تمثل سمة جوهرية أساسية فى هذا الشأن، على أية حال فإن هذه السمة ليست خاصة بضمير الفصل أو الشأن أو الإشارة، وإنما هى سمة يمكن أن تقع مواقع عدة، تضم عدداً من حروف العطف أو الضمائر أو المقابلة أو إعادة اللفظ، أو الترادف والتبعية ... إلخ .

ومن هنا تمثل وظيفة أساسية/ عامة تنطبق على كل ذلك، وعلى الرغم من ذلك فإن ثمة وظائف دلالية تمتاز بها الضمائر الثلاثة المعالجة هنا : الفصل والشأن والإشارة، من منظور الزمخشرى كما ذكرت منذ قليل .

وتبقى المعالجة فى المبحث الثانى فى البنية الدلالية والإحالية لضمير الشأن والمبحث الثالث لضمير الإشارة، كما جاءت فى ضمير الفصل، أعنى فى التحليل المتبع، ومن ثم خلصت الدراسة إلى عدد من الملحوظات التى جاء ذكرها فى نهاية التحليل، وقد كشف التحليل - بما لا يدع مجالاً لريب عن إسهام هذه العناصر فى سبك وحبك بنية النص القرآنى .

هذا وإن كنت قد أخطأت فمن نفسى والشيطان، وإن كنت وفقت فى بعض المواضع فمن الله وحده، هو حسبى، عليه أتوكل وإليه أنيب .

كتبه

أشرف عبد البديع عبد الكريم

المنيا فى ١٤/ ٢/ ٢٠٠٥م

توطئة :

اختلف النحاة حول رتبة الضمير – كما اختلفوا حول قضايا أخرى مرتبطة به – بيد أن الترتيب هنا حسب رؤية الزمخشرى، وبالتالى حسب رؤية النحاة، ومن ثم فإن هذه النظرة تمثل رأى جمهور البصريين، غير أن الكوفيين جعلوا العلم فى مرتبة أولى، يليه الضمير(١) .

وبالتالى فإن النظرتين مختلفتان من حيث الأساس الدلالى لكل منهما . وربما انطلقت وجهة نظر جمهور النحاة فى هذا الشأن، أن الضمير ليس كالاسم والصفة أو الفعل، بمعنى أن دلالته لا تتحدد إلا بما يعود عليه، وبما أنه ليس كالاسم والصفة والفعل ... الخ من الناحية الوظيفية، ومن ثم يتجه معناه ويقترب أو يكاد يتشابه مع الحرف من جهة الوظيفة، بمعنى أن كلا منهما لا يدل على معنى فى ذاته، إذ يفتقر كل منهما إلى موضح ومفسر بالنسبة للضمير، والمجرور بالنسبة لحرف الجر .

ولعله فى هذا المقام يمكن إجمال المواضع التى تلتقى فيها الضمائر والحروف : –

١ – أشبهت الضمائر الحروف، أن الضمائر مبنية بحيث لا تتصرف تصرف الأسماء فلا تثنى، بسبب كون أكثرها قد وضع على حرف واحد أو حرفين وحمل ما وضع أكثر من ذلك عليه .

٢ – وجه آخر الشبه الجمودى، وهو كون الضمائر بحيث لا تتصرف تصرف الأسماء، فلا تثنى ولا تصغر، وأما نحو : هما، وهم وهن

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ١ / ٩٨٣ . تجور الإشارة هنا إلى الرمز (ب) يشير إلى الطبعة الأوربية .
Dr. G. John ; Erste Band , leipziq , 1882 .

وأنتما وأنتن، فهذه صيغ وضعت من أول الأمر على هذا الوجه، وليست علاقة المثنى والجمع طارئة عليها .

٣ - أشبهت الضمائر الحروف، وهي أنها مفتقرة في دلالتها على معناها البتة إلى شئ، وهو المرجع في ضمير الغائب، وقرينة التكلم أو الخطاب في ضمير الحاضر .

٤ - أشبهت الضمائر الحروف في أنها استغنت بسبب اختلاف صيغها عن أن تعرب ... فأشبه الحرف في عدم الحاجة إلى الإعراب، وإن كان بسبب الحاجة مختلفا فيه(١) .

وإذا كان الضمير لابد له من عائد يعود عليه، أو ما يطلق عليه بالضمير العائد أو الإحالة (Rückweis Pronomen) إذا لا يمكن فهمه في ذاته، أو منفرداً إذ هو : ضرب من الكناية، فكل مضمر كناية، وليس كل كناية مضمرا، وإنما صارت المضمرات معارف؛ لأنك لا تضمر الاسم إلا وقد علم السامع على من يعود ...(٢) .

وسيشير الباحث في موضع لاحق عند الحديث عن ضمير الإشارة إلى المفارقة بين الضمير بوجه عام وضمير الإشارة بوجه خاص .

ويشير الضمير في أغلب الأحيان إلى اسم ظاهر (إحالة معجمية)، محدد الدلالة، ومن ثم فإن : تحديد دلالة هذا الظاهر قرينة لفظية تعين الإبهام الذى كان الضمير يشتمل عليه بالوضع؛ لأن معنى الضمير وظيفي وهو الحاضر أو الغائب على إطلاقهما، فلا يدل دلالة معجمية لا يضمه المرجع وبواسطة هذا المرجع يمكن أن يدل هذا الضمير على معين...(٣) .

---

(١) ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ص ٩٢ .

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) / ٩٨١ .

(٣) د . تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١١١ .

وبناء على هذا فإن الضمير على وجه العموم فارغ الدلالة، بمعنى أن دلالته فى المعجم تمثل صفرا، وبالتالى لا يقوم بدوره إذا استخدم منفردا، بل لابد له من تركيب يعمل من خلاله، كالحرف الذى يحتاج إلى مجرور، فهو يحتاج إلى تراكيب يستطيع من خلالها أن يقوم بدوره .

وتتفق هذه الرؤية وما ذهب إليه **ليز** (O . LEYS) من أنه يمكن للضمير العائد أو الإحالة ... أنه يربط بمحتوى التعبير بين الخبر والمبتدأ، وهو نموذج ناقص الدلالة فى ذاته إلا إذا تعلق أو حدد من عناصر أخرى فى النص، وهو من خلال ذلك يكتسب دلالته(١) .

ويؤكد **كلاوس هويزينجر** : (Klaus, Heusinger) فى تحديد مختصر له بالنسبة للضمائر: بأنها كلها يمكن وصفها بأنها نكرة فى ذاتها، أى تحتاج إلى غيرها ولابد من وجودها فى تركيب ووصف هذا الضمير بأنه نكرة، أى مفتقر إلى غيره، أو إلى ما يوضحه ويزيل نكرته التى تعنى إبهامه، وهذا الافتقار فى الضمير يشبه الافتقار فى الحرف، من حيث احتياج كل منهما إلى غيره(٢) .

أما إذا وجد منفردا فلا معنى له، فإذا قلت : (هو) ولم يكن داخل إطار جملة، فإن هذا لا يدل على شىء إذ لابد من إحالة إلى سابق أو إلى لاحق، توضح مَنْ هو ؟ فإذا وُضِعَ داخل جملة دل على معنى، كما فى قوله تعالى (هوَ اللهُ الذى لا إِلَهَ إِلا هوَ) .

ومن هنا تلتقى الرؤية الغربية الحديثة ورؤية النحاة العرب حول

---

(١) Odo, Leys : Das Reflexivpronomen , Eine Variante des Personalpronomen , S.223. Johannes , Erben : Abriss der Deutschen Grammatik , S.198 .

(٢) Klaus , Heusinger : Salienz und Referenz ..... S. 147 .

افتقار الضمير وحده إلى تأدية الغرض، لأنه نكرة والنكرة لا تفيد، ومن ثم تشير هذه الملاحظة إلى مدى الالتقاء بين الفكر الإنسانى من جهة، ومن ناحية ثانية بين القدامى والمحدثين .

ويرتبط عنصر الإحالة على وجه العموم بعملية النطق الكائنة فى السياق والعنصر الكتابى، أو بحسب معرفته بطرق أخرى، كما يذهب كلاوس(١) .

وإذا كانت الضمائر تلتقى مع الحرف فى مواضع، فبالتالى تختلف عن الأسماء، ويختلف النظام فى الضمائر عن النظام فى الأسماء فى وجوه منها :

١ - تكون الضمائر نظاما مغلقا محدودا، فى حين تكون الأسماء الصريحة قسما مفتوحا .

٢ - تتميز الضمائر ببعض السمات الصرفية التى تغيب من الأسماء، من ذلك انقسامها حسب الإعراب إلى ضمائر رفع وضمائر نصب، وهذا أمر معدوم فى الأسماء(٢) .

وتعد الضمائر قسما من أقسام الربط فى اللغة العربية، إذ تشترك مع روابط أخرى مثل الربط بالحروف أو إعادة اللفظ، أو إعادة المعنى، أو العهد، وبالتالى تمثل الضمائر أحد الروابط الأساسية فى بناء النص فى الفصحى .

ويقتصر البحث فى هذا الموضع على معالجة نوع واحد من أنواع هذه الروابط، وهو الربط بالضمير (الضمائر)، وإذا كان التركيز على

---

(١) Ebenda, S. 147.

(٢) الأزهر الزناد : نسيج النص، ص ١١٧ .

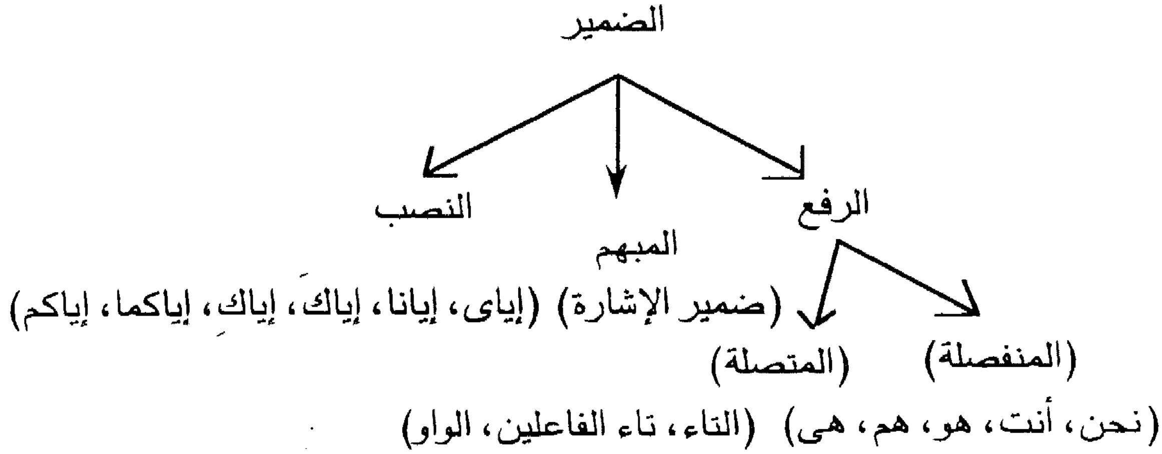
الضمائر فى هذا الموضع – حسب معالجة الزمخشرى – فإن الزمخشرى لم يعالج كل الضمائر، وإنما عالج أقساما وأنواعا منها، وبناء على هذا ستقتصر المعالجة على مناقشة الضمائر الآتية : ضمير الفصل، ضمير الشأن، ضمير الإشارة (المبهم) .

وينبه الباحث فى هذا السياق أن الاقتصار على كل من ضمير : الفصل والشأن والإشارة لا يقلل بحال من الأحوال من شأن وقيمة الروابط النصية الأخرى(1)، وإنما الاقتصار على هذه الروابط؛ لأن الإحصاء المستخلص أثبت أن هذه الضمائر هى الأكثر ورودا، أى معالجة عند الزمخشرى، ومن هنا فإن الزمخشرى لم يعالج من الضمائر إلا ثلاثا : ضمير الفصل، ضمير الشأن، ضمير الإشارة، صحيح أنه قد عالج بعض الضمائر المتصلة (الفعلية) كما فى قوله تعالى (إيك نعبد وإياك نستعين)(2)، غير أن هذا النوع جاء فى إطار التركيب الفعلى، كما سيأتى فى الدراسة، أما الضمائر الاسمية فلم يشر إلا لهؤلاء الثلاثة؛ أى أنه عالج الضمائر المنفصلة، والمبهم ليس غير، ويمكن القول إجمالا بأن الزمخشرى قد عالج من الضمائر : ضمائر الرفع وضمائر الإشارة، ولمحاولة إيضاح هذه الرؤية أضع الشكل التالى :

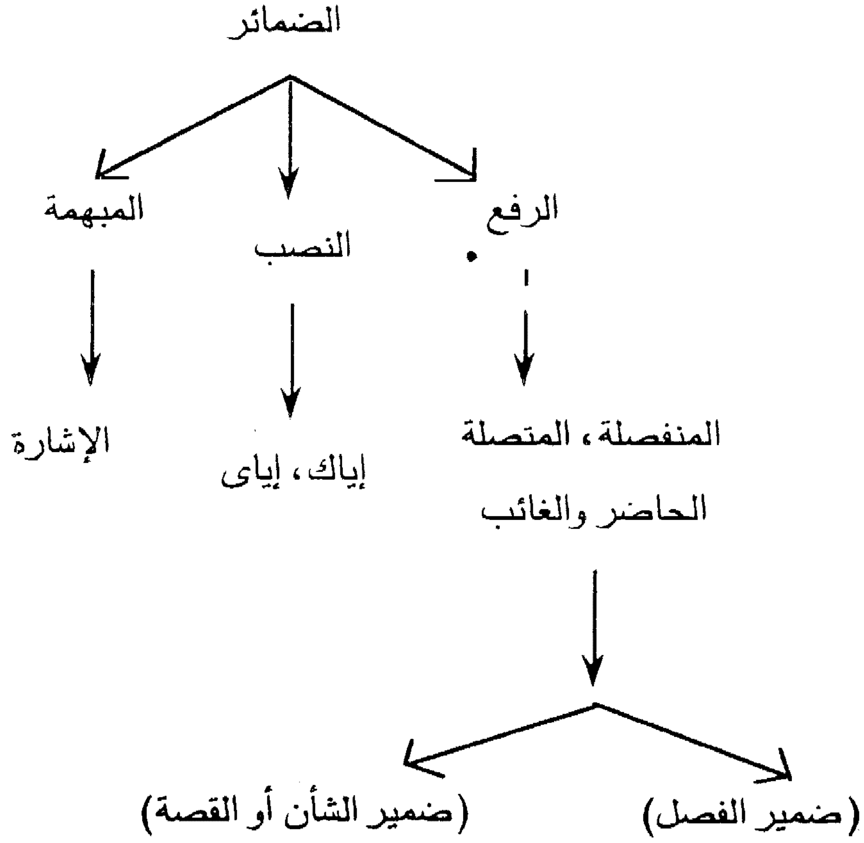
---

(1) سأعالج الروابط بالحروف فى فصل مستقل من هذه الدراسة .

(2) ١ / ٩، ١٠ .



شكل توضيحي رقم (١) يوضح تقسيم الضمائر كما وردت عند النحاة العرب



شكل توضيحى رقم (٢) يوضح اشكال الضمائر التى عالجها الزمخشرى

وإذا كان الزمخشرى قد عالج من الضمائر الرفع المنفصلة، وأقتصر فيها على ضميرى : الفصل، والشأن، فإن ضمائر الفصل فى ذاتها كثيرة

(هو، هى، أنت، أنتم، أنتما ...) وليس المقصود هذه الضمائر، وإنما الغرض مما تؤديه هذه الضمائر، ولا أحسب أن الزمخشرى كان يركز على ضمير (هو) مثلا على أساس أهميته مقدما إياه على (أنت) مثلا، وإنما الغرض الأساسى هو الضمير فى حد ذاته، أى لما تؤديه دلالته، وبالتالى فإن الزمخشرى يعالج من الضمائر ما يعن له، وأزعم أنه لم يكن فى حسبانه الضمير ذاته، بقدر ما كان يشغله الغرض والدلالة .

والأمر كذلك بالنسبة لضمائر النصب، إذ لم يعالجها الزمخشرى جميعا، وإنما عالج منها ما عنّ له أثناء دراساته التى قام بها، ومنها دراسته حول القرآن الكريم - الكشاف - ومن هنا يمكن القول بأن الشكل رقم (٢) يمثل تصورا عاما لمعالجة الزمخشرى، صحيح أن الزمخشرى عالج قضايا الشكل (٢) إلا أن ثمة تفريعات أو ضمائر لم يشر إليها، والأمر لا يعدو أن تكون طبيعة المادة المعالجة هى التى فرضت أو أملت عليه هذا .

من مقارنة الشكلين (١)، (٢) يتضح أن الزمخشرى لم يعالج من الضمائر إلا المنفصلة منها بدون استثناء ممثلة فى ضميرى : الفصل والشأن، وفى مقابل ذلك عالج من ضمائر النصب (إيّا) مضافا إليها ضمير المتكلم (ى) أو المخاطب للمذكر (ك) ... إلخ حسب ما ورد من الأنماط القرآنية، ويعد (إياك) و (إياى) من أكثر أنماط الضمائر شيوعا فى القرآن الكريم - بالنسبة لضمائر النصب - وبالتالى فهى أكثر الأنماط معالجة عند الزمخشرى - كما سيتضح من خلال الشكل رقم (٢) أن الزمخشرى لم يعالج من ضمائر الرفع المتصلة (تاء الفاعل، نا الفاعلين) ربما فى ظنى على أساس أنها معارف ولا تحتاج إلى مناقشة حول

قضاياها، وقد أشرت فى هذا السياق إلى ضمير الإشارة، ووضعته جنبا إلى جنب مع الضمائر الأخرى المعالجة فى هذا الموضع؛ لما له من سمات يشترك فيها مع الضمائر، أوضحها فى موضعها من الدراسة .

ويمكن أن أشير هنا إلى ملاحظة يسيرة وعامة، أن الضمائر - عموما - فى التراكيب اللغوية والنصوص، تؤدى وظائف مهمة منها :

الأولى : إن عنصر الإحالة (الضمير) يحدد العنصر المشار إليه تحديدا تاما، سواء أكان سابقا أم لاحقا، أم غير موجود فى النص (خارج النص)، وهذا التحديد يؤمن اللبس . وفى هذا السياق يرى چون لايونز (John Lyons) أن مغزى ضمير الإحالة (أو العائد) هو تحديد وفهم موضع الكلمة فى النظام فى علاقاتها بالكلمات الأخرى المجاورة لها - سواء كانت سابقة أم لاحقة - وهذا التحديد يكون بالربط بين عناصر داخل التركيب[1] .

الثانية : إن وجود الضمير، يعنى أن ثمة نوعا من الإحالة، أى أن وجوده يغنى عن التكرار، أى تكرار العنصر المشار إليه، وهذا ما يطلق عليه الاقتصاد فى اللغة (الإيجاز)[2]، هذا التعويض أو الاستعاضة (للضمائر) ترتكز على الوحدات السياقية، نعم هذا أساسى بالنسبة للضمائر من حيث إنها تعمل على ربطها وتماسكها مع موضوع النص (أو عناصر النص)، من هذا فإن تحديد النص كله من خلال الضمائر التى تعمل على تماسك وتشابك النص[3] .

---

(١) John Lyons : Einführung in die moderne Linguistik, S.437 .

(٢) ينظر ابن يعيش : شرح المفصل ١ (ب) ٣٢٨ .

(٣) W. Heinemann, u. A, : Textlinguistik, EineEinführung, S. 29 .

الثالثة : إن وجود ضمير الفصل يعمل على توكيد محتوى السياق(١) .

ويمكن أن تمثل الوظيفة الثالثة – حسب الإحصاء – وظيفة عامة، تنطبق على سائر الضمائر المعالجة فى هذا الموضع، إلا أن الزمخشرى أشار إلى هذه الوظيفة في معرض تحليله لأنماط ضمير (١) الفصل وضمير الإشارة، أما ضمير الشأن فلم يشر الزمخشرى إلى هذه الوظيفة من قريب أو بعيد، بيد أن الجرجانى أشار إليه أثناء تناوله لضمير الشأن، على أية حال سيتضح هذا أكثر من خلال معالجة هذا فى موضعه من البحث .

وبالتالى فإن رؤية **ليڤاندوڤسكى** : (LEWANDOWSKI) فى مجملها تتفق ورؤية النحاة والبلاغين العرب، إلا أن المفارقة بين الرؤية الغربية الحديثة والرؤية العربية القديمة أن الرؤية الحديثة تمثل رؤية عامة تنطبق على كل الضمائر، أما رؤية النحاة فقائمة على معالجة كل ضمير على حدة، ومن ثم حددوا السمات الخاصة بكل ضمير، ثم استخلصوا من خلال ذلك الصفات المشتركة بين هذه الضمائر، ومن خلال ذلك يستطيع المرء أن يستشف هذه الوظائف العامة التى تشترك فيها الضمائر، ومنها التأكيد، الذى أشار إليه ليڤاندوڤسكى .

والذى يمكن قوله فى هذا السياق إن التوكيد هنا، ليس توكيدا بأداة، وإنما هو توكيد من نوع آخر، حيث تشترك الضمائر جميعها وتعمل على ربط أجزاء النص عن طريق الإحالة سواء إلى متقدم أم إلى لاحق، ومن

(١) Th . Lewandowski : Linguistisches Worterbuch, Band 2, S. 80 .
وينظر : Fünk, Kolleg: Sprache, Einführung in die moderne Linguistik,. Band 2, S. : 103 .

ثم فإن هذا الربط فى ذاته يعمل على تشابك النص وتماسكه، وتمثل هذه وظيفة فى حد ذاتها، وبالتالى تؤكد ترابط البنى الصغرى المكونة للتركيب (الكلمات، الأدوات) بالبنى الكبرى المكونة لأجزاء النص وبنائه عن طريق الإحالة، ومن هنا فإن هذه الوظيفة يمكن أن تنطبق على الضمائر كافة باختلاف أنواعها .

ونتيجة لهذا، فإن الروابط الإحالية – بوجه عام – تقوم بعملية ربط ليست بين أجزاء التركيب، وإنما بين أجزاء النص المتباعدة، على نحو ما سيتضح فى النص القرآنى .

وفى إطار تحديد طبيعة الروابط الإحالية (الضمائر)، لابد من الإشارة إلى العناصر التى تعوضه : وهى فى الكلام وحدات معجمية (أسماء مفردة أو ما يضارعها من المركبات) يمكن أن نطلق عليها مصطلح العنصر (الإشارى) (Deicticelement)؛ وتشمل كل ما يشير إلى ذات أو موقع أو رمز إشارة أولية لا تتعلق بإشارة أخرى سابقة أو لاحقة؛ فيمثل العنصر الإشارى معلماً (Index) لذاته، لا يقوم فهمه أو إدراكه على غيره، وتمثل العناصر الإشارية فيه جملة الذوات التى تكون العناصر الأساسية الدنيا في عالم الخطاب؛ وتتصل هذه الذوات مباشرة بالمقام دون توسط عناصر إحالية أخرى؛ فهى لا ترتبط بالحقل الإشارى Deictic field ارتباطا آنيا محددا مباشرا لا يتجاوز ملابسات التلفظ التى يتقاسمها طرفا التواصل، وهى فى ذلك تقابل العناصر الإحالية التى ترتبط بالسابق وما يتعلق به من ملابسات . ويشمل العنصر الإشارى :

– لفظاً مفرداً دالاً على حدث أو ذات موقع ما فى الزمان أو المكان.

– جزءاً من الملفوظ أو الملفوظ كاملاً[1] .

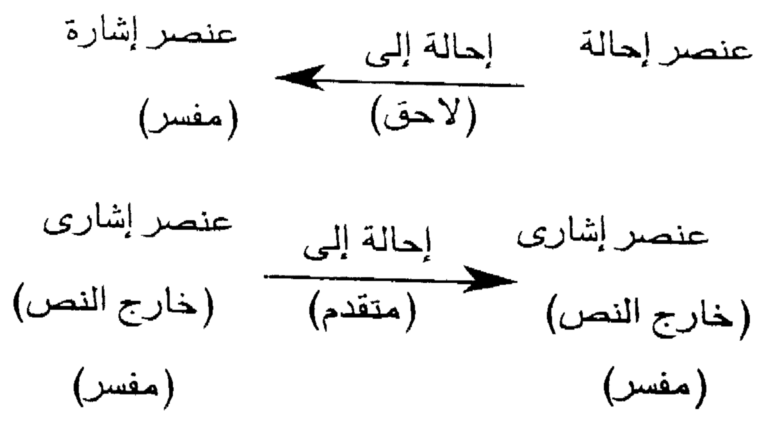
---

(١) الأزهر الزناد : نسيج النص، ص ١١٥، ١١٦ .

وما دام الحديث عن الضمائر ودلالتها التى لا تكتمل إلا بالعودة على لاحق أو سابق، وهو ما يسمى بالمرجع أو الإحالة : وتطلق تسمية العناصر الإحالية (Anaphors) على قسم من الألفاظ تملك دلالة مستقلة، بل تعود على عنصر أو عناصر أخرى مذكورة فى أجزاء أخرى من الخطاب فشرط وجودها هو النص، وهى تقوم على مبدأ التماثل بين ما سبق ذكره فى مقام ما وبين ما هو مذكور بعد ذلك[1] . وإذا كان هذا العنصر الإحالى يشير إلى ذات سواء كانت فى النص أو فى خارجه، بناء على ذلك أنه لابد من وجود هذا العنصر المشار إليه فى النص .

على أن هذه العناصر المشار إليها هى التى تفسر الضمير - هنا - أو ما يطلق عليها المعوضات فى اللغة، وهى : أن عنصر الإحالة يمكن أن يكون متقدم الرتبة أو متأخرها، ويرى أحد الباحثين أن العناصر الإشارية التى تتوفر فى عالم النص من جهة العمل قسمين : عامل وغير عامل :

١ - عنصر إشارى يذكر مرة واحدة فى النص ولا يحال عليه، فهو غير عامل، إذ لا يحكم مكونا آخر بعده أو قبله باعتماد عامل الإحالة .



---

(١) الأزهر الزناد : نسيج النص، ص ١١٨ .

وينظر : W . Kallmayer und Andre : Lektürekolleg zur Textlinguistik, Band 1 : Einführung, S . 98 , 99 .

٢ – عنصر إشارى يذكر مرة أولى ثم يحال عليه بمضمر أو بلفظة مرة أو أكثر فى غضون النص، فهو عامل، إذ يحكم مكونا أو عددا من المكونات؛ لأنه يفسرها . والعنصر الإشارى مفرد دائما يرد فى رأس الوحدة الإحالية التى يحكمها، والتى يمكن أن تتكون من عدد غير محدود من العناصر الإحالية[١] .

وينقسم العنصر الإشارى إلى عنصر معجمى، يتمثل فى المفردات المعجمية، وعنصر إشارى نصى، يتمثل فى جزء أو مقطع من نص يحال عليه بعنصر إحالى نصى، فالعناصر الإشارية النصية هى مقاطع من الملفوظ،و قد تطول وقد تقصر، وقد تمثل جزءا من مقاطع تجرى الإحالة عليها للاختصار واجتناب التكرار، وتتميز هذه العناصر الإشارية النصية عن العناصر الإشارية المعجمية بكونها أقل انتشارا، بل لعل وجودها اختيارى، إذ لا تتوفر فى جميع النصوص من ناحية، ثم إن العناصر الإحالية النصية التى تقتضيها محدودة فى الرصيد اللغوى من ناحية أخرى[٢] ، وتقسم الإحالة إلى قسمين :

١ – إحالة داخل النص أو اللغة (Endophora) وهى إحالة على العناصر اللغوية الواردة فى الملفوظ، سابقة كانت أو لاحقة، فهى إحالة نصية.

٢ – إحالة على ما هو خارج النص (Exophora) وهى إحالة عنصر لغوى إحالى على عنصر لغوى موجود فى المقام الخارجى، كان يحيل ضمير المتكلم المفرد على ذات صاحبه، حيث يرتبط عنصر لغوى إحالى بعنصر لغوى هو الذات المتكلم، ويمكن أن يشير عنصر

---

(١) الأزهر الزناد : نسيج النص، ص ١٢٨ .
(٢) السابق : ١٢٨ : ١٣٠ .

لغوى إلى المقام ذاته فى تفاصيله أو مجمل، إذ يمثل كائنا أو مرجعا أو موجودا مستقلا بنفسه(١) . ومن ثم فإن ثمة اختلافا بين الإحالة فى النوع الأول والنوع الثانى، ففى النوع الأول نجد إحالة من عنصر لغوى إلى عنصر لغوى آخر داخل النص الموجود، ومن هنا تكون الإحالة بين :

عنصر إحالة (عنصر لغوى) ←——— عنصر إشارى (لغوى) (مفسر)

أما النوع الثانى فإن الإحالة تكون بين إحالة لغوية إلى إحالة غير لغوية (مقام) :

عنصر إحالى (لغوى) ←——— عنصر إشارى غير لغوى (مقام) (مفسر)

وبالتالى فإن بنية التكوين فى النوعين مختلفة، وأحسب أن الإحالة فى النوع الأول أسهل منالا منها فى النوع الثانى، إذ فى النوع الأول تكون كافة العناصر موجودة وكلها لغوية، فتكون من السهولة بمكان التوصل إلى العنصر المشار إليه، أما النوع الثانى فأزعم أنه أصعب منالا من الأول إذ إن إحالته ليست إلى عناصر لغوية داخل النص، وإنما إلى شيء خارج النص، ومن ثم يحتاج إلى استخلاص هذا الشيء الخارجى بناء على الحصيلة الثقافية أو المعرفية المزود بها هذا الشخص، وبالتالى فهى تختلف من شخص إلى آخر، أى أن عملية القياس فيها نسبى، بناء على الكم الثقافى أو المعرفى المزود بها هذا الشخص أو ذاك .

وتقسم عناصر الإحالة إلى قسمين :

١ - عنصر إحالى معجمى (Elementanaphorique Lexical) يعود على

(١) السابق : ص ١١٨، ١١٩ .

مكون مفسر له يدل على ذات أو مفهوم مجرد، وعدد العناصر الإحالية المعجمية كبير في المعجم، ونظامه محكم في عمله، فإحصاء الضمائر وأسماء الإشارة وعلامات المطابقة والموصلات الاسمية، وكذلك الإحكام الموجود في نظام كل واحد منها وفي النظام الذى يجمعها في (اللغة) يثبتان ذلك؛ فهى إذن عناصر ضرورية في كل ملفوظ .

٢ - عنصر إحالي نصي (Elementanaphorique Texte) يعود على مكون مفسر له يمثل مقطعا من النص، وعدده محدود في المعجم، ثم إن اللغة لم تخصها بنظام تركيب يحكم استعمالها، وإنما تجرى جريان الأسماء الصريحة فيها، ولكنها تتميز من حيث الدلالة عن الأسماء بفراغها، وهى في ذلك توافق المضمرات فلا يتحدد محتواها إلا إذا ربطت بما يفسرها؛ فهى (مضمرات) ولكن مفسرها لا يكون إلا مقطعا من ملفوظ، وهى في هذا أخص منها، إذ يمكن أن يعود الضمير (أو أحد المضمرات) على مقطع من الملفوظ(١) .

ويكتفى الباحث بهذه التوطئة التى ربما تكون قد ألقت الضوء على جزء مهم في العلاقة القائمة بين الضمائر (الروابط) ودورها وقيمتها في تماسك النص نظريا . وأحاول الآن أن أناقش قضايا الضمائر الواردة عند الزمخشرى حسب الإحصاء وأبدأ أولا بـ : ضمير الفصل .

---

(١) الأزهر الزناد : نسيج النص ص ١٣٢ .

المبحث الأول

البنية الدلالية والإحالية لضمير الفصل

حدَّ الزمشخرى ضمير الفصل بأنه : يتوسط بين المبتدأ وخبره قبل العوامل اللفظية وبعده إذا كان الخبر معرفة أو مضارعا له فى امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفعل من كذا أحد الضمائر المنفصلةالمرفوعة ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت، وليفيد ضربا من التوكيد[1] .

وفائدة الفصل عند الجمهور التأكيد خلافا للسهيلى : الاختصاص، فإذا قلت : كان زيد هو القائم، كان إخبارا عن زيد بالقيام، واحتمل أن يكون غيره قد شاركه فيه، وإذا قلت : كان زيد هو القائم، أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره[2] .

هذه الرؤية لجمهور النحاة العرب هى التى جعلت كلاً من كسبارى (Caspari) وركندورف (Reckendorf) يطلقان عليه ضمير التأكيد (Das Pronom der Verstarkung)، على أساس أنها الوظيفة الأساسية له[3] .

وإذا كان كل من الجمهور والسهيلى يريان دلالة واحدة لضمير الفصل (التوكيد عند الجمهور، والاختصاص عند السهيلى) فإن الزمخشرى قد حدد دلالتين له فى المفصل : ليؤذن من أمره بأنه نعت لا صفة، وليفيد ضربا من التوكيد[4]، مضيفا دلالة أخرى على رأى الجمهور (كما ورد عند أبى حيان) .

---

(١) المفصل ص ٥٣ (ب) . الرمز (ب) يشير إلى الطبقة الأوربية تحقيق J.P. Broch, londini

(٢) أبو حيان الأندلسى : ارتشاف الضرب ١/ ٤٩٥ .

(٣) Caspari : Arabische Grammatik, S. 342 .
H . Reckendorf : Arabische Syntax, S. 279, 280 .
W . Wright : A Grammar of the Arabic Language, p. 265 .

(٤) المفصل ص ٥٣ (ب) .

ويفيدنا نص الزمخشرى فى جزئية أخرى تتعلق بقيمة هذه الوظيفة وأهميتها بالنسبة لضمير الفصل، إذ لا يرتأى أنها الوحيدة، وإنما هو – التوكيد – نوع من أنواع كثيرة من الدلالات يؤديها ضمير الفصل : ليفيد ضربا من التوكيد .

والحقيقة أن رأى الزمخشرى السابق هو رأى جمهور النحاة[1]، فإذا كان جمهور النحاة يرون أن الوظيفة الأساسية هى التوكيد، فإن هذا لا يمنع من إضافة وظيفة أخرى أن : الوارد بعده خبر لا نعت، وبالتالى يزول التعارض الذى قد يبدو ظاهرا بين نص أبى حيان الأندلسى وما عند الزمخشرى .

وقبل أن أنتقل إلى مناقشة وظائف ضمير الفصل – عند الزمخشرى – أناقش بعض الشروط التى وضعها النحاة لضمير الفصل، يقول ابن يعيش فى تحديده لشرائط ضمير الفصل الثلاثة، **أحدهما :** أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع، ويكون هو الأول فى المعنى . **الثانى :** أن يكون بين المبتدأ وخبره أو ما هو داخل النص على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف . **الثالث :** أن يكون بين معرفتين أو معرفة وما قاربها من النكرات[2] .

ومن هنا يرى ابن يعيش ضمنيا أن التوكيد ليس لفظيا، وإنما هو توكيد معنوى، ويدعم هذه الرؤية عند ابن يعيش ما أورده الرضى حين قال : وإنما قلنا ضمير الفصل يفيد التوكيد؛ لأن معنى زيد هو القائم، زيد نفسه القائم[3] .

---

(١) السيوطى : همع الهوامع ١/ ٦٩ .

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ١ / ٣٣٠ .

(٣) الرضى . شرح الكافية فى النحو ٢ / ٢٤ .

ويستخلص من عبارة الرضى (نفسه) أنه لم يرد التوكيد اللفظى، وإنما هو توكيد معنوى يقول ابن يعيش مؤكدا هذا ومؤكدا - أيضا - رأيه السابق : وإنما اشترط أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع؛ لأن فيها ضربا من التوكيد، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل، نحو : قمت أنا و (اسْكُنْ أنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) البقرة/ ٣٥، ولذلك من المعنى وجب أن يكون المضمر هو الأول فى المعنى؛ لأن التأكيد هو المؤكد فى المعنى، ولهذا يسميه سيبويه وصفا، كما يسمى التأكيد المحض، ولو قلت على هذا : كان زيد أنت خير منه، أو ظننت زيدا أنت خيرا منه لم يجز؛ لأن الفصل ها هنا ليس الأول، فلا يكون فيه تأكيد له[١] .

ويتفق هذا الرأى عند ابن يعيش مع رأى الزمخشرى فيما جاء عنه فى قوله : فإن قلت : ما محل هو ؟ قلت : الرفع على الابتداء والخبر الجملة، فإن قلت فى الجملة الواقعة خبر لابد فيها من راجع إلى الابتداء، فأين الراجع ؟، قلت : حكم هذه الجملة حكم المفردة فى قولك : زيد غلامك، فى أنه هو المبتدأ فى المعنى، وذلك أن قوله الله أحد هو الشأن، الذى هو عبارة عنه، وليس كذلك : زيد أبوه منطلق، فإن زيدا والجملة يدلان على معنيين مختلفين، فلابد مما يصل بينهما[٢] .

ويمكن إثارة مناقشة وجيزة هنا حول رأى الزمخشرى السالف بأن الضمير يؤدى ضربا من التأكيد، وكذلك حول ملاحظات ابن يعيش، علها تثرى هذا الموضع .

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ١/ ٣٣٠ .
(٢) نكت الأعراب ... ورقة ٢١٦ .

لقد لفت الزمخشرى النظر حول أهمية ضمير الفصل، كما أشرت، إذ لم يذكر دلالة واحدة، وإنما رأى له دلالتين، يبدو أن ثمة اختلافا بين هذه الرؤية وبين رؤية النحاة، وهو اختلاف يبدو سطحيا لو أمعنا النظر فى كلا الرأيين .

وربما تقودنا هذه الملاحظة إلى أن الزمخشرى فى عرضه للوظيفتين - فى المفصل - التى يقوم بهما ضمير الفصل فى التركيب، أنه يمكن أن يكتسب معانى أخر، تتيحها له السياقات المتنوعة، وربما كانت رؤية الزمخشرى هنا - فى المفصل - محددة ومقننة، وأحسب أن طبيعة المادة الموجودة والمعالجة فيه هى التى أملت عليه ذلك، فالمادة النحوية المعروضة لا تسمح بمزيد من الإيضاح والبسط، بقدر ما تسمح بالإيجاز والاختصار .

غير أن الرؤية تكتمل عند الزمخشرى حول وظيفة هذا الضمير (الفصل) من جهة المكونات الدلالية المتنوعة بما جاء فى الكشاف، وسيلاحظ أن الزمخشرى يعرض لأنواع دلالات مختلفة، فاقت بكثير ما قدمه النحاة .

فإذا كان ضمير الفصل يفيد (التوكيد) عند الجمهور و (الاختصاص) عند السهيلى، فإن رؤية الزمخشرى قائمة على الجمع بين الدلالتين، بمعنى أنه يرى أن ضمير الفصل يقوم بأداء الوظيفتين - التوكيد، الاختصاص - معا .

ولم يكتف الزمخشرى بهذا، وإنما أضاف فى الواقع أنواعا دلالية أخرى فى الكشاف، لم يشر إليها النحاة جملة، وإن جاءت فى مواضع منتثرة فى الحواشى والشروح، وينبغى الوضع فى الاعتبار أن هذه

الوظائف الدلالية لضمير الفصل الواردة فى شروح المفصل، ليست إلا أفكار وإشارات الزمخشرى، طورها ونماها ووسع من دائرة الحديث فيها أصحاب الشروح، وأرجأ الحديث عنها للاستفادة بها فى موضعها .

وإذا كان النحاة قد قسموا الوظائف الدلالية لضمير الفصل، فقد جاءت إحداها لفظية، واثنتان معنوية، وبالتالى بلغ المجموع الإحصائى دلالات ثلاث : الإعلام بأن ما بعده خبر لا صفة، التوكيد، التخصيص(١) . وبالتالى فإن الزمخشرى قد جمع رؤية النحاة هذه كلها فى نمط قرآنى واحد فى سورة البقرة/٥ (أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)(٢) ، وقد أضاف وظائف أخرى لهذا الضمير فى مواضع مختلفة من مؤلفاته .

إذا عالج الزمخشرى دلالات كثيرة، مختلفة حينا ومتداخلة فى أحايين كثيرة، وقد أحصيت الدلالات - بشكل عام - الواردة فى مؤلفات الزمخشرى، فأثبت الإحصاء أنها (ثمانى) وهى على الترتيب : الكمال، التأكيد، فى المرتبة الأولى، الاختصاص، التأكيد والاختصاص، التقرير والتوكيد، وقوعه بين معرفتين، التعريض، أن الوارد بعده خبر لا صفة .

فإذا كانت الوظائف الدلالية لضمير الفصل عند الزمخشرى بلغت (ثمانى) دلالات، فإن هذه الدلالات مثلت مراحل أربع كالتالى : فى **المرتبة الأولى** : الكمال والتوكيد، فى **المرتبة الثانية** : الاختصاص . فى **المرتبة الثالثة** : التأكيد والاختصاص . فى **المرحلة الرابعة** : أن الوارد بعده خبر وليس صفة، وقوعه بين معرفتين، التعريض .

وبالتالى فإن المراحل الأربع ليست سواء من حيث عدد الوظائف،

---

(١) ينظر : ابن هشام : مغنى اللبيب ٢/ ١٠٥ .

(٢) ١/ ٢٥ . نشير هنا بعدم استعمال رمز (أ) فى كل الأجزاء إلى طبعة «الكشاف» العربية، الصادرة عن دار عالم المعرفة، د . ت .

فإذا كانت المرحلة الأولى والثالثة تمثلان توازنا من حيث عدد الأنماط لكل منهما، وبالتالي يمكن تقسيم هذه المراحل إلى مجموعات، **الأولى** : وتضم : دلالة الكمال، دلالة التأكيد، دلالة التأكيد والاختصاص، دلالة التقرير والتوكيد . **الثانية** : وتضم دلالة الاختصاص منفردة . **الثالثة** : وتضم كل من : التعريض، وقوعه بين معرفتين، أن الوارد بعده خبر لا صفة ويلفت الجدول رقم (٣) النظر إلى عدة ملاحظات أهمها : أن هذه الوظائف الدلالية لم تعالج بنسب متساوية، أى ليست بعناية واحدة، كما أن ورود هذه الدلالات كلها فى الكشاف، يعنى شيئين، **الأول :** أن نسب الأنماط فى الكشاف وحده تمثل ١٠٠ ٪ . **الثانى :** أن مصادر الزمخشرى الأخرى تمثل فى معالجتها لضمير الفصل صفرا، أعنى مؤلفاته التى يمكن أن نطلق عليها المؤلفات التحليلية، بخلاف كتابه (المفصل) .

م	الدلالات	عدد التردد	النسب	المصادر	ملاحظات
				الكشاف	
١	التأكيد	١٠	٣٢,٢	١٠	مجموع الأنماط (٣١) نمطا
٢	الكمال	٨	٢٥,٨	٨	
٣	الاختصاص	٥	١٦,١	٥	
٤	التأكيد والاختصاص	٣	٩,٧	٣	
٥	التقرير والتوكيد	٣	٩,٧	٣	
٦	ان الواقع بعده خبر لا صفة	١	٣,٢	١	
٧	التعريض	١	٣,٢	١	

شكل توضيحي رقم (٣) بدلالات ضمير الفصل كما وردت عند الزمخشرى

كما يلفت الشكل رقم (٣) النظر إلى ملاحظة تكاد تكون على قدر من الأهمية، أنه إذا كان النحاة يرون أن الوظيفة الأساسية : لضمير الفصل التوكيد، فإن السهيلى يرى رأيا مخالفا، إذ يجعل الوظيفة الأساسية: الاختصاص . ونلحظ فى الجدول السابق أن الزمخشرى جعل التأكيد فى أنماط مستقلة تارة وعالجه مع دلالات أخرى نحو : التأكيد والاختصاص، التقرير والتأكيد، كذلك فعل الشيء ذاته مع الاختصاص. وهى محاولة من الزمخشرى - فيما أظن - للتوفيق بين جمهور النحاة وفيما ذهب إلى الرأى المقابل، جمع فى الدلالة رقم (٤) من حيث الترتيب : التأكيد والاختصاص وعالجهما فى موضع واحد، كما هى الحال هنا، وقد تردد هذا النوع فى (٣) أنماط مختلفة . وهكذا يسوى الزمخشرى بين الدلالتين اللتين عالج فيهما الدلالة الثانية والثالثة من الشكل (٣) ، ومن ثم نرى التسوية الدلالية من حيث المعالجة بين معالجة الدلالة رقم (٤) و (٥) من الشكل (٣) ، أى التوفيق بين الرؤية العامة (الجمهور) والرؤية الخاصة (السهيلى) .

وبهذا الصنيع يخيل إلى أن الزمخشرى لا يرى فارقا كبيرا بين الرؤيتين، بل إن جمعه إياهما فى دلالة واحدة يؤكد هذه الرؤية، وكأنه يشير من طرف خفى إلى أنه يرتضى رأى الجمهور (التأكيد) ورأى السهيلى (الاختصاص) وهذا له دلالته على ما سيتضح فيما بعد .

فإذا كان الزمخشرى يرى الرأيين ويرتضيهما، فإن هذا لا يمنع أن التأكيد مكانة لا تخفى بالنسبة لضمير الفصل، وعلى الرغم من أن الإحصاء يظهر أن أنماط التوكيد وأنماط الكمال تكاد تكون شبه متساوية، إلا أنه رغم ذلك (فى ظنى) تظل دلالة التوكيد ذات فعالية كبيرة فى هذا الموضع . ويؤكد هذا أن دلالة التوكيد جاءت منفردة فى أعلى نسبة أنماط (تسعة) وهكذا تفرق عن دلالة الكمال بنمط واحد، غير أن الباحث يرى أنهما قد نالا قدرا متساويا من المعالجة من الزمخشرى، خاصة وأن هذا

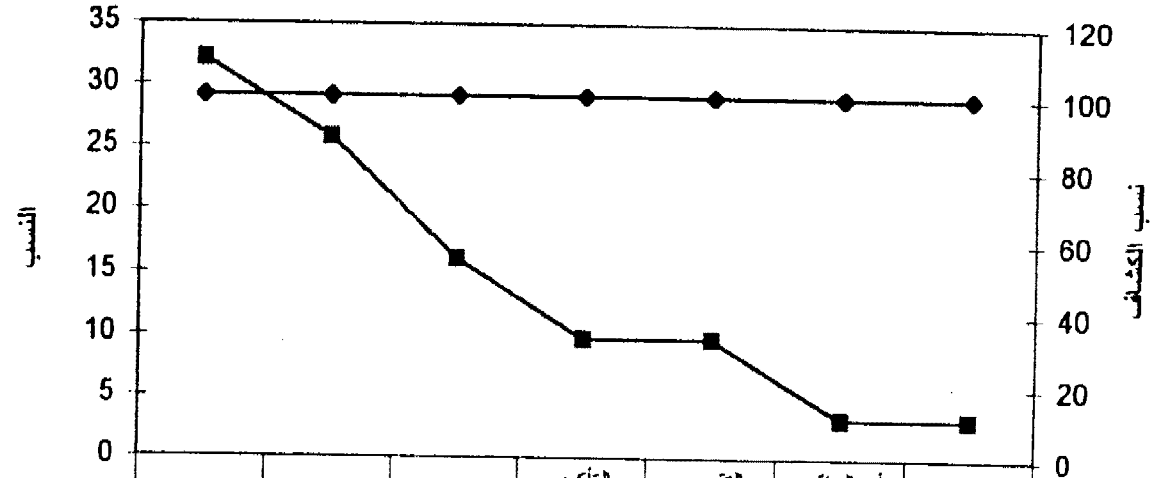
النمط الذى فرقت به دلالة التوكيد عن دلالة الكمال، إنما هو نمط شعرى استشهد به الزمخشرى ليوضح النمط القرآنى، وليس بنمط قرآنى قائم بذاته، وبالتالى تتساوى دلالة الكمال مع دلالة التوكيد، من حيث عدد الأنماط القرآنية، أى أن كلاً من دلالة التوكيد والكمال قد ورد لكل منهما ثمانية أنماط قرآنية، ومن ثم فإن الباحث يرى أن معالجة الزمخشرى لدلالة كل من : التوكيد والكمال تكاد تكون متقاربة إلى حد ما؛ بناء على هذا الإحصاء .

غير أن التوكيد يفرق عن الكمال فى أن الزمخشرى قد عالج معه دلالات أخرى : التأكيد والاختصاص، التقرير والتوكيد، وبالتالى فإن التوكيد قد عولج فى مواضع ثلاثة، مرة منفردا، وفى موضعين بالاشتراك مع كل من دلالتى : الاختصاص والتقرير .

وتعكس هذه الملاحظات ملاحظة أخيرة فى هذا الشأن، حيث تؤكد الملاحظات السالفة أنه قد عالج كلاً من دلالتى : التأكيد والاختصاص، منفردة فى أنماط خاصة، ثم جمع بينهما فى أنماط منفردة، التأكيد والاختصاص، وهاتان الدلالتان هما اللتان كررهما الزمخشرى وجمع بينهما، وربما كان فعل الزمخشرى هذا قائما على أساس الأهمية بالنسبة لهاتين الدلالتين، إذ تعدان الأساسيتين – حسب الرؤية العامة – إلا أن رؤيته تضيف لهما دلالة أساسية أخرى : الكمال، بالإضافة إلى دلالات أخرى لا تقل أهمية رغم قلة الأنماط الواردة لها، ورغم هذا تظل دلالة (الاختصاص) فى مرتبة أقل بالنسبة لدلالة التوكيد.

ومما يؤكد هذا فى هذا الشأن، أن دلالة التوكيد جاءت منفردة مرة ومشتركة مرتين، مرة مع الاختصاص، ومرة أخرى مع التقرير، وذلك بخلاف الاختصاص الذى ورد مرتين فقط، مرة منفرداً، وتارة أخرى مع التوكيد .

وإذا كانت هذه الملاحظات ترتكز على الإحصاء الذى أجمله الباحث فى الشكل رقم (٣) فإنه يحاول فى هذا الموضع أن يوضح نسب هذه الدلالات، ومن ثم يمكن أن أمثل لها بالرسم البيانى رقم (٤).



الدلالات	التأكيد	الكمال	الاختصاص	التأكيد والاختصاص	التقرير والتوكيد	أن الواقع بعده خبر	التعريض
النسب	32.1	25.8	16.1	9.7	9.7	3.2	3.2
الكشاف	100	100	100	100	100	100	100

شكل توضيحي رقم (٤) بنسب دلالات ضمير الفصل عند الزمخشرى كما وردت في الشكل (٣)

وبناء على هذا فإن رؤية الزمخشرى لضمير الفصل قائمة على أساس الأخذ بما يوفره السياق من دلالات، وبالتالى فإن الزمخشرى له رؤية خاصة، صحيح هى لا تختلف من حيث محتواها العام، إلا أنها مطبوعة بتأثيره، ومن هنا فإنه يتفق مع الجمهور من حيث أهمية دلالة التوكيد .

غير أنه يختلف مع الجمهور فى أنه لا يرى أنها الدلالة الوحيدة أو الأساسية لهذا الضمير، وإنما يشرك معها دلالة الكمال، التوكيد، إذ هما الدلالتان الأساسيتان أو التى ينبغى أن يركز عليهما، وبالتالى فإنه يضيف دلالة زيادة على ما جاء عند النحاة – الكمال – وتمثل هذه الملاحظة مفارقة بين الزمخشرى وبين جمهور النحاة . كما يفارق الزمخشرى

السهيلى فى اعتبار أن دلالة الاختصاص، ليست الوحيدة، وبالتالى بناء على الإحصاء فليست هى الأساسية، ومن ثم نراها وردت عند الزمخشرى فى المرتبة الثالثة، وأضاف دلالات أخرى بجانبها . وبهذا النهج يخالف الزمخشرى كلاً من : جمهور النحاة والسهيلى على السواء، حيث أجمع كل منهما، أن لضمير الفصل وظيفة أساسية واحدة، التأكيد عند جمهور النحاة، والاختصاص عند السهيلى، ومن ثم نرى الزمخشرى لم يتابع أحدا منهم .

ورؤية الزمخشرى هذه فى الواقع ليست سلبية، بمعنى أن الزمخشرى لم يرفض الدلالتين، وإنما تكمن المفارقة بين الزمخشرى وهذين الفريقين حول الأهمية بالنسبة لترتيب الدلالات بالنسبة للضمير وعلى الرغم من هذه المخالفة والرؤية الخاصة بالزمخشرى القائمة على الجمع والتوفيق وعدم الرفض، فإن رؤية الزمخشرى تعد – فيما أحسب – أرحب أفقا وأوسع فهما، من حيث توفيقه بين الرؤيتين، ليس هذا فحسب، بل أضاف إليها وظائف أخرى .

وإذا كانت هذه الملاحظات تمثل ملاحظات عامة حول معالجة الزمخشرى لضمير الفصل عامة، فإن الوظائف الدلالية التى عالجها الزمخشرى تحتاج إلى نوع من التحليل فى ضوء الأنماط الواردة عند الزمخشرى، وبالتالى تثرى المعالجة فى هذا الموضع .

ويرى الزمخشرى – بناء على الإحصاء السابق – أن وظيفة الكمال تعد ذات أهمية كبيرة، لا تقل أهميتها عن الوظيفة الأساسية عند جمهور النحاة والزمخشرى – التوكيد – حيث يظهر الإحصاء أن لها ثمانية أنماط، وبالتالى تأتى فى المرتبة الثانية بعد وظيفة التوكيد .

ففي قوله تعالى في سورة النساء الآية/ ١٥١ (أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا) قال الزمخشرى : أى هم الكاملون فى الكفر وحقا تأكيد لمضمون الجملة، كقولك : هو عبد الله حقا أى حق ذلك حقا، وهو كونهم كاملين فى الكفر، وهو صفة لمصدر الكافرين، أى هم الذين كفروا حقا ثابتا يقينا لا شك فيه(١) . وفى الآية/ ٦٥، من سورة الأنعام (قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ) قال الزمخشرى : هو الذى عرفتموه قادرا، وهو الكامل القدرة(٢) .

وتعد هذه الوظيفة ضمن وظائف أخرى لهذا الضمير، يقول ابن يعيش موضحاً هذه الوظيفة : الغرض من دخول الفصل فى الكلام ... إرادة الإيذان بتمام الاسم وكماله ..(٣) .

وربما استقى الزمخشرى هذه الوظيفة من مقولة البصريين فى تسمية هذا الضمير فصلاً ووسعها، يقول ابن يعيش : فالفصل من عبارات البصريين، كأنه فصل الاسم الأول عما بعده وآذن بتمامه، وإن لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل إلا الخبر لا غير(٤) .

ويمكن مناقشة مفهوم الكمال التى - ربما - تختلف عند جمهور النحاة عنها عند الزمخشرى، فإذا كان النحاة يرون أن الكمال مقصود به كمال التركيب وتمامه من حيث أداء المعنى، فإن الزمخشرى طوّر المصطلح - الكمال - ولم يقصد به الكمال فى تمام التركيب، بقدر ما عنى به كمالا من نوع آخر، كالكمال فى قدرة الله سبحانه، عندما يتعرض لآية تدل على قدرة الله وعظمته، وفى نمط آخر يعرض لكمال من نوع آخر كآية الكافرين، ويرى أنهم كاملون فيه .

(١) ١/ ٣٠٩ .
(٢) ٢/ ٢٠ .
(٣) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ١/ ٣٣٠ .
(٤) ابن يعيش : شرح المفصل (أ) ٣/ ١١٠ يشير الرمز (أ) إلى الطبعة العربية، وهى عن مكتبة المتنبى، القاهرة، د . ت السيوطى : همع الهوامع ١/ ٦٨ .

ومن هنا فإن الزمخشرى يغيّر (يطوّر) مصطلح الكمال - إن جاز التعبير - من مفهوم تمام العبارة وكمالها عند جمهور النحاة إلى كمال يقتضيه السياق، وربما تقودنا هذه الملاحظة إلى أن مصطلح الكمال، عند الزمخشرى مصطلح يمثل وظيفة عامة، يمكن أن تطلق على أى كمال/ كما أوضحت فى الفقرة السابقة، تناسب السياقات والقرائن كافة، ومن ثم نرى الزمخشرى يخصص دلالة المصطلح، حسب مقتضى السياق، ومن ثم يبدو لنا بوضوح اختلاف استخدام المصطلح عند النحاة عنه عند الزمخشرى، وكذلك فى طبيعة المعالجة، التى تفضى بطبيعة الحال إلى اختلاف النتائج المستخلصة .

ويؤدى ضمير الفصل دلالة التوكيد : (Doppelsetzung)، وتشترك هذه الدلالة مع الدلالة السابقة فى المرتبة الأولى من حيث عدد الأنماط ثمانية أنماط، وتتفق هذه الوظيفة الدلالية لضمير الفصل مع تسمية بعض الكوفيين : دعامة؛ لأنه يدعم به الكلام، أى يقوى به ويؤكد، والتأكيد من فوائد مجيئه، وبعض المتقدمين سماه صفة، قال أبو حيان ويعنى به التأكيد[1] .

وثمة ملاحظة تتعلق بهذا السياق، وهى لماذا جاء التعبير بهذه الضمائر المنفصلة للتعبير عن هذا المحتوى ويرى ابن يعيش : إنما اشترط أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع؛ لأن فيه ضربا من التأكيد والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل نحو : قمت أنا واسكن أنت وزوجك... وهذا المعنى يسميه البصريون وصفا كما يسمى التأكيد المحض[2] .

وينص ابن يعيش هنا نصاً صريحاً على رفض دعوة النحاة

(١) ابن يعيش : شرح المفصل (أ) ١ / ١١٠، السيوطى : همع الهوامع ١ / ٦٧ .
(٢) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ١ / ٣٣٠ . .

والسهيلي بأن الضمير يخلص في النهاية إلى التوكيد، أو الاختصاص... وبهذه الرؤية يتابع ابن يعيش رأى الزمخشرى كما سيتضح .

تناول الزمخشرى في قوله تعالى (أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُونَ) البقرة/ ١٢ ، معالجة هذه الوظيفة الدلالية، قال الزمخشرى : وحرف النفى لإعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدها، والاستفهام إذا دخل على النفى أفاد تحقيقا كقوله (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ) سورة القيامة/ ٤٠ ، ولكونها في هذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرة[١] .

وفي هذا النمط القرآنى نرى الزمخشرى لم يتعرض فيه إلا لدلالة واحدة التوكيد، أو التحقيق، وقال فيهم أيضا (أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لاَّ يَعْلَمُونَ) البقرة/ ١٣ ، وهناك سفهاء آخرون، غير أنه قصد الإفساد والسفه عليهم مبالغة على معنى أنهم أولى، كما في قوله تعالى (وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) المائدة/ ٤٥ ، (وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ) المائدة/ ٤٤ ، وإذا كان الزمخشرى لم يشر إلى هذه الأنماط وأمثالها إلا أنها للتوكيد أو التحقيق، فإنه كذلك لم يشر إلى ما يخصص ذلك، أى أن هذا التوكيد قد جاء على جهة المبالغة في هذا الأمر.

وفي قوله تعالى في/ ٩ من سورة الحجر (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) يفسر الزمخشرى تفسيره اللغوى بقوله :... ولذلك قال إنا نحن، فأكد عليهم أنه هو المنزل على القطع والبتات وأنه هو الذى بعث جبريل إلى محمد[٢] .

ويختلف هذا النمط القرآنى من حيث إن دلالته توحى بالتوكيد، كما

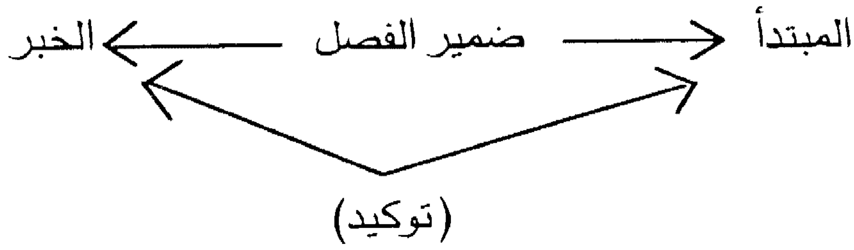
---

(١) ١/ ٣٣ .

(٢) ٢/ ٣١١ .

ذهب الزمخشرى، بيد أن ثمة كلمة هنا، أنه يندرج ضمن إطار توكيد القصر الحقيقى، لا على جهة المبالغة كما فى النمط السابق، وبالتالى يشترك النمطان فى الدلالة على التوكيد، إلا أن كليهما يختلف عن الآخر من حيث التقسيم والتفريع، إذ تدل الأولى على التوكيد على جهة المبالغة، وتدل الثانى على جهة القصر الحقيقى، بمعنى أننا لو حذفنا (نحن) من النمط الثانى؛ لبقى القصر موجودا، إلا أن الضمير (نحن) جاء لتوكيد معنى القصر على الله – سبحانه وتعالى –، ومن ذلك ما ورد فى سورة المؤمنين (فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) / ١٠٢، وفى /٦٦ من سورة هود (إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ) . والأنماط من هذا النوع أكثر من أن تحصى، وفى قوله تعالى فى سورة النحل ١٠٥(وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُون) قال الزمخشرى محللا : أى أولئك هم الكاذبون على الحقيقة الكاملون فى الكذب؛ لأن تكذيب آيات الله أعظم الكذب، وأولئك الذين عادتهم الكذب لا يبالون به فى كل شىء لا تحجبهم عنه مروءة ولا دين[١] .

وهكذا يمثل هذا النمط ملمحا ثالثا يختلف عن النمطين السابقين، من حيث توكيده لمعنى الكمال، وبالتالى يختلف عن السابقين من جهة القصر أو توكيد شىء معين، وإن جاءت الأنماط فى عمومها للدلالة على التوكيد .



(١) ٢ / ٣٤٥ .

وتعد هذ الوظيفة لضمير الفصل من أهم الدلالات الواردة له عند الزمخشرى، وهى الدلالة الأساسية له عند جمهور النحاة، وأكدت الملاحظات العامة السابقة بالمناقشة مدى فعالية هذه الدلالة بالنسبة لهذا الضمير، كما أن هذه الوظيفة لا تمثل خاصية هنا فى هذا الموضع، وإنماوظيفة عامة للضمير على وجه العموم كما سيأتى، وكما أوضحت ذلك إشارة ليڤاندوڤسكى : Lewandowski(١) .

وإذا كان الزمخشرى يرى فى ضمير الفصل هنا دلالة على التوكيد، فإن هذا التوكيد فى الواقع ليس من ضمير الفصل وحده، وإنما هناك بعض الأدوات الأخرى التى أكدت هذه الدلالة، ومن ذلك ما جاء فى سورة الأنفال/ ٤ (أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ) نراه يستخدم مؤكدا آخر بجانب ضمير الفصل فى الآية الكريمة – حقا – وهذا المؤكد لا يقل أهمية عما أداه ضمير الفصل، ومن ثم نرى أكثر من مؤكد فى سياق مضمون الآية إضافة إلى ما جاء عند الزمخشرى .

وتمثل إشارته هذه فيما أحسب رؤية عامة لوظيفة الضمير، إذ لم يحدد ضميرا بعينه، بمعنى أنها يمكن أن يمثلها أى ضمير ويقوم بها، بيد أن الضمائر المعالجة هنا : ضمير الفصل، ضمير الشأن، ضمير الإشارة، ولم ترد هذه الوظيفة لأحد هذه الضمائر المعالجة عند الزمخشرى إلا لضمير الفصل، وإذا كان الزمخشرى لم يشر إلى هذه الوظيفة إلا لضمير الفصل، فإن ثمة أحد الباحثين فى الإعجاز اللغوى للقرآن أشار إلى أن ضمير الشأن يحتمل هذه الدلالة ويؤديها، كما سيوضح فى موضعه من

---

(١) Th . Lewandowski : Linguistischs Worterbuch, Band 2, S. 809 .

البحث، وبالتالى فإن هذا يؤكد أن هذه وظيفة للضمير كما ذهب ليڤاندوڤسكى .

ومن ثم نرى الرؤية العربية القديمة تلتقى والرؤية الغربية الحديثة فى معالجة قضايا اللغة والتى تمثل اهتمام كلا الجانبين فى هذا الشأن، وثمة ملاحظة هنا وهى أن هناك فرقا بين الفصل والتأكيد، ويرى ابن يعيش أنه : إذا كان التأكيد ضميرا، فلا يؤكد به إلا مضمر نحو : قمت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت، والفصل ليس كذلك، بل يقع بدل الظاهر والمضمر، فإذا قلت : كان زيد القائم، لم يكن هو هنا إلا فصلا لوقوعه بعد ظاهر، ولو قلت : كنت أنت القائم، جاز أن يكون فصلا ههنا وتأكيدا، ومن الفصل بينهما أنك إذا جعلت الضمير تأكيدا، فهو باق على اسميته... (١) .

وتتفق هذه الرؤية ورؤية الزمخشرى التى رأيناها عمليا من خلال الأنماط السابقة للتوكيد، ويقع فصلا كذلك، وهذا لا يمنع أن يؤدى الوظيفة ذاتها .

وتقودنا هذه الرؤية إلى أن ضمير الفصل يمكن أن يعرب مبتدأ، أى أن وجوده فى الكلام عمدة، إذا أعرب، إن لم يكن له محل من الإعراب، ثم أنه دائما ما يربط المبتدأ والخبر، وفى هذه الحالة لا يكون له محل من الإعراب، أى أنه فضلة، وبناء على هذا، فإنه لا يغير فى شكل الجملة، بخلاف إذا أعرب مبتدأ، فإنه يربط عن طريق الإحالة، وفى هذه الحالة الأخيرة يؤكد كذلك، لكن عن طريق التكرار أو الإحالة.

ويود الباحث أن يلفت النظر إلى أن دلالتى : الكمال والتوكيد،

---

(١) ابن يعيش : ١ (ب) ٣٣٣ .

الواردتين فى الكشاف تمثلان وظائف دلالية عامة، بمعنى أنها يمكن أن تتفرع دلالات جزئية منبثقة عنها، ومن ثم تتيح لنا هذه الملاحظة استعارة بعض الأنماط الدلالية الواردة عند الزمخشرى لدلالة الكمال والتوكيد، واستعارة دلالة الكمال لوظيفة التوكيد، فقد يرد النمط القرآنى عند الزمخشرى ظاهريا يعنى دلالة الكمال، وهو يدل فى الواقع على توكيد هذا الكمال، ومن ثم يحدث التبادل الموقعى للدلالات المختلفة، وهذا يعنى التداخل الحاصل بين هذه الوظائف الدلالية .

وإذا كانت كل من دلالتى : الكمال والتوكيد جاءتا فى المرتبة الأولى من حيث اهتمام الزمخشرى، فإن دلالة الاختصاص قد جاءت فى المرتبة الثانية من حيث عدد الأنماط، غير أن الذى يلاحظ فى هذا المقام أن الفارق بين الدلالتين السابقتين ودلالة الاختصاص من حيث عدد الأنماط يمثل فارقا كبيرا، يصل إلى ٥٠ ٪ بين الدلالتين السابقتين، وإذا كانت دلالتا : التوكيد والكمال تمثل كل منهما ثمانية أنماط، فإن دلالة الاختصاص يمثلها أربعة أنماط، ومن هنا نرى فارقا كبيرا فى المعالجة .

على أية حال فإن وظيفة الاختصاص : (Spezialisierung) جاءت فى المرتبة الثانية من حيث عدد الأنماط، وبالتالى من حيث اهتمام الزمخشرى . كذلك تتحدد المفارقة بين رؤية الزمخشرى ورؤية السهيلى؛ لأن الأول جعلها ضمن وظائف متعددة لهذا الضمير، بيد أن الثانى جعلها هى الوحيدة، ومن ثم يتضح التمايز بين الرجلين .

وثمة ملاحظة يسيرة أود أن أشير إليها قبل مناقشة بعض أنماط الاختصاص الواردة عند الزمخشرى، أن وظيفة الاختصاص التى ذهب إليها السهيلى لضمير الفصل، إنما هى فى الواقع رأى البيانيين ومن ثم ذهب مذهبهم[١] .

---

(١) ينظر : السيوطى : همع الهوامع ١/ ٦٩ .

ومن ثم فإن هذا الرأى يكشف عن جزئية يمكن مناقشتها من أكثر من وجه لإثراء هذا الموضع، أولا : يكشف هذا الرأى عن أن رأى السهيلى هذا ليس له، وإنما هو مستقى من بيئة أخرى (بيئة البيانيين)، وثانياً : يكشف من جهة أخرى عن علاقة المداخلة بين العلوم العربية المختلفة فى استعارة المصطلحات، كما ستتضح المداخلة بين العلوم العربية فى استخدام المصطلحات.

كما يلفت النظر إلى استخدام الزمخشرى هذه المصطلحات العربية فى بيئة المفسرين، ومن هنا يعكس هذا مدى محاولة الزمخشرى الاستفادة بقدر ما يمكن من الأدوات والوسائل التى تتاح له للكشف عن دلالات النص، مع الوضع فى الاعتبار أن الزمخشرى يعد من البلاغيين المبرزين، ومصادره تشهد على ذلك .

وفى مناقشة الزمخشرى لبعض أنماط الاختصاص فى قوله تعالى فى سورة التوبة الآية/ ٨٨ (لَكِنِ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ وَأُولَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) يقول الزمخشرى : هم الأخصاء بالفلاح دون غيرهم(١) .

وبناء على نص الزمخشرى فإن الاختصاص : يعنى القصر، أى قصر الفلاح على هذه الفئة التى جاهدت بالمال والنفس، وهم المختصون بصفة الفلاح، وفى قوله تعالى (أَمِ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِّنَ الأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ) الأنبياء/ ٢١ قال الزمخشرى : فإن قلت : لابد من نكتة فى قوله (هم)، قلت : النكتة فيه إفادة معنى الخصوصية، كأنه قيل : أم اتخذوا آلهة لا يقدر على الإنشار إلا هم وحدهم(٢) .

---

(١) ١ / ٢٠٨ .

(٢) ينظر ٣ /٧ .

ويلفت الباحث النظر إلى جزئية مهمة، أن الاختصاص بمعنى الحصر والقصر إلا أن الحصر والقصر، مصطلح بيانى، يستخدم فى بيئة البيانيين أكثر من مصطلح الاختصاص الذى يستخدم فى بيئة البلاغيين، أى أنهما بمعنى واحد، وبالتالى فإن المفارقة بينهما تكمن فى استخدام مصطلحات البيئة العلمية فقط، وقد كان الزمخشرى على وعى بهذه الملاحظة، ففي قوله تعالي في سورة النمل/٣ (الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُم بِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ) يرى أن ضمير الفصل يفيد الحصر والقصر[١]، أى الاختصاص بمصطلح البلاغيين .

ومن ثم نرى التبادل الموقعى الذى يمكن أن يتم بين الحصر القصر والاختصاص، مما يؤكد هذه الملاحظة فى هذا الموضع، وقد أشرت منذ قليل إلى هذه الملاحظة، وبالتالى فإن هذا يؤكد ما جاء سابقا.

ويدل ضمير الفصل على (التأكيد والاختصاص)، وجاءت فى المرتبة الثالثة، وإذا كان الزمخشرى عالج كل دلالة من هاتين الدلالتين منفردة، فإنه هنا قد جمعهما تحت مسمى دلالى واحد (التأكيد والاختصاص) ومن ثم نرى العلاقة القائمة بين الدلالتين على أساس عدم رفض كل منهما للأخرى، بمعنى أن التركيب يقبل الدلالتين دون أى تعارض يؤدى إلى المداخلة واللبس .

وإذا كان الأمر كذلك، فهل تقودنا هذه الرؤية إلى أنه يمكن جمع الدلالتين رقم (١) تحت المسمى الذى نحن بصدده، وبناء على هذا، فإنه يمكن ولا تعارض، غير أن ثمة شيئا لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار، وهو السياق الذى حتم فيما أظن على الزمخشرى أن يعالج كل دلالة على حدة

---

(١) ٣ / ١٣٢ .

منفردة . وأملى عليه فى مواضع أخرى أن يدمجهما معا، وبالتالى فإنه يمكن القول إذا كان هذا جائزا فى بعض المواضع، إلا أن هذا يصبح من الصعوبة بمكان الجمع بينهما؛ لأن هناك السياقات بأنواعها المختلفة هى التى تساعد فى إمكانية الجمع بين طرفى الدلالتين فى تركيب واحد، أو عدمه، وفى هذا الموضع ساعدت – فيما أظن – عوامل كثيرة فى جمع هاتين الدلالتين، ففى قوله تعالى فى التوبة / ١٠٤ (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ) ، قال الزمخشرى معلقا : للتخصيص والتأكيد، وأن الله من شأنه قبول التوبة التائبين، وقيل معنى التخصيص فى هو أن ذلك ليس إلى رسول الله ﷺ إنما الله هو الذى يقبل التوبة ويردها فاقصدوه بها...[1]، وفى قوله تعالى فى سورة هود (الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ) الآية/ ١٩ ، قال الزمخشرى : وهم الثانية لتأكيد كفرهم بالآخرة واختصاصهم به[2] .

وتلفت هذه الدلالة النظر من جهة عدم ورودها عند جمهور النحاة خلافا للسهيلى، وبالتالى فإن عدها وظيفة أساسية لضمير الفصل، ربما لا يتمشى بشكل مباشر مع رؤية النحاة، بقدر مناسبتها للمنهج التفسيرى .

ويمكن القول فى هذا المقام إن التخصيص مفاد من تعريف المسند إليه والمسند (أل) فى الآية الأولى، وأن التخصيص فى الآية الثانية للذين يضلون عن سبيل الله، هم المختصون بالكفر بالآخرة .

وتقودنا هذه الملاحظة السابقة إلى ذلك الجدل الدائر فى الفكر اللغوى الغربى حول هل الضمير يؤكد الاسم أو يؤكد الصرف (أل) مثلا،

(١) ٢/ ١٧١ .
(٢) ٢/ ٢١١ .

ومن خلال هذا التساؤل يعرض رولاند هارفج : (Roland Harweg) لعدد من آراء الباحثين الذين يختلفون فيما بينهم، فمنهم من يقول إنه يؤكد الاسم... ولا يخلص الباحث فى النهاية إلى رأى خاص حول هذه القضية : لأن الاختلافات حادة ومختلفة تمام الاختلاف، على حد قوله[١] .

وهذه الملاحظة على قدر كبير من الأهمية، خاصة أن المقصود منها تحديد الذى يؤكد هذا الضمير، وإذا كان الزمخشرى يرى أنه يؤدى وظيفة التوكيد، غير أنه لم يشر من قريب أو من بعيد على أى جزء من الجملة يقع هذا التأكيد، وبالتالى فإن هذه الملاحظة تمثل أهمية كبيرة فى هذا الموضع .

ويدعم التفتازانى هذه الرؤية على النمط الأول للزمخشرى بقوله : وهو أى كلمة (هو) للتخصيص، بمعنى أن الله يقبل التوبة لا غيره، والتأكيد بمعنى أنه يفعل ذلك ولا محالة لما سبق من أن ضمير الفصل يفيد ذلك، والخبر المضارع من مواقعه، وقيل التخصيص بالنسبة إلى رسول الله ﷺ ... بمعنى أن الله يقبل التوبة لا رسول الله، لما أن كثر رجوعهم إلى رسول الله... لكن حق العبارة أن يقال : إنما الذى يقبل التوبة هو الله، والله هو الذى يقبل التوبة بدون كلمة إنما...[٢] .

ويمكن فى هذا السياق أن نلاحظ شيئا ذا بال، ليس على ما ورد فى النص السابق للتفتازانى فحسب، وإنما هى ملاحظة يمكن أن تكون عامة فى معالجة التفتازانى لضمير الفصل فى حاشيته على الكشاف، فلا يكاد يخلو تركيب يعالج فيه ضمير الفصل إلا ويذكر أنه يقصر المسند على

---

(١) ينظر : Roland Harweg : Pronomina und Textkonstitution, S. 14, 20 .

(٢) التفتازانى : حاشية سعد الدين التفتازانى على الكشاف ورقة ٢٤٥ .

المسند إليه؛ بمعنى أن دلالة القصر تعد أساسية بالنسبة له، ولا أدل على ذلك من أنها تأتى عنده تارة مع التوكيد؛ ومرة أخرى مع التخصيص، وثالثة منفردة(١) .

ومن جهة أخرى تفيدنا هذه الملاحظة إلى العلاقة القائمة بين التخصيص والقصر، إذ كل منهما يدعم الآخر ويقويه، فالتخصيص هو قصر شيء على شيء آخر، ومن هنا نرى التلازم والتقارب الدلالى بين معنى المصطلحين .

وربما كانت رؤية التفتازانى فى ذكره القصر فى الدلالات المختلفة؛ لأنه ربما ارتبط هذا المصطلح – القصر – وشيوعه فى عبارات البلاغيين، أو شرح حواشي البلاغيين .

وتتضح العلاقة القائمة بين القصر والتوكيد فى : زيد الحاضر، وزيد هو الحاضر، وزيد زيد الحاضر، **فالأول :** إخبار بالمعرفة على معنى القصر، **والثانى :** توكيد القصر، **والثالث:** توكيد لمن شك فى (زيد) أو ظن المتكلم أن المخاطب كان ساهيا، فلم يسمع كلمة (زيد) أو ظن أنه انصرف ذهنه، فكرر له زيدا؛ لتزول هذه الاحتمالات . وأما الرابعة : لغير ذلك، إنها لتفخيم الأمر وتعظيمه، والضمير هو فى الجملة الرابعة غيره فى الجملة الثانية، وهو ليس زيدا... (٢) .

ويدل ضمير الفصل على (التقرير والتوكيد) بثلاثة أنماط، فى المرتبة الثالثة، ففى قوله تعالى (قُلْنَا لا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ الأَعْلَىٰ) سورة طه

---

(١) ينظر : لإيضاح هذه الملاحظة التفتازانى : حاشيته على الكشاف ورقة : ٢٧، ٣٦، ١٨٨، ٢٢٠، ٢٤١، على سبيل المثال لا الحصر .

(٢) د. فاضل السامرائى : معانى النحو ١/ ٦٤ .

آية/ ٦٨[١]، وفى قوله تعالى في سورة المائدة آية/ ١١٦ (تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ)[٢] .

وثمة ملاحظة يمكن أن أشير إليها فى هذا السياق وهى أن مصطلحى : التقرير والتوكيد، لا تعارض بينهما من الناحية الدلالية، إذ التقرير فى حقيقته إرادة حمل المخاطب على الإقرار بشىء هو عليه، أى توكيده، ومن ثم تتضح عبارة الكوفيين فى أن ضمير الفصل يسمى دعامة؛ لأنه يدعم به الكلام، أى يقوى به ويؤكد[٣] .

ومن هنا يبدو بوضوح أهمية عبارة الكوفيين ومغزاها، كما يظهر أن آراءهم ترتكز على واقع منطقي، ومن هنا تتضح العلاقة القائمة بين استخدام المصطلحين فى دلالة واحدة، أو تعبير آخر بين المصطلح والمغزى الدلالى له .

وتقودنا هذه الملاحظة السابقة إلى ملاحظة أخرى ذات بال، وهى استخدام الزمخشرى للمصطلحين هنا، بل وفى سائر دراساته استخدم فى الدلالة الواحدة أكثر من مصطلح، كما فى الدلالتين السالفتين .

ويلمح الباحث ملمحا مهما، أن استخدام الزمخشرى أكثر من مصطلح فى دلالة واحدة، ربما يحاول من أن يؤكد هذه الدلالة ويوضحها، وذلك باستخدام أكثر من مصطلح، وربما يشير استخدامه لأكثر من مصطلح فى الدلالة الواحدة أنه لا تعارض بين المصطلحين المستخدمين، كما يلاحظ أن الزمخشرى كثيرا ما يستخدم فى تفسير القرآن الكريم عبارات ومصطلحات بلاغية وهذا له دلالته على ما سيتضح .

---

(١) ٢/ ٤٤٠ .

(٢) ١/ ٣٧٣ .

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل (أ) ٣/ ١١٠، السيوطى : همع الهوامع ١/ ٦٨ .

ويمثل الزمخشرى بنموذج واحد أن ضمير الفصل يشير إلى أن الوارد بعده خبر لا صفة، كما فى قوله تعالى فى سورة البقرة/ ٥ (أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)(١) .

ويحلل ابن يعيش رأى الزمخشرى بفلسفة تتمشى ومذهبه الاعتزالى بقوله : وإنما اشترط أن يكون بين المبتدأ والخبر أو ما دخل عليهما مما يقتضى الخبر، نحو قولك : زيد هو القائم؛ لأن الذى بعده معرفة يمكن أن يكون نعتا لما قبله، فلما جئت به فاصلة بين أنك أردت الخبر، وأن الكلام قد تم لفصلك بينهما، إذ الفصل بين النعت والمنعوت قبيح(٢) .

وتقوم هذه الرؤية عند الزمخشرى وغيره من النحاة والبلاغيين على أن الخبر فى ذاته صفة للمبتدأ الموجود، ومن هنا رأى النحاة والبلاغيون، أنه قد يختلط الأمر على القارئ فيقع فى خلط وتداخل، ومن ثم رأوا أن من وظائف هذا الضمير فى التركيب تجنب التفسير الخاطئ للتركيب، أو بتعبير آخر، فهم أن ما ورد بعد الضمير هو الخبر، وسأفصل القول فى هذه الجزئية فى موضع آخر من الدراسة عند الحديث عن المقابل للمبتدأ .

ويشير الزمخشرى إلى أن ضمير الفصل يقع بين معرفتين وذلك فى نمط واحد، فى النازعات آية/ ٣٩ (فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَىٰ) ويختلف الضمير هنا عن المواضع السابقة، إذ يحتمل رأيين : إما أن يكون فصلا أو مبتدأ (٣) .

وفى هذا عدم تمييز بين عنصر جوهرى (عمدة) إذا حذف اختلف المعنى، وبين عنصر إضافى إذا حذف لا يختل معنى الجملة، ويكون

(١) ١/ ٢٥ .
(٢) ابن يعيش : شرح ابن يعيش (ب) ١/ ٣٣١ .
(٣) ٤/ ١١٨٣ .

مجيئه لأداء وظيفة محددة، فإذا اختير الفصل فلا تكرار، وإنما هى إحالة إلى متقدم، ويكون التوكيد معنويا للركن الأول أو الثانى أو لكليهما معا، أما إذا اختير الابتداء، فالمبتدأ الثانى تكرار للأول، وفى ذلك توكيد لفظى للركن الأول من الجملة .

ويوضح ابن يعيش أسباب عدم وقوع ضمير الفصل إلا بين معرفتين: وإنما وجب أن يكون بعد معرفة، لأن فيه ضربا من التأكيد ولفظه لفظ المعرفة، فوجب أن يكون الاسم الجارى عليه معرفة؛ لأنه لا يكون ما بعده إلا ما يجوز أن يكون نعتا لما قبله ونعت المعرفة معرفة، فلذلك وجب أن يكون بين معرفتين[١] .

وبالتالى فإن ضمير الفصل لا يقع إلا بين معرفتين بصفة عامة، غير أن الزمخشرى يجد أنماطا لا تتوفر فيها هذه الشروط، فيحاول جاهدا أن يؤوله ويجد له مخرجا، كما فى قوله تعالى فى سورة غافر/ ٢١ (... كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الأَرْضِ...)، قال الزمخشرى : قلت : أشد قد ضارع المعرفة فى أنه لا تدخله الألف واللام فأجرى مجراها[٢] .

ووضع الزمخشرى الإطار النظرى لهذه الرؤية فى المفصل[٣]، ومن ثم نجده يحاول أن يجد مخرجا لهذه الأنماط التى لا تتفق ظاهرا مع الشروط العامة التى وضعها النحاة .

وفى مناقشة قضية دخول اللام على ضمير الفصل موضحا العلاقة بينه وبين الخبر؛ لأن اللام تدخل على الخبر من باب المجاوزة، وبالتالى

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ١/ ٣٣١، ٣٣٢ .
(٢) ٣/ ٣٦٦ .
(٣) المفصل (ب) ص ٥٣ .

فإن دخولها على الفصل أجوز لأنه أقرب إلى المبتدأ[1] منه وأصلها أن تدخل على المبتدأ، كما فى قوله تعالى (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ اللَّهُ) آل عمران/ ٦٢ . على أننى أوضح جزئية مهمة تتعلق بضمير الفصل، أشار إليها ابن يعيش : بأن هذا الضمير لا يتعلق له حكم فى باب إن وأخواتها وباب المبتدأ والخبر؛ لأن أخبارها مرفوعة... ولكن تحديد هذا الضمير لنية المتكلم وإرادته، ولعل رأى ابن يعيش هذا يرجع فحواه إلى أن هذا الضمير مع إن والمبتدأ أو الخبر، ويكون اسم إن والخبر كلاهما مرفوعاً، وبالتالى لا يعرف أهو مبتدأ وما بعده خبر ؟ إلا بالنية التى يريدها المتكلم، فلايظهر الفرق معهما فى اللفظ، وإنما يظهر مع الفعل؛ لأن أخبارها منصوبة، نحو : كان زيد هو القائم[2] .

وينتقد ابن يعيش رأيه هذا فى موضع لاحق بأن هذا الضمير يمتنع دخول الألف واللام عليه؛ لأن الألف واللام تعاقب؟ فلا تجامعهما فجرى مجرى العلم، نحو : زيد وعمرو فى امتناعه من الألف واللام، وليس بمضاف مع أن من تخصصه؛ لأنها من صلته فطال الاسم بها فصارت كالصلة للموصول[3] .

معنى هذا أن ضمير الفصل لا يفيد التوكيد فقط؛ لأن : لام التأكيد تدخل على الفصل ولا تدخل على التأكيد والبدل، فتقول : إن كان زيد لهو العاقل، وإن كنا لنحن الصالحين، ولا يجوز ذلك فى التأكيد والبدل؛

---

(١) ١/ ١٩٣ .

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ١ (ب) / ٣٣١ .

(٣) السابق : ١(ب) / ٣٣٢ .

لأن اللام للفصل بين التأكيد والمؤكد والبدل والمبدل منه، وهما من تمام الأول في البيان[1] .

وهذا يعنى أن ضمير الفصل لا يأتى للتوكيد، وقد رأينا دلالات مختلفة، استطاع الزمخشرى أن يستغل كافة الوسائل والأدوات المتاحة له، وبذلك قدم لهذا الضمير دلالات مختلفة من خلال الأنماط التى عالجه فيها، ومن ثم اختلفت نظرته كثيرا أو قليلا عن نظرة النحاة والبلاغيين على السواء .

وإذا كانت معالجة الزمخشرى قد جاءت فى مواضع متفرقة من تفسيره، فإن التفتازانى فى حاشيته على الكشاف قدم وظائف ثلاثا : **الأولى :** أن ما بعده خبر لا نعت... **الثانية:** تأكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط،... **الثالثة :** إفادة قصر المسند على المسند إليه بشهادة الاستعمال فى مثل : إن الله هو الرزاق، وكنت أنت الرقيب عليهم...[2] .

ومن هنا يلفت الباحث إلى جزئية مهمة فى نهاية هذا المبحث بأنه لا قوة فى أداء المعنى بالنسبة لضمير الفصل فيما يقوله بعض النحاة من إنه يفيد الابتداء؛ لأنه بناء على هذه الاعتبارات المنتشرة فى هذا المبحث تكون قيمته لفظية أكثر منها معنوية، أما على الاعتبار الثانى فتعد قيمته معنوية، وبالتالى تكون قيمته أكبر وفعاليته فى التركيب أسرى وأوضح .

وانتهى ابن يعيش من مبحث ضمير الفصل من رفض أن يكون ضمير الفصل من الاسم أو الصفة أو الفعل، وبالتالى تقربه هذه الرؤية من الحرف، التى أشرت إليها فى التوطئة عن الضمير .

(١) التفتازانى : حاشية سعد الدين التفتازانى على الكشاف ورقة ١٧٨ .

(٢) محمد اليعلاوى : ملاحظات فى لغة القرآن ص ٥٩ .

وإذا كان ضمير الفصل يمثل عنصرا إحاليا إلى المشار إليه، وبالتالى فإن ضمير الربط يمثل عنصر الإحالة فى التركيب، والاسم المشار إليه يمثل العنصر الإشارى، ولا يكتفى الضمير بالربط بين هذه الأجزاء، بل يقوم بدور الربط بين ما هو بعده أو قبله، أى دور التفسير والشرح والتحليل، وتعد هذه الوظيفة وظيفة معنوية(١) .

وتقودنا الملاحظة السابقة إلى أن الزمخشرى لم يشر صراحة إلى وظيفة الربط التى يؤديها الضمير على وجه العموم، غير أن الذى يمكن قوله إن الزمخشرى استخلص دلالات كثيرة لضمير الفصل : كالتوكيد والاختصاص... وهذه الدلالات فى الواقع تعمل على ربط أجزاء الكلام عن طريق الإحالة فالضمير (هو) مثلا يؤكد شيئا يعود عليه، ومن خلال العودة إلى السابق أو اللاحق يستطيع الضمير أن يؤكد أو يخصص، يؤكد ويخصص، يقرر ويؤكد، يكمل... كل هذه الوظائف يعمل الضمير من خلالها على ربط أجزاء النص عن طريق الإحالة .

وبالتالى فإن الباحث يختلف مع اليعلاوى حول رؤيته بأنه : لا يجرى الفصل (ذلك) كمبتدأ وخبره على وتيرة واحدة، فتارة يفصل بينهما الضمير (هو)، وتارة يعتمد على المعنى وحده لإجراء هذا الفصل ففى مثل هذه الآية (وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) النساء /١٣، التى تكررت خمس عشرة مرة، نجد ضمير الفصل مذكورا فى سبع آيات، ولا نجده فى ثمان، دون أن يكون لإثباته أو لتركه مرجح، إذ يكفى السياق لمعرفة المعنى، ولا سيما أن الكلمة الأخيرة، نظرا لما فيها من نغم طويل، لا تبقى شكاً فى انتهاء الآية، فلا خوف أن يلتبس الخبر ببدل الإشارة، فيقرأ قارئ

---

(١) Peter, Polenz : Deutsche Satzsemantik : Grundbegriffe des zwischen den - Zeilen - Lesens, S. 223 .

(وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) وينتظر بقية، أى خبرا للفوز المنعوت بالعظيم[1] .

ورأى اليعلاوى لا غبار عليه فى عمومه، بيد أن ثمة جزئية تسترعى الانتباه، وهى : أن ذلك وردت خمس عشرة مرة، ذكر ضمير الفصل فى ثمان، ولم يذكر فى سبع آيات، ويذكر أن إثبات الضمير أو حذفه دون مرجح، وهذا محل نظر .

وأحاول مناقشة نص الآية التى أشار إليها اليعلاوى (وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) النساء/ ١٣ ، غير أننى أتناول فقط ما جاء فى سورة التوبة، إذ ورد هذا النمط القرآنى أربع مرات فيها، فى الآية : ٧٢، ٨٩، ١٠٠، ١١١، أى ما يمثل ٢٦,٧ ٪ مما جاء فى القرآن، بناء على إحصائيات اليعلاوى السابقة .

ونستعرض أولا سياق الآيتين اللتين وردا فيهما ضمير الفصل، فنجد ذلك فى الآية ٧٢ - ١١١ ، ففى الآية / ٧٢ (وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) وقبل هذه الآية، الآية/ ٧١ من السورة ذاتها، ذكر الله عز وجل صفات هؤلاء المؤمنين والمؤمنات (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) .

ومن ثم فإن هذه الصفات التى يتصف بها المؤمن والمؤمنة لابد أن تكون جميعا مقترنة به، ومن ثم لا يمكن أن تختل صفة من هذه الصفات، وإلا يختل بالتالى رصيده الإيمانى، بناء على اختلال الصفات

---

(١) محمد اليعلاوى : ملاحظات فى لغة القرآن ص ٥٩ .

الواردة، ومن ثم تأتى الآية التالية مباشرة؛ لتقدم المقابل للتمسك بهذه الصفات، ولما كانت صفات كثيرة والنفس تجنح إلى التفلت والسعى وراء الشهوات، وضع الله تعالى نتيجة لمن يتمسك بهذه الصفات (جنات تجرى من تحتها الأنهار... ومساكن طيبة فى جنات عدن... ورضوان من الله أكبر) وختم الآية بالتأكيد والتعظيم وذلك من خلال استخدام ضمير الإشارة (ذلك) بالإضافة إلى وجود ضمير الفصل (هو)، ومن ثم نجد أن السياق يحتاج إلى هذه المؤكدات، ولم تأت عرضا .

فجاءت الصفات ←── النتيجة ←── توكيد هذه النتيجة، ومن هنا فإن الترتيب طبيعى وذلك للتمسك بالصفات السابقة وحرصا على الفوز بالنتيجة .

أما الآية (١١١) من السورة ذاتها (إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُم بِهِ وَذَٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) . فالسياق فيها سياق تضحية بالنفس فى سبيل الله... ولزيادة فى الحث جاء توكيد النتيجة (بأن لهم الجنة)... وذلك هو الفوز العظيم، باستخدام (ذلك) التى تدل على بعد مرتبة الشهيد والشهداء وعلوها، وتوكيدها بضمير الفصل (هو) لما فى التضحية بالنفس من شق على النفس .

وهكذا نجد فى الآيتين السابقتين أن المؤمن والمؤمنة مطالب بعمل هذه الصفات وسواء أكان مما جاء فى آية / ٧٢، أم ما جاء فى الآية / ١١١؛ لأن ثمة بعض الناس (المؤمنون) قد يتكاسلون عن صفة من هذه الصفات، ومن ثم جاء المقابل لمن يقوم بهذه الصفات فى الآيتين وجاء

معه التوكيد لزيادة الحث والتمسك بها، وذلك بخلاف الآية (٨٩) من السورة ذاتها، (أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) . وذلك لأن الآية السابقة (لَكِنِ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ وَأُوْلَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) آية / ٨٨ من السورة ذاتها، وبالتالى فإن التأكيد جاء فى الآية / ٨٨، بضمير الفصل (هم)، وهكذا جاءت الآية / ٨٩، لا تحتاج إلى مؤكد، بناء على وجوده فى الآية السابقة، وإنما جاء استخدام (ذلك) لمناسبة ذلك الفوز وعلو منزلته، وهكذا فإن عدم وجود ضمير الفصل بناء على مقتضى سياقى تحتمه السياقات المختلفة، وليس لإثباته أو تركه مرجح، كما ذهب اليعلاوى .

وفى الآية / ١٠٠ (وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) .

وفى آية / ٨٩ نجد... خالدين فيها، وفى آية / ١٠٠ (خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ...) وهكذا نجد مؤكدا آخر فيما أحسب – أبدا –، أى ليس باستخدام ضمير الفصل فى هذه الآية، وإنما باستخدام مؤكد من نوع آخر – أبدا – وهكذا نجد فى كل آية سياق مختلف، وباختلاف السياق ربما يختلف المؤكد، ويختلف التركيب سواء بوجود (المؤكد) أم بعدم وجوده، حسبما يقتضى السياق .

ومن ثم نجد وجود الضمير فى النص لحيثية وعدم وجوده يتطلبه السياق، وهكذا نجد رأى اليعلاوى السابق يحتاج إلى إعادة نظر فى ضوء قرائن السياقات المختلفة .

ومن خلال ما سبق نتبين أن ضمير الفصل يشير إلى عنصر إشارى سابق، سواء أكان داخل النص أم خارجه، أم كانت هذه الإشارة إشارة معجمية، أى إشارة إلى كلمة محددة، أو إشارة نصية، أى جزء من نص أو مقطع من الكلام .

(عنصر إحالة) < إحالة إلى متقدم (سابق) ــــ عنصر إشارى

(مفسر) ضمير الفصل

ويمثل رأى لايونز السابق خلاصة القول – فيما أظن – فيما جاء عند الزمخشرى حول الوظيفة الأساسية؛ بمعنى أن هذه الدلالات الواردة عند الزمخشرى على سبيل المثال تنضوى جميعها تحت هذه الوظيفة، إذ تعمل كل دلالة منفردة – فى الواقع – من خلال مبدأ الترابط بين عناصر النص المختلفة، بداية بالبنى الصغرى – متمثلة فى الصرفيمات – وانتهاء بالوحدات الكبرى – النص – .

المبحث الثاني

البنية الدلالية والإحالية لضمير الش

يرى النحاة أن ضمير الشأن – وكذلك الزمخشرى – ضمير غائب، مبهم، مفرد، يصدر الجملة، يفسره ما يليه، يقصد به التعظيم والتفخيم، خلافا للفراء فإنه – عنده – يجوز أن يفسر بمفرد مؤول(١) .

ويفسر الزمخشرى إبهام الضمير فى قوله تعالى من سورة البقرة/ ٨٥ (... وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ...) بقوله : هو ضمير الشأن، ويجوز أن يكون مبهما تفسيره (إخراجهم)(٢) ، وفى هذه الآية نرى الزمخشرى يطبق شروط النحاة فى تفسيره لهذا الضمير، إذ فسره بلاحق، وهو : (إخراجهم) الذى ورد عقب الضمير (هو)، وبالتالى فإنه مفسر بما يليه، وهذه هى الرؤية العامة لجمهور النحاة .

وفى قوله تعالى فى الآية / ٣٧ من سورة المؤمنين (إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ) ، قال الزمخشرى : هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه من بيانه وأصله: إن الحياة إلا حياتنا الدنيا، ثم وضع (هى) موضع الحياة؛ لأن الخبر يدل عليها ويبينها، ومنه : هى النفس تحمل ما حملت، وهى العرب تقول ما شاءت، والمعنى : لا حياة إلا هذه الحياة ...(٣)؛ لأن الإجمال ثم التفصيل بعده بقصد التفخيم بذكر الشيء أولا مبهما ثم تفسيره بعد ذلك، فيكون شوق النفس إليه أشد وتطلعها

---

(١) ينظر : المفصل (ب) ص ٥٤، الرضى : الكافية فى النحو ٢/ ٢٨، ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ١ / ٣٣٤، السيوطى : همع الهوامع ١ / ٦٦ .

(٢) ٣ / ١٨٧ .

(٣) عباس حسن : النحو الوافى ١ / ٢٥٩ .

إلى التفسير أقوى؛ فيكون شوق النفس إليه أشد وتطلعها إلى التفسير أقوى، فيكون إدراكه وفهمه أوضح بسبب ذكره مرتين، مجملا فمفصلا أو مبهما فمفسرا[١] .

وبالتالى فإن هذا الضمير مبهم كما وصفه الجمهور، ولا يفسر إلا بما يليه، وهكذا ورد عند الزمخشرى فى النصين السابقين له، بيد أن المفارقة بين ضمير الفصل وهذا الضمير، أن ضمير الفصل يحيل إلى سابق، أى يمثل عنصرا إحاليا إلى سابق، أما ضمير الشأن فيمثل عنصرا إلى لاحق أو إلى متأخر، وبالتالى تمثل هذه مفارقة بين الإحالتين أو الضميرين :

• عنصر إحالة	إحالة إلى متأخر ←	• عنصر إشارى
ضمير الإشارة	(لاحق)	(مفسر)
(مبهم)		(الخبر)

وفى قوله تعالى فى سورة الفرقان (إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا) آية/٦٦ ، قال الزمخشرى : وهذا الضمير فى (ساءت) فى حكم (بئست) وفيها ضمير مبهم يفسره مستقرا.. وهذا الضمير هو الذى ربط الجملة باسم إن وجعلها خبرا لها [٢] . وفى هذا النمط القرآنى يمكن أن نستخلص أكثر من ملاحظة ذات أهمية بالنسبة لمعالجة هذا الضمير .

أولاً : نجد الضمير فى (ساءت) يفسر بما يليه، أى أنه يمثل عنصرا إحاليا إلى متأخر، وتمثل هذه رؤية النحاة، بناء على أنه لا يفسر إلا بما يليه .

---

(١) ٣ / ٢٩٢ .

(٢) Heinz Vater : Einführung in die Textlinguistik, S. 109, 110 .

ثانياً : يشير الزمخشرى فى هذا النص إلى دلالة أساسية لهذا الضمير (الربط)، وهذه الدلالة لا تقل أهمية عن الدلالة الأساسية، أعنى الوظيفة المباشرة – التفخيم والتعظيم – التى أشار إليها النحاة والزمخشرى، وإذا كان الزمخشرى قد أشار إلى وظيفة الربط بطريقة مباشرة فى مواضع يسيرة ومقننة، فهذا من جهة يعنى أن الزمخشرى يضيف بصريح القول وظيفة أخرى زيادة على ما جاء عند النحاة .

وبالتالى فإن هذه الرؤية القديمة تلتقى مع الحديثة، وتكمن المفارقة بينهما فيما أحسب أن الرؤية القديمة محددة ومقننة، والرؤية الحديثة موسعة، خاصة وأن ثمة كثيرا من الدراسات الأوربية قد أولت هذه الوظيفة – الربط – للضمير قدرا كبيرا من العناية والاهتمام بجانب الوظيفة التى أشار إليها النحاة .

ومن ثم فإن إحالة الضمير التى أشار إليها الزمخشرى، وقد ناقش الباحث جوانب منها أثناء مناقشة ضمير الفصل والتى سيشير إليها فى موضع لاحق من معالجة هذا الضمير وأثناء معالجة ضمير الإشارة فيما يلى، تمثل وظيفة أساسية وإن كانت بطريقة ضمنية .

بيد أن الزمخشرى فى مواطن كثيرة من تفسيره للقرآن الكريم يشير إلى عملية ربط الضمير عن طرق الإحالة سواء بالسابق أم باللاحق، وهذه الإحالة هى التى تعمل على ربط السابق باللاحق، أى تماسك بنية النص وترابط العناصر المكونة له.

وإذا كان الزمخشرى قد صرح في مواضع يسيرة بوظيفة ضمير الشأن، أن الشيء إذا أبهم ثم فسر أو وضح كان تفخيما لشأنه، فإنه فى مواضع أخرى لم يشر إلى الوظيفة بطريق مباشر، وإنما يكتفى بأنه ضمير مبهم تفسره الجملة بعده، وبالتالى بناء على تلك الأنماط التى أشار فيها الزمخشرى إلى أنه مبهم يفسره بما يتلوه من جملة، أن الغرض منه أيضا التفخيم والتعظيم، قياسا على تلك الأنماط الأخرى، أخذا بمبدأ القياس اللغوى .

وأحاول الآن أناقش بعض تلك الأنماط التى أشار فيها الزمخشرى إلى هذه الملمح، ففى قوله تعالى فى / ٩٧ (وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ...) نجده يشير إلى أن (هى) ضمير مبهم توضحه الأبصار وتفسره ...[1]، وفى قوله تعالى فى الحج/ ٤٦ (... فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ) يذهب الزمخشرى إلى أن الضمير إنما : هو ضمير الشأن والقصة يجيء مذكرا ومؤنثا ... ويجوز أن يكون مبهما يفسره (الأبصار) وفى تعمى ضمير راجع إليه...[2] . وجاء فى سورة الشعراء/ ١٩٧ (أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ) ، قال الزمخشرى : فقيل فى (تكن) ضمير القصة و (آية أن يعلمه) جملة واقعة موقع الخبر، ويجوز على هذا أن يكون (لهم آية) جملة الشأن و (أن يعلمه) بدلا عن آية...[3] .

ويلاحظ على هذه الأنماط التى عالج فيها الزمخشرى ضمير الشأن هنا أنه لم يشر إلى وظيفته التى أشار إليها النحاة والتى أشار إليها هو فى مواضع أخرى من القرآن الكريم، وإنما اكتفى بأن هذا الضمير يعود إلى لاحق يفسره ويوضحه، كما جاء فى آية كل من : الأنبياء والحج

(١) ٣ / ٢١ .
(٢) ٣ / ١٦٦ .
(٣) ٣ / ١٢٧ .

والشعراء، وهذه العودة إلى متأخر بالنسبة لضمير الشأن تمثل مجمل آراء النحاة بالنسبة لإحالة ضمير الشأن إلى متأخر (لاحق) .

وتنكشف دلالة هذه الأنماط أكثر وذلك بمقارنتها فى إطار الأنماط الأخرى التى يرى فيها الزمخشرى أن إضمار ما لم يسبق ذكره فيه فخامة لشأن صاحبه كما فى الأنماط التالية : ففى قوله تعالى (قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ) البقرة/٩٧، نجد الزمخشرى يعرض لوظيفة هذا الضمير بقوله : والضمير فى (نزله) للقرآن، ونحو هذا الإضمار، أعنى إضمار ما لم يسبق ذكره - فيه فخامة لشأن صاحبه، حيث يجعل لفرط شهرته كأنه يدل عليه، ويكتفى عن اسمه الصريح بذكر شىء من صفاته[١] .

وفى نص الزمخشرى نجد الإحالة فى الضمير(نزله) يحيل إلى إحالة محددة - القرآن - إلا أن الإحالة هنا ليست إلى سابق محدد أو إلى لاحق محدد، وإنما هو مفهوم من السياق المقامى؛ لأن الكلام يدل عليه كما فى قوله تعالى فى البقرة / ١٤٦ (الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ) قال الزمخشرى : وإن لم يسبق له ذكر؛ لأن الكلام يدل عليه ولا يلتبس على السامع، ومثل هذا الإضمار فيه تفخيم وإشعار بأنه لشهرته علما معلوما بغير إعلام، وقيل الضمير للعلم أو للقرآن أو لتحويل القبلة...[٢] .

ويتفق هذا النص السابق للزمخشرى فى البنية الدلالية، أعنى أن الضمير فيهما يدل على التفخيم، حسب ما ورد عند الزمخشرى، وتمثل هذه نقطة التقاء بين النصين، أما النقطة الثانية فيما يخص الإحالة، فى النص الأول واحدة ومحددة، أما النص الثانى فنجد الزمخشرى لم يجزم

(١) ١ (ب) / ١٦٩ .
(٢) ١ (ب) / ٢٠٤ .

بإحالة واحدة، وإنما ذكر إحالات ثلاث : العلم، القرآن، تحويل القبلة .

أما إحالة الضمير إلى العلم، فبالتالى نجد الضمير يحيل إلى سابق محدد فى ذات الآية (الكتاب) ويفسر هذا بما جاء فى قوله تعالى فى ذات السورة فى الآية : ١٤٤ (وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ...) ومن ثم فالذين أوتوا الكتاب، هم أصحاب العلم الذين أشار إليهم الزمخشرى، وبالتالى فإن الإشارة إلى متقدم، أما الإحالة إلى القرآن، فلا أرى لذلك وجها؛ بناء على أن الضمير يعود على الكتاب والمقصود به التوراة، كما ورد فى الإحالة الأولى، وكما ورد فى التفاسير أن الصحابة – رضى الله عنهم – جلسوا يوما يتدارسون القرآن، وكان كعب الأحبار حاضرا – وكان يهوديا – فلما بلغوا هذه الآية، قال كعب رضى الله عنه والله كنا نعرفه ولا نشك فيه أكثر من أبناءنا؛ لأن صفاته موجودة أمامنا لا نشك فيها، أما أولادنا فيمكن أن تكون زوجاتنا قد خانتنا فيه، ونحن لا نعرف، فقام عمر فقبل رأسه، وهذه الرواية تعضد أن الضمير يعود على الكتاب – التوراة – فى ذات الآية .

وربما تحتمل أن المقصود ما جاء فى قوله تعالى (... مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ) البقرة / ١٤٥، وبالتالى فإن الإحالة إلى متأخر، بناء على أن الآية (١٤٥) من السورة، أى إلى متقدم فى الآية / ١٤٤ .

أما الإحالة الثالثة بتحويل القبلة، فإنها تحيل إلى متقدم، بيد أن الإحالة هنا تختلف عن الإحالة إلى (الكتاب) فكلاهما إلى متقدم، إلا أن الإحالة فى الكتاب فى ذات الآية، أما الإحالة فى تحويل القبلة فإلى متقدم ليس فى الآية، بل فى الآية السابقة لها ومن ثم فالتصور للإحالة الأولى

مبهم، ثم يوضح بما يلحقه من تركيب، أى أنه يفيد التفخيم والتعظيم، بطريقة ضمنية، وإن لم يشر إلى ذلك بصريح العبارة .

وربما كان عدم ذكر الزمخشرى لدلالة هذه الأنماط، بناء على أن دلالتها لوضوحها وظهورها لا تحتاج إلى ذكر، على أساس أنه قد أشار فى أنماط أخرى إلى دلالة ضمير الشأن على وجه العموم (التفخيم) خاصة إذا أبهم ثم وضح .

كما يلاحظ على قول الله تعالى فى الحج / ٤٦ (... فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ) (٢) أن الزمخشرى قد لمح فيها - كما لمح فى آيات أخرى - أن الضمير فى الآية راجع إلى (تعمى) أى الضمير (فإنها) يمثل عنصرا رابطا بما يليه، أى بالخبر، ومن ثم يكون دوره واضحا فى عملية الربط، والتى تعد فيما أظن وظيفة لا تقل أهمية عما ذكره النحاة .

وإذا كنا يمكن أن نستنتج من خلال ما سبق أن الزمخشرى لم يذكر دلالة ضمير الشأن فى كل الأنماط بناء على وضوحها وظهورها، اكتفاء بأن ما جاء فى مواضع أخرى يدل عليها تجنبا للتكرار، فإنه كذلك لم يشر إلى وظيفة الربط فى كل الأنماط، وإنما اكتفى بذكر بعض الأنماط، وفى أكثر الأنماط لم يشر إلا لعملية إحالة الضمير إلى سابق أو إلى لاحق وبالتالى إلى محدد، ومن ثم تكون الإحالة نصية، وسأرجئ الحديث عنها للاستفادة منها فى موضعها .

وقد أحصى الباحث الأنماط التى أشار فيها الزمخشرى إشارة صريحة إلى دلالة ضمير الشأن فوجدها تسعة أنماط، ورغم قلة الأنماط التى يظهرها هذا الإحصاء، إلا أنها تعكس رؤية حقيقية للزمخشرى

أضيق فى الربط، فى حين أن تصور الإحالة الثانية أوسع فى ربط بقية النص . وهنا تكمن المفارقة بين الإحالتين.

والموضع الثالث الذى أشار فيه الزمخشرى إلى وظيفة هذا الضمير فى قوله تعالى من البقرة / ١٢٧ (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) البقرة، قال الزمخشرى : قلت : فى إبهام القواعد وتبيينها بعد الإبهام ما ليس فى إضافتها لما فى الإيضاح بعد الإبهام من تفخيم لشأن المبين[١] .

وفى هذه النصوص الثلاثة، نجد الزمخشرى يعرض للوظيفة الأساسية لضمير الشأن، بل يلاحظ أن الزمخشرى يؤكد هذه الوظيفة فى كل نص على حدة، وهذا ما يؤكد أن هذه وظيفة أساسية بالنسبة لهذا الضمير، بل هى الوحيدة التى ارتأها النحاة، وأكدها الزمخشرى فى كل نمط دلالة على أهميتها .

ونلاحظ على هذه الأنماط الثلاثة التى أشار فيها الزمخشرى إلى الوظيفة الأساسية – عند جمهور النحاة – لضمير الشأن (أن الإيضاح بعد الإبهام فيه تفخيم لشأن المبين) ولم يحدد الزمخشرى فى الأنماط الثلاثة ضميرا بعينه، وإنما جاءت عباراته فى الأنماط المختلفة : أن الإيضاح بعد الإبهام فيه تفخيم لشأن المبين، ومن ثم نراها رؤية عامة – بدليل ذكره الضمير – بمعنى أى ضمير، والمقصود به هنا ضمير الشأن الذى ينصب عليه الحديث فى هذا الموضع، إذا أبهم، ثم فسر أدى بالتالى الدلالة المقصودة منه، وبالتالى فإن الأنماط التى ذكر فيها الزمخشرى أن هذا الضمير تفسره وتوضحه تلك الجملة التى تليه، أى أن هذا الضمير

---

(١) ١ (ب) / ١٨٨ . يشير الرمز (ب) إلى طبعة «الكشاف» الصادرة عن دار الكتاب اللبنانى، ١٩٨٦ .

وتوضح ملمحا عاما لهذا الضمير، ومن خلال تلك الأنماط يتضح أنه قد أشار إلى وظيفتين اثنتين لضمير الشأن، وهى : التفخيم والتعظيم فى (سبعة) أنماط، والربط فى (نمطين) . والشيء الذى يجمع بين هذه الأنماط جميعها أن الزمخشرى يرى فى كل نمط دلالة على حدة، إلا أنه يؤكد عملية الربط، أعنى الإحالة فى كل نمط، وبالتالى يمكن القول ضمنيا إنه كان دائما يذكر الدلالتين في وقت واحد، أى أن الربط وظيفة عامة تشترك فيها كافة الأنماط المتناولة .

ويرى الرمانى أن قوله تعالى (إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) النمل / ٩، الهاء فى أنه عماد، ذكرت على شريطة التفسير، وكذلك (يا بني إنها إن تك مثقال حبة من خردل) وليست بضمير يرجع إلى مذكور متقدم، وإنما هى متقدمة على شريطة التفسير لتفخيم الكلام(١) .

وبالتالى فإن رؤية الرمانى – رغم كونه معتزليا – تختلف عن وجهة نظر الزمخشرى حول هذا الضمير من وجوه : أن الزمخشرى يعد (الهاء) ضميرا، بناء على رأيه السابق، والرمانى لا يعده ضميرا، بل إنه عماد، ويلاحظ أن الاختلاف هنا إنما هو اختلاف شكلى فى استخدام المصطلح ليس أكثر .

ويتفق الزمخشرى والرمانى فى كون هذا الضمير يحيل إلى لاحق، إلا أن هذا عند الزمخشرى ليس على إطلاقه؛ لأن ثمة بعض النصوص عنده تحيل إلى لاحق وإلى متقدم، كما سيأتى .

ومن ثم فإن هذه الرؤية تمثل مفارقة عن الرمانى وعن النحاة فى آن واحد، ومن هنا كذلك نجد الرماني يتفق مع النحاة والزمخشرى فى أن هذا الضمير يعود على لاحق، أو قُدِّم لإفادة التفخيم .

---

(١) الرمانى : معانى الحروف ١٤٥ .

وبالتالى فإن هذا الضمير مبهم كما وصفه الجمهور، لا يفسر إلا بما يليه، وهكذا ورد عند الزمخشرى فى النصين السابقين له، بيد أن المفارقة بين ضمير الفصل وهذا الضمير يحيل إلى سابق، أى يمثل عنصرا إحاليا إلى سابق، أما ضمير الشأن، فيمثل عنصرا إحاليا إلى لاحق أو إلى متأخر، وبالتالى تمثل هذه مفارقة بين إحالة الضميرين .

وإذا كانت الإحالة تمثل مفارقة بينه وبين ضمير الفصل، فإن ثمة مفارقة أخرى بينه وبين الضمائر عامة : أنه لا يحتاج إلى رابط به، لا يعطف عليه ولا يؤكد، ولا يبدل منه، ولا يتقدم خبره عليه، ولا يفسر بمفرد[1] ... . فإذا كانت المفارقة بينه وبين ضمير الفصل يمكن أن نطلق عليها مفارقة خاصة، فإن مخالفته عن الضمائر الأخرى تمثل مفارقة عامة، وتعد هذه المفارقة العامة شروطا تحتاج إلى اختبار مدى موافقتها وموائمتها لما جاء عند الزمخشرى من خلال هذا المبحث .

وإذا كان النحاة اشترطوا أن يفسر ضمير الشأن بما يتلوه، فإن هذا ليس على إطلاقه وإنما لابد : أن تكون خبرية، فلا يفسر بالإنشائية، وأن يصرح بجزئيته، فلا يجوز حذف جزء منها، فإنه به لتأكيدها وتفخيم مدلولها، والحذف مناف لذلك[2] .

وتقودنا هذه الملاحظة الموجزة إلى الشروط المختصة به : أنه لا يقدم الخبر عليه لئلا يزول الإبهام المقصود منه، ولا يؤكد لأنه أشد إبهاما من المنكر، ولا تؤكد النكرات، ولا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل

---

(١) السيوطى : همع الهوامع ١ / ٦٧، وينظر ابن هشام : مغنى اللبيب ٢ / ١٠٣ .
(٢) السابق ١ / ٦٦ .

عليه، إذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط، ولا يحذف المبتدأ ولا غيره إلا مع القرينة الدالة عليه[1] .

وإذا كانت هذه الشروط قد عرضتها منذ قليل، فإن ما جاء عند الرضى أكثر تفصيلا مما جاء عند السيوطى، وبالتالى أردت أن أثبت ما جاء عند الرضى فى هذا الموضع .

وإذا كان الزمخشرى فى آية كل من البقرة / ٨٥، والمؤمنين / ٣٧، يرى الزمخشرى : أن الضمير لا يفسر إلا بما يليه ... فى خلاصة رأيه، فإنه فى قوله تعالى (...إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لا تَرَوْنَهُمْ) الأعراف/٢٧ ، قال الزمخشرى : فإن قلت : علام عطف وقبيله ؟ قلت : على الضمير فى يراكم المؤكد هو، والضمير فى أنه للشأن والحديث، وقرأ اليزيدى بالنصب، وفيه وجهان : أن يعطفه على اسم إن، وأن تكون الواو بمعنى (مع) ، وإذا عطفه على اسم إن وهو الضمير فى أنه كان راجعا إلى إبليس[2] .

وتنضوى رؤية الزمخشرى فى عرضه لقراءة اليزيدى بالنصب أنه يرى فيها وجهين، وتهمنا الملاحظة الأخيرة من رأيه : الضمير فى أنه كان راجعا إلى الشيطان، إن عرض احتمالية التركيب لهذا الوجه أو وجوه أخرى تؤكد موافقته للاحتمالين معا، وبما أن الزمخشرى عرض للاحتمالين معا، فإن هذا يعنى أن الضمير يحيل إلى لاحق وإلى سابق، أى أن رؤيته قائمة على الموافقة، وليس الرفض، وبالتالى إلى عودة الضمير إلى (الشيطان) .

---

(١) الرضى : شرح الكافية فى النحو ٢ / ٢٨ . وينظر أبو حيان الأندلسى : ارتشاف الضرب ١ / ٤٨٥ ، السيوطى : همع الهوامع ١ / ٦٧ ، ابن هشام : مغنى اللبيب ٢ / ١٠٣ .

(٢) ٢ / ٥٩ .

ومن هنا فإن إحالة الضمير ليست إلى متأخر، وإنما إلى متقدم؛ لأن الشيطان ورد ذكره في بداية الآية الكريمة ٢٧ من سورة الأعراف (يَا بَنِي آدَمَ لا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَاتِهِمَا إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لا تَرَوْنَهُمْ..) وبالتالي فإن رؤية الزمخشري تختلف عن رؤيته في الموضعين السابقين، هذا من جهة، ومن ناحية أخرى تفارق رؤية النحاة .

وينتقد ابن هشام رؤية الزمخشري لأنه : ملازم للإفراد فلا يثنى ولا يجمع .... وإذا تقرر هذا علم أنه لا ينبغي الحمل على ؟عليه، إذا أمكن غيره، ومن ثم ضعف قول الزمخشري في آية (إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ) إن اسم ضمير الشأن، والأولى كونه ضمير الشيطان، ويؤيده أنه قرئ وقبيله بالنصب وضمير الشأن لا يعطف عليه[1] .، فالزمخشري خرق رؤية النحاة لأنه يعالج منهج يختلف عن رؤية النحاة، أي يتقبل كل الأوجه ولا يقف عند واحد .

وفي قوله تعالى : (... وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ) يوسف : ٣، قال الزمخشري : والضمير في (قبله) راجع إلى قوله (مَا أَوْحَيْنَا)، والمعنى : وإن والشأن والحديث من قبل إيحائنا إليك من الغافلين، أي الجاهلين به...[2] .

ومرة أخرى نجد مخالفة تؤكد النمط السابق، وأن الضمير في (قَبْلِهِ) يحيل إلى (مَا أَوْحَيْنَا)، بمعنى أن ضمير الشأن أو القصة يحيل إلى متقدم،

---

(١) ابن هشام : مغني اللبيب ٢ / ٩٥ .
(٢) ٢ / ٢٤١ .

إذا ما وردت ما أوحينا فى بداية الآية ذاتها (نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ) يوسف / ٣، ومن ثم فإن الضمير يمثل عنصرا إحاليا إلى متقدم، وليس إلى متأخر، كما ذهب جمهور النحاة : -

•عنصر إشارى (مفسر) ← إحالة إلى متقدم (لاحق) •عنصر إحالى ضمير الشأن

وبالتالى فإن هذه الرؤية تخرج على قيود (قيد) النحاة فى أنه يشير إلى جملة متأخرة تفسره، وتمثل هذه المفارقة خاصية أساسية فى معالجة الزمخشرى لهذا الضمير، أو فى معالجة الضمير على وجه العموم، إذ أتاح لهم المنهج التفسيرى والمادة المتناولة أن يقدموا مناقشة حول هذا الضمير فى مواضع مختلفة، تعددت حدود وقيود النحاة، كما هى الحال عند الزمخشرى . ويشترط النحاة – وكذلك الزمخشرى – أن يعود الضمير على شىء محدد، بمعنى أنه لابد أن يحيل إلى شىء محدد ومقصود، أى لو أننا قلنا : زيد أخوه قائم، لا يعد الضمير فى (أخوه) ضمير الشأن؛ لأنه يحيل إلى (زيد) وإنما إلى أخيه، وفى قوله تعالى (قل هو الله أحد ...) الصمد : ١، قال الزمخشرى : إن قوله (الله أحد) هو الشأن، كقولك : هو زيد منطلق، كأنه قيل : الشأن هذا، وهو أن الله واحد لا ثانى له... الذى هو عبارة عنه، وليس كذلك : زيد أبوه منطلق، فإن زيدا والجملة يدلان على معنيين مختلفين، فلابد مما يصل بينهما[1] . وبالتالى يجزم الزمخشرى برفضه عودة الضمير على غيره، فإذا عاد على شىء آخر فلا يعد من هذا الضمير أو من هذا القبيل .

---

(١) ٤ / ٢٤٢ .

وإذا كان الزمخشرى قد اشترط أنه لابد أن يعود على محدد فما معنى قوله : لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتله... وفى ذلك خروج على قيد أوجبه البصريون – وهو كناية عن جملة – فليس ذلك المشار إليه من ضمير الشأن فى شىء؛ لأن مفسر الشأن لابد أن يكون مصرحا بجزئيتها[1]. وبالتالى فإن الزمخشرى بقيده السابق ينتقد رأيه حول ضمير الشأن، كما نقضه من الإحالة .

ومن هنا فإن هذا الضمير يتفق مع بقية الضمائر فى مواضع، ويختلف معها فى أشياء أخرى، يتفق معها فى الإحالة فقط عند جمهور النحاة، حيث يحيل ضمير الفصل إلى سابق أو إلى متقدم، ويحيل ضمير الشأن إلى لاحق أو متأخر عند جمهور النحاة .

وقد أورد السيوطى عشرة أوجه يفارق فيها ضمير الشأن الضمائر الأخرى :

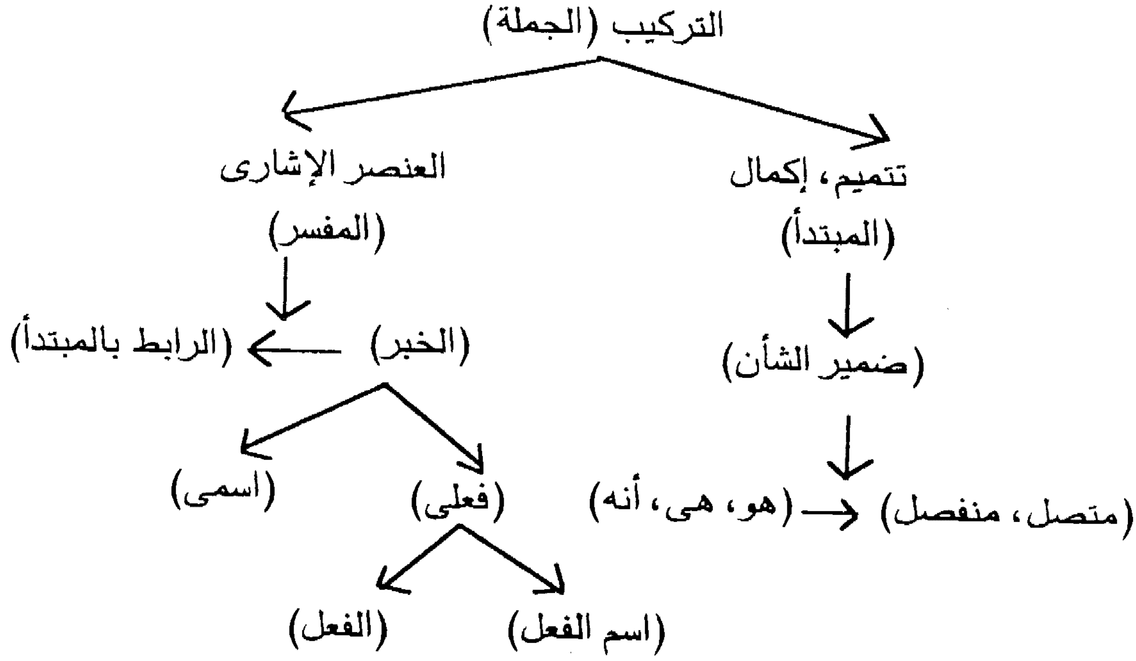
بأنه لا يحتاج إلى ظاهر يعود إليه بخلاف ضمير الغائب، فإنه لابد له من يعود عليه لفظا أو تقديرا، وأنه لا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل بخلاف غيره من الضمائر، وسر هذه الأوجه أنه يوضحه، والمقصود منه الإبهام، وأنه لا يجوز تقديم خبره عليه وغيره من الضمائر يجوز تقديم خبره عليه، وأنه لا يشترط عودة ضمير من الجملة إليه وغيره من الضمائر إذا كان خبره جملة لابد فيها من ضمير يعود إليه، وأنه لا يفسر إلا بجملة وغيره من الضمائر يفسر بالمفرد وأن الجملة بعده لها محل من الإعراب، والجمل المفسرات لا يلزم أن يكون لها محل من الإعراب، وأنه لا يقوم الظاهر مقامه وغيره من الضمائر يجوز إقامة الظاهر مقامه، وأنه لا يكون إلا لغائب دون المتكلم والمخاطب لوجهين، **الأول :** أن المقصود بوصفه الإبهام والغائب هو المبهم؛ لأن المتكلم والمخاطب فى نهاية

---

(١) السيوطى : همع الهوامع ١ / ٦٧ .

الإيضاح . **الثانى :** أنه فى المعنى عبارة عن الغائب؛ لأنه عبارة عن الجملة التى بعده، وهى موضوعة للغيبة دون الخطاب والتكلم[١] .

وربما تتفق هذه الرؤية مع ما جاء عند النحاة، إلا أن ضمير الشأن عند الزمخشرى يعد عنصرا إحاليا ذا ضفيرتين، بمعنى أنه يحيل إلى متأخر، وتمثل هذه الرؤية رؤية الجمهور، والثانية تمثل وجهة نظر خاصة بالزمخشرى – وبالمفسرين – يخرج فيها الزمخشرى على قيد النحاة، ولم يقيد نفسه نتيجة إقامته منهج تفسيرى دلالى، أتاح له أن يقدم ملاحظات قيمة تعدت حدود قيود النحاة، ويمكن لو استغلت ووجدت من يطورها وينميها لأتاحت بحثى طيب .



شكل توضيحى رقم (٣) يوضح شكل الضمير الذى يأتى عليه ضمير الشأن والقصة وإحالته إلى سابق وإلى لاحق عند الزمخشرى

(١) السيوطى : الأشباه والنظائر فى النحو ٢ / ١٦٥ .

ويلاحظ مبدئيا على نص الزمخشرى السابق فى عرضه لضمير الشأن أنه لم يعرض إلا للصفات التى تخص ضمير الشأن ونماذج متنوعة تضمه، ولم يتناول الوظيفة الأساسية التى يقوم بها، وتكمن هنا مفارقة أخرى يمتاز بها ضمير الفصل عن ضمير الشأن، إذ عرض له وظيفتين فى المفصل، وضمير الشأن لم يعرض لوظائفه، وإنما جاءت فى مؤلفات أخرى، على أن النحاة يتفقون جميعا حول وظيفة أساسية لهذا الضمير .

وقد ارتضى الزمخشرى تسمية البصريين (الشأن والقصة والحديث) وابتعد عن تسمية الكوفيين (المجهول) ويعلل ابن يعيش لسبب التفرقة التى ارتضاها الكوفيون : لأنه لم يتقدمه ما يعود عليه[1] . وبالتالى فإن رؤية النحاة : بصريون وكوفيون، تتفق حول إعادته إلى لاحق، وتمثل هذه الرؤية العامة للنحاة العرب، بناء على هذا الأساس .

وتناول الزمخشرى المصطلح البصرى : ولم يعرض للمصطلح الكوفى فى الكشاف، إلا أنه فى المفصل قد عرض له، وهو كتاب نحوى .... وبناء على هذا فإن الزمخشرى يرتضى مصطلح البصريين، كما أنه يلاحظ أن المصطلح مستخدم فى بيئة البلاغيين، حيث أشار إليه الجرجانى باسم ضمير القصة[2] ، وهذا يعكس أن هذا المصطلح كان متداولا فى بيئة أخرى، ويعكس أيضا مدى التداخل والعلاقة القائمة بين الدراسة النحوية من جهة والدراسات البلاغية من جهة ثانية .

وقد أحصى الباحث الأنماط الواردة لهذا الضمير فجاءت كثيرة، إلا أن الأنماط التى أشار فيها إلى الدلالة مباشرة بلغت تسعة أنماط، وتعد هذه

(١) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ١/ ٣٣٣ - ٢/ ٢٤١، ٢/ ١٩٥، ٤/ ٢٤٢، ٢/ ٣٩٠ .
(٢) الجرجانى : دلائل الإعجاز ص ١٠ .

الأنماط قليلة وضئيلة، إذا ما قورنت بالأنماط الواردة لضمير الفصل . وإذا كان النحاة والبلاغيون يرون أن وظيفة ضمير الشأن التفخيم والتعظيم(١)، فهل هذا ينطبق على الأنماط الواردة عند الزمخشرى ؟ وإذا كان الأمر كذلك، فعلى أى شيء يعول سبب الاختلاف ؟، هل لأن ثمة سياقات لغوية وغير لغوية لم تتحها سياقات الجملة المحددة وطبيعة الاختلاف المنهجى فى المعالجة ؟وقد كشف المفسرون عنها ومن خلالها قدموا إشارات مستنيرة فاقت، كما نجد عند الزمخشرى، قيود النحاة ونظرتهم إلى النص القرآنى بوجه خاص، على ما ستكشف عنه الدراسة، إضافة إلى ما سبق .

على أن ثمة ملاحظة فى هذا السياق، وهى أن الأنماط المستخلصة عند الزمخشرى لم تشر صراحة إلى الوظيفة الأساسية لهذا الضمير، وإنما جاءت وظيفته بطريقة مباشرة فى تسعة، وجاءت الإشارة ضمنية فى باقى الأنماط الأخرى، على أن هذه الأنماط التى أشار فيها الزمخشرى إلى وظيفة ضمير الشأن بطريقة مباشرة والأنماط التى جاء الحديث عنها غير مباشر، بمعنى أنه أشار إلى جزئية تخص هذا الضمير تعالج جزئيات تتضافر وتتكاتف فيما بينها لإيضاح الصورة الكلية لضمير الشأن، كما هى الحال بالنسبة لقضية الإحالة التى تعد ذات فعالية كبيرة؛ نظرا لما تقوم به من عملية الربط .

وتقودنا هذه الملاحظة إلى ملاحظة أخرى تتعلق بالأولى، أن هذه الأنماط ما دامت فيها تسعة أنماط – صراحة – على الوظيفتين الأساسية لضمير الشأن، وباقى الأنماط بشكل ضمنى، فإن هذا يعفينا مبدئيا فى هذا

---

(١) الجرجانى : دلائل الإعجاز ص ١٠٢ ، عباس حسن : النحو الوافى ١ / ٢٥٩ .

الموضع من عمل جدول إحصائى لهذه الأنماط ووظائفها، وتعفينا – كذلك – ملاحظة ورود هذه الأنماط فى الكشاف من إجراء رسم بيانى لإيضاح أهمية المصادر عند الزمخشرى بالنسبة لمعالجة ضمير الشأن، ومن ثم فإن الكشاف هو الذى ينفرد من بين سائر مؤلفاته بالمعالجة العملية لهذا الضمير، على أن الإطار النظرى ورد فى المفصل .

ومن هنا فإن وظيفتين اثنتين – التفخيم والتعظيم، الربط – حسب ما ورد عند الزمخشرى . وكذلك وظيفتين – التفخيم والتعظيم، التوكيد – حسب ما ورد عند الجرجانى، ومن ثم فإن هذا الضمير يختلف عن ضمير الفصل من عدة مواضع، يمكننا إجمال بعضها فيما يلى حسب معالجة الزمخشرى :

<u>أولا :</u> ضمير الفصل يحيل إلى متقدم (عنصر إشارى سابق)، أما ضمير الشأن، فإنه يحيل إلى جملة تالية محددة عند جمهور النحاة، ويضيف الزمخشرى زيادة على ما جاء عند النحاة بأنه يحيل إلى متقدم، وبالتالى تمثل هذه مفارقة بين النحاة من جهة والزمخشرى من جهة أخرى .

<u>ثانيا :</u> ضمير الفصل وردت له عند الزمخشرى وظائف مختلفة، وصلت ثمانى وظائف دلالية . أما ضمير الشأن فلم ترد له إلا دلالة عند جمهور النحاة، واثنتين عند الزمخشرى والجرجانى مع المفارقة بينهما فى هذه الوظائف .

<u>ثالثا:</u> ونخلص من رقم (١) إلى أن معالجة الزمخشرى لضمير الفصل كانت أكثر اتساعا من ضمير الشأن، وربما اختلاف طبيعة الضميرين هى التى فرضت المعالجة، أو أملت أن تكون المعالجة على هذا النحو .

كما يلاحظ أن الأنماط المستخلصة من مؤلفات الزمخشرى – الكشاف – لا تعالج وظائف بعينها بقدر ما تتضافر وتتكاتف فيما بينها لإيجاد نوع من الضفيرة المتشابكة من الوظائف نصيا، ومن ثم فإن الأنماط تعالج جزئيات تتشابك كل جزئية مع جزئية أخرى لتوضح من خلالها جوانب أخرى مختلفة ومتنوعة لهذا الضمير، وتعمل جمعيها بقدر مساو لإبراز السمات العامة وجوانبها المختلفة، ومن هنا تبدو المفارقة بين تناول هذه الجزئية بالمقارنة بمواضع أخرى من البحث .

كانت هذه تمثل ملاحظات عامة ومنتثرة، فإن ثمة معالجة لهذا الضمير ناقشها الزمخشرى عملياً أثناء تناوله القرآن الكريم بالتفسير، وتعد هذه الجزئية فى هذا الموضع أساسية هنا، إذ ينصب فى أساسها على الوظائف الدلالية لضمير الشأن .

وفى مناقشة الزمخشرى لضمير الفصل يعرض بالتحليل له فى قوله تعالى فى البقرة/ ١٦٢ (خَالِدِينَ فِيهَا لا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلا هُمْ يُنظَرُونَ) قال الزمخشرى : (خَالِدِينَ فِيهَا) فى اللعنه، وقيل فى النار، إلا أنها أضمرت تفخيما لشأنها وتهويلاً . وفى قوله تعالى (وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِن قُرْآنٍ وَلا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلاَّ كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا) يونس/ ٦١، قال الزمخشرى : (مِنْهُ) لشأن؛ لأن تلاوة القرآن شأن من شأن رسول الله ﷺ بل هو معظم شأنه أمل للتنزيل، فإنه قيل : وما تتلوا من التنزيل من قرآن... والإضمار قبل الذكر تفخيم له أو لله عز وجل التوثيق .

ويرجع فى الآية الأولى إلى شيئين مختلفين، الأول : اللعنة. الثانى: النار. أما الأول فى إحالة ضمير الشأن هنا إلى (اللعنة) إذ يمثل عنصرا إحاليا إلى متقدم، بناء على رأى الزمخشرى الأول وقد وردت (اللعنة) فى الآية/ ١٦١ من سورة البقرة (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُوْلَئِكَ عَلَيْهِمْ

لَعْنَةُ اللّه وَالْمَلائكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ)، وبالتالى فإن الإحالة إلى متقدم، خاصة وأن (اللعنة) واردة فى الآية السابقة ١٦١، والآية التى ورد فيها ضمير الشأن هى (١٦٢) ومن هنا فإن ضمير الشأن يحيل إلى متقدم وليس إلى لاحق، ومن ثم فإن الزمخشرى يخرج على قيود النحاة فى هذا الموضع .

أما الإحالة الثانية فى هذه الآية، فإن ضمير الشأن (خالدين فيها) يحيل إلى النار، بناء على رأى الزمخشرى الثانى، وبما أن ذكر (النار) لم يرد فى هذا السياق، فإن الضمير هنا يحيل إلى عنصر خارج النص وهو عنصر معجمى، ويمكننا أن نستخلص الإحالة الثانية (النار) من السياق اللغوى والمقامى الذى تتحدث عنه الآيات، إذ الحديث عن الكفار الذين ماتوا على الشرك (عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللّه وَالْمَلائكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ...) وبما أن الكفر يرتبط عقابه فى الآخرة بالجزاء (النار) فإن هؤلاء الكفار خالدين فيها (النار) لا محالة... إذا فالإحالة الثانية إحالة تتيحها قرائن المقام، ويؤكد الإحالة الثانية ما جاء فى الآية ذاتها (لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون) وبالتالى فإن الإحالة إلى لاحق. بناء على أن العذاب – النار – الوارد فى الآية وارد عقب ضمير الشأن، وهذه الإحالة كما جاءت فى قوله تعالى (كَلاَّ إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِي...) القيامة : ٢٦، يرى الزمخشرى: أن الضمير يعود للنفس وإن لم يجر ذكرها؛ لأن الكلام دال عليه كقول حاتم :

أما وى ما يغنى الثراء عن الفتى إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدر[١]

وبالتالى إذا كان السياق يدل عليها ويخصصها فلا ضير خاصة إذا كانت معروفة، كما هى الحال فى الأنماط السابقة وبيت حاتم، كذلك يمكن القول بأن الزمخشرى أفاد من رؤية النحاة لوظيفة هذا الضمير،

(١) ٤ (ب) / ٦٦٣ .

الإضمار قصدا لتفخيم شأنها وتهويلا لها، وواضح أن هذه الرؤية نحوية خالصة، هذا من ناحية الوظيفة، أما من جهة الإحالة فإنه يحيل إحالتين مختلفتين، **الأولى :** إحالة معجمية إلى متقدم محدد - اللعنة - . **الثانية :** وهى مستخلصة من السياق المقامى، ويمكن القول فيها زيادة على ما سبق بأنها إحالة ذهنية، أو نصية جاء ذكرها فى موضع آخر من القرآن، وبالتالى فإن الإحالة ليست إلى عنصر معجمى كما فى الإحالة الأولى، وإنما إلى عنصر إشارى يكمن فى النص فى موضع آخر منه، حيث إن المفسرين ينطلقون من منطلق معالجة القرآن الكريم كله كوحدة واحدة، باعتباره نصا واحدا، وبالتالى فإن ذكر مكان الخلود فى القرآن جاء فى موضعين، إما الجنة، وإما النار، وبما أن الآية تتحدث عن عذاب الكفار ... فإن ترجيح الإحالة إلى (النار) هو الوارد هنا لينسجم السياق اللغوى والمقامى، وبالتالى فإن الإحالتين اللتين يراهما الزمخشرى ممكنتان من الوجهة الدلالية، ومن منطلق علم اللغة النصى .

ويعلل الزمخشرى بأن الإضمار فى الآية الكريمة : تفخيما لشأنها وتهويلا، وربما تمثل هذه الرؤية عند النحاة وظيفة أساسية أو عامة تنطبق على ضمير الشأن؛ لأنه يستشف من كلام الزمخشرى الضمير أو الضمائر عامة، ويحدد السياق هذه الوظيفة بشكل أساسى، ففى قوله تعالى (فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . يَا مُوسَىٰ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) النمل : ٨، ٩ ومقارنة ذلك بما جاء فى قوله تعالى (فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَىٰ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى... إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي) طه / ١١ : ١٤، وفى القصص (فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِن شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَن يَا مُوسَىٰ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ...) الآية / ٣٠، ٣١، وجاءت الآيتان :

الثانية والثالثة بلفظ ضمير المتكلم، وفى النمط الأول جاء بضمير الشأن (إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) ويستفاد التفخيم فى هذه الآية من السياق الوارد فى الآية، أو من الجزء الأول من الآية الكريمة (فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) مما يناسب الوظيفة الدلالية التى ارتأها النحاة لضمير الشأن والقصة .

أما فى النمط الثانى الذى عرض له الزمخشري، فيحيل ضمير الشأن فيه إلى : رسول الله ﷺ أو إلى التنزيل... وبالتالى فإن الإحالة الأولى تمثل إحالة إلى عنصر يقع خارج النص القرآنى، بمعنى أن وجوده ليس كائنا داخل النص، ومن هنا فإن الإحالة فى هذا الموضع إحالة ذهنية، أى تدرك به، كما فى الإحالة الثانية فى النمط الأول، إلا أن المفارقة بينهما أن الأولى تحيل إلى عنصر إشارى ليس داخل النص، وإنما إحالة إلى موضع آخر من النص القرآنى، أما الإحالة هنا، فهى إحالة ذهنية، يمكن أن نطلق عليها الإحالة الذهنية الخالصة . أما الإحالة الثانية التى يراها الزمخشرى، فإنه – الضمير – يحيل إلى متأخر، وتمثل هذه رؤية طبيعية تتمشى وتتوافق مع رؤية النحاة .

وبالتالى تتضح من خلال معالجة الزمخشرى لهذين النمطين والأنماط التى جاءت أثناء الملاحظات الأولية حول المعالجة الزمخشرية لهذا الموضوع، يعالج كل نمط بطريقة يختلف اختلافا كليا أو جزئيا عن النمط الآخر ويمكن أن تمثل هذه الطريقة ملمحا مهما، إذ تعكس معالجة الأنماط كافة رؤية واضحة حول الضمير واختلاف المعالجة تفرضه فيما أزعم طبيعة التفسير التى تحتاج إلى مراعاة الظروف المقامية واللغوية على السواء لاستخلاص الذى يحتاج الدلالة، وبالتالى فإن كل نمط يختلف سياقه عن الآخر، أن يتكيف المفسر مع هذه الاختلافات المختلفة للوصول إلى مغزى التركيب وهدفه.

وإذا كان الزمخشرى فى الآية الأولى يعلل أسباب الإضمار، ويعكس بالتالى من جهة أخرى نظرة الوظيفة التى يمكن أن تكون أساسية، فإنه فى الآية الثانية لضمير الشأن : والإضمار قبل الذكر تفخيم له أو لله عز وجل، وتتفق رؤية الزمخشرى هنا ورؤية جمهور النحاة .

غير أنه ينبغى أن يوضع فى الاعتبار أن الزمخشرى إذ يرى أن وظيفة ضمير الشأن التفخيم والتعظيم، خاصة إذا كانت الإحالة إلى عنصر إشارى متأخر، وبالتالى تظهر هذه الملاحظة مفارقة أخرى لدى معالجته لهذا الضمير، لكن فى حالة اعتباره عنصرا إحاليا إلى متقدم، ولم نر إشارة لدى الزمخشرى إلى وظيفة فى هذا الموضع .

وربما تبصرنا الوظائف الدلالية فى الآيات السابقة أنه فى الأولى يعرض لوظيفة ضمير الشأن المتفق عليه لدى جمهور النحاة، ومن ثم فإن الأولى تمثل وظيفة عامة، والثانية تمثل وظيفة خاصة، وبما أن الأولى وظيفة عامة للضمير، فيمكن أن تنطبق على ضمير الشأن المحيل إلى سابق، وهذا مستفاد من الدلالة فى الآية الأولى .

وإذا كان الزمخشرى من خلال ما سبق لم يشر إلا إلى وظيفتين اثنين، فإن الجرجانى قد أضاف عنصرا وظيفيا آخر - التوكيد - بجانب الدلالة الأساسية - التفخيم والتعظيم - وبالتالى يمثل الجرجانى اتجاها يختلف مع اتجاه النحاة من حيث الوسائل والأدوات المستخدمة لكلا الرجلين .

وفى الحقيقة أن هذا المنهج ليس اختلافا بين منهج الجرجانى والنحاة، بقدر ما هو اختلاف حول منهج البلاغيين والمفسرين من جهة وبين اتجاه النحاة من ناحية أخرى، ويمثل الجرجانى رؤية أوضح وأعمق

من حيث التناول والمعالجة ممثلا فيما أظن المنهج البلاغى التفسيرى للنص، ومن هنا فإن ضمير الشأن له وظيفتان، إذ يعالجون النص القرآنى أو النص عموما كوحدة واحدة، بعكس منهج النحاة الذى يعالج جملا منعزلة حينا ومصطنعة فى أحايين أخرى، أدى بهم إلى رفض كثير من الاستعمالات اللغوية؛ لأنهم ربطوا أنفسهم بالوقوف ليس عند حدود النص، وإنما عند حدود الجملة .

ومن ثم فإن إضافة الجرجانى عنصرا وظيفيا آخر، لم يشر له الزمخشرى، وبالتالى تتفق رؤية الزمخشرى والنحاة من ناحية الوظيفة – التفخيم والتعظيم – بالنسبة لضمير الشأن، على أن ثمة اختلافات أخرى من حيث التناول، أشار إليها الباحث فى موضعها، وتقترب إلى حد ما من معالجة الجرجانى فى الوسائل المستخدمة والطرق المسلوكة، إلا أن الفارق بين رؤية الرجلين تكمن فى الوظائف الدلالية لضمير الشأن عندهما إلا أن العدد واحد .

وعلى الرغم من هذا الاختلاف من ناحية الوظائف لهذا الضمير، فإن هذه الوظائف يمكن إجمالها وإدماجها تحت مسميين دلاليين : التوكيد والتفخيم، أو توكيد التفخيم، الربط، ويمثل الزمخشرى الاتجاه الاعتزالى باعتباره معتزليا، وتقربه هذه الرؤية من دراسة البلاغيين العرب، والقاسم المشترك الذى يجمع الطرفين هو أن كلا منهما يناقش قضايا تتعلق بالإعجاز اللغوى للقرآن الكريم .

ومن هنا فإن الباحث يتناول ما جاء عند الزركشى – ممثلاً لآراء البلاغيين – حول مناقشة الضمير، وبالتالى تبدو بوضوح المقاربات والمفارقات الدلالية من جهة؛ وليكون هذا إيضاحا للقضية عند

الزمخشرى من ناحية أخرى، يقول الزركشى : ضمير البيان للمذكر والقصة للمؤنث، ويقدمونه قبل الجملة؛ نظرا لدلالته على تعظيم الأمر فى نفسه والإطناب فيه، ومن ثم قيل له : الشأن والقصة، وعاداتهم أنهم إذا أرادوا ذكر جملة قد يقدمون قبلها ضميرا يكون كناية عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبرا عنه ومفسرة له، ويفعلون ذلك فى مواضع التفخيم، والغرض أن يتطلع السامع للكشف عنه وطلب تفسيره(١) .

ويكشف نص الزركشى بوضوح القاسم المشترك بين بيئات الدرس اللغوى متمثلة فى : بيئة النحاة، بيئة البلاغيين، بيئة المفسرين، وأن هناك خيطا مشتركا تلتقى فيه البيئات المختلفة، خاصة وأن المادة المعالجة تدور حول قضايا الإعجاز اللغوى للقرآن الكريم، ومن خلال معالجة هؤلاء جميعا والزمخشرى لضمير الشأن يكشف ما يلى :

إن معالجة النحاة ويمثلها الزمخشرى فى المفصل، تمثل رؤية محددة ومقننة، لا تسمح فى كثير من الأحيان بتغليب عناصر تتفاعل وتتضافر لإيضاح جوانب أخرى من هذا الضمير – مثلا – وتمثل رؤية النحاة ملمحا موجزا ومختصرا، ومن هنا فإن البلاغيين كانوا أكثر نفاذا عندما نظروا إلى التراكيب المتشابهة فى مواضع مختلفة، ومن ثم أتاحت لهم هذه النظرة والمقارنة إلى أن يستخلصوا نتائج صائبة فى كثير من المواضع، بيد أن المفسرين كانوا أكثر إلماحا فيما أظن، وربما تكون طبيعة المادة المعالجة هى التى أتاحت لهم هذا، خاصة فى تعرضهم لكل نمط على حدة، ومعالجة هذا النمط فى إطار القرائن المتاحة له، على أن كل هذا فى إطار وحدة النص القرآنى – كما ذكرت منذ قليل – ومن ثم

(١) الزركشى : البرهان فى علوم القرآن ٢ / ٤١٠ .

أتاحت أهم هذه النظرة أن يقدموا نظرات تمثل – فيما يبدو – كل جزئية معلما مهما فى معالجة جزئية من جزئياته فى هذا الإطار .

ويتناول الزركشى فى نصه السابق جزئية لم يعرض لها الزمخشرى ولا ابن يعيش، على الرغم من كونها على قدر من الأهمية، وهى تسمية ضمير الشأن والقصة بين المحتوى الوظيفى له، هى فى ذاتها دلالة على التعظيم والتفخيم، ونجد إضافة أخرى لهذا الضمير، الإيجاز، وهذه صفات أشرت إليها سابقا، حيث تمثل وظيفة عامة للضمائر كافة، بمعنى أنها وظيفة أساسية، على الرغم من اعتبارها وظيفة عامة، وربما لم يتناول هذه الجزئية كما لم يعرض لها النحاة كذلك، وأشار إليها الزركشى ممثلا لرأى البلاغيين، ومن هنا نرى الزمخشرى يقترب من النحاة فى هذه الجزئية .

وبالتالى فإن جملة رؤية الباحثين فى الإعجاز اللغوى للقرآن الكريم لوظائف ضمير الشأن أو القصة هى : التفخيم والتعظيم، التوكيد، الإيجاز، الربط عن طريق الإحالة إلى لاحق – حسب رؤية النحاة – وإلى السابق واللاحق كما جاء عند الزمخشرى .

ومن هنا فإن الزمخشرى لم يشر إلا إلى وظيفة واحدة – التفخيم والتعظيم – من الوظائف التى يقدمها ضمير الشأن، وإذا كانت هذه الوظيفة أساسية فلأنها جاءت فى البيئات المختلفة، وبالتالى فإنهم جميعا يتفقون عليها، ومن ثم تمثل وظيفة أساسية، أما الوظائف الأخرى الثلاث، فإنه يمكن القول إن بعضها أشاروا له وبعضها يكتشف من خلال السياق .

وبالتالى فإن الوظائف السابقة كالتالى : التفخيم والتعظيم، وهى الوظيفة الأساسية، ويأتى التوكيد كوظيفة جانبية لدى الجرجانى، وهى

تعد من وجهة نظر الباحث ثانوية بالمقارنة بالأولى، أما الوظيفة الثالثة – الإيجاز – والرابعة – الربط – فإنهما يمثلان وظائف عامة، يشترك فيها ضمير الشأن مع الضمائر الأخرى .

غير أن ابن يعيش قد أشار عند حديثه عن هذا الضمير : وتكون الجملة خبرا عن ذلك الضمير وتفسيرا[1] ، والمقارنة واضحة بين نص الزركشى السابق وبين الجزئيات المعالجة هنا عند الزمخشرى، ويتضح من خلالها مدى التشابه والاختلاف القائم فى هذا النص، وبملاحظة بسيطة يعد نص الزركشى موجزا وجامعا، أو جامعا مانعا، حيث عالج فيه الجزئيات المتعلقة بضمير الشأن .

ويلاحظ على نص الزركشى رؤية مخالفة فى نهايته تحتاج إلى نظر عما جاء فى أوله، ففى أول النص : يطلق عليه ضمير البيان والقصة، وهو بهذا يخالف مصطلح الجمهور، وبهذا تخالف تسميته تسمية الزمخشرى التى ارتضاها، ثم نجد الزركشى بعد ذلك يعدل فى النص ذاته، ويكشف عن العلاقة القائمة بين المعنى الوظيفى للضمير ومصطلح الجمهور الذى عدل عنه، ولم يذكره فى نصه ويشعر إلا للتوضيح، مع أن المصطلح الذى ارتضاه الزركشى – البيان – لأن ضمير الشأن تليه الجملة المفسرة والمبينة له، أى البيان، وهذا المصطلح غير متداول فى بيئة النحاة ولا فى بيئة المفسرين، بيد أنه مستخدم فى بيئة البلاغيين، ومن هنا جاء استخدامه عند الزركشى، وربما لم يقارن الزركشى إلا بالمصطلح المستخدم لدى الجمهور؛ لأنه الأكثر تداولا وألفة، والآخر يعد فى مرتبة ثانية بالنسبة للمصطلح الأول، ومن جهة أخرى تكمن مفارقة ثانية عند الزركشى عنه عند الزمخشرى من حيث التسمية المرتضاة بالنسبة للمصطلح .

على أية حال فإن العلوى قد جمع القضايا المتعلقة بهذا الضمير،جاء فى الطراز : إن ضمير الشأن والقصة على اختلاف أحواله، إنما يراد على جهة المبالغة فى تعظيم تلك القصة وتفخيم شأنها، وتحصيل البلاغة فيه من إضماره أولا وتفسيره ثانيا : لأن الشيء إذا كان مبهما، فالنفوس متطلعة إلى فهمه، ولها تشوق إليه(١) .

وتنضوى رؤية العلوى على مقاربة دلالية واضحة من خلال مناقشة رؤية الزمخشرى لضمير الشأن، ومن هنا يمكن القول إن هذه الرؤية فى هذا النص تمثل إيجازا، وتمثل صورة عامة لكل القضايا المتنوعة المتناولة فى هذا الموضع من البحث، ومن هنا يكمن أثر الزمخشرى فيمن جاء بعده من البلاغيين، وكما ستكشف عنه الدراسة فى مواضع متفرقة من هذه الدراسة، خاصة العلوى والزركشي وأصحاب الشروح والحواشي .

ومن هنا فإن السياقات القرآنية، ربما تملى على هذا الضمير دلالة لازمة غالبا بإشاراته إلى ذاته العلية أو أفعاله الخاصة، ولكن السياقات القرآنية تقدم دلالات مختلفة قد لا تتفق مع قيد النحاة، ومن هنا فإن الأنماط الواردة لضمير الشأن عند الزمخشرى يشير أغلبها إما إلى إحالة داخل النص وإما إلى إحالة ذهنية، أى أن وجودها يرتكز ليس على وجودها فى ذات الموضع، وإنما على وجودها فى موضع آخر فى النص القرآنى أو على كونها معروفة من السياق، كذلك يحيل إلى عنصر إشارى متأخر أو لاحق، وأما ما يختلف فيه الزمخشرى عن الجمهور هى أنه جعل ضمير الشأن يحيل إلى متقدم عليه، ومن ثم فإن إحالته مزدوجة

(١) العلوى : الطراز ٢ / ١٤٢ ، الجرجانى : دلائل الإعجاز ص ١٠٢ ، الزركشى : البرهان فى علوم القرآن ٢ / ٤١٠ ، الرضى : الكافية فى النحو ١ / ٧٦ .

عند الزمخشرى، بمعنى أنه يحيل إلى متأخر (لاحق) كما يمثل عنصرا إحاليا إلى عنصر إشارى (مفسر) متقدم، وتختلف هذه الرؤية مع رؤية الجمهور، وكذلك مع الباحثين فى الإعجاز اللغوى للقرآن الكريم .

وإذا كان ضمير الشأن يمثل عنصرا إحاليا إلى متقدم وإلى متأخر، فإن هذه الرؤية تختلف مع رؤية النحاة الذين يتفقون حول إحالته إلى لاحق، ولم يقل به أحد من الباحثين فى الإعجاز اللغوى للقرآن الكريم، وبالتالى تختلف مع دراسة حديثة أكدت ما ذهب إليه جمهور الدارسين فى الإعجاز القرآنى بقوله : ولا خلاف أن الإحالة فى بنية ضمير الشأن هى إحالة إلى متأخر لاحق، ولكن يلاحظ أنها تتضمن الإحالة إلى عنصر إشارى خارج النص القرآنى، وهو الذات العلية، حين لا يذكر صراحة فى الجملة المفسرة التالية(١) .

وبالتالى فإن هذه الرؤية لم تقدم جديدا زيادة على ما قدمه، أضف إلى أن ملاحظته حول الإحالة إلى عنصر إشارى خارج النص، ليس فى كل الحالات، كما أن هذا النوع لم يرد عند الزمخشرى فى إشارته إلى الذات العلية، ولكن ثمة إحالات ليس من الموضع ذاته، وإنما إحالة إلى موضع آخر من القرآن .

وثمة قضية موجزة أود أن أشير إليها قبل أن أنهى معالجة القضايا المتعلقة بضمير الشأن، إشارة الزمخشرى المتكررة إلى حذف ضمير الشأن، ففى مواضع مختلفة من القرآن الكريم نرى الزمخشرى يشير إلى حذف الضمير دون أن يذكر أسباب هذا الحذف كما فى قوله تعالى (... أن الحمد لله رب العالمين...) قال الزمخشرى : على أن الضمير للشأن حذف كما حذف فى قول الأعشى ميمون بن قيس :

---

(١) د . سعيد حسن بحيرى : من أشكال الربط فى القرآن الكريم، ص ١٧٥ .

فى فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يخفى وينتعل[1]

وفى موضع آخر يرى الزمخشرى أن ضمير الشأن قد حذف كما فى قول الباعث بن صريم اليشكرى :

فيوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطوا إلى وارق السلم[2]

ولم يشر الزمخشرى فى هذه الأنماط إلى الهدف الذى أدى إلى حذف الضمير لأن هذا الحذف لابد أن يكون مسببا، غير أنه فى قوله تعالى (كأن لم يدعنا) قال الزمخشرى: فخفف وحذف ضمير الشأن كما فى قول الشاعر :

ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان[3]

وبالتالى فإن الزمخشرى يكشف فى نصه الأخير عن مغزى وهدف هذا الحذف، ومن ثم فإنه بناء على هذا يمكن اعتبار أن هذه الدلالة يمكن تعميمها على باقى الأنماط الأخرى التى لم يذكر فيها الزمخشرى مغزى ذلك الحذف، وربما كان عدم ذكر الزمخشرى لذلك المغزى فى تلك الأنماط بناء على ذكرها فى مواضع أخرى وشهرتها .

ومن ثم فإن ضمير الشأن عند الزمخشرى يحيل إلى ما يلى :

١ – يحيل إلى لاحق، أى يمثل عنصرا إحاليا إلى لاحق، وهو غالبا ما يكون نصا أو جزءا أو مقطعا من النص، أى هو الخبر، أو يحيل إلى لاحق ليس كائنا فى النص، وإنما يستشف من النص، وهى تمثل إحالة معنوية .

---

(١) ٢ (ب) / ٣٣١ .
(٢) ٤ / ٢٨٦ .
(٣) ٢ / ٣٣٣ .

٢ – يحيل إلى سابق، أى يمثل عنصرا إحاليا إلى سابق، سواء أكان داخل النص مباشرة، أى يسبقه مباشرة كما جاء فى معالجة الزمخشرى، أم إحالة إلى سابق ليس كائنا فى النص وإنما سابق فى موضع آخر من النص القرآنى .

٣ – تمثل وظيفة : التفخيم والتعظيم، الوظيفة الأساسية التى اتفق عليها جميع النحاة والبلاغيين والمفسرين، وتعد هى الوظيفة المباشرة، بالإضافة إلى وظائف دلالية أخرى كالربط الذى أشار إليه الزمخشرى أثناء تناوله للضمير بشكل عام .

وإذا كانت هذه هى أهم القضايا الأساسية التى أشار إليها الزمخشرى بالمناقشة والمعالجة، فإن ثمة بعض المناقشات المنتثرة المتعلقة بضمير الشأن، قد أشار إليها فى سياقات مصادره، غير أن هذه المناقشات فى مجملها لا تمثل أهمية بالنسبة للشكل العام لضمير الشأن المعالج هنا أو لا تمثل فى واقعها محورا رئيسيا، يؤثر بشكل أو بآخر على مناقشة القضايا المنتثرة المتعلقة بضمير الشأن كما تناولها الزمخشرى، وبما أنها قضايا جزئية أو ثانوية ليس لها علاقة من قريب أو من بعيد بموضوع الدلالة والتركيب، فإن الباحث قد ارتأى أن غض الطرف عنها لا يؤدى إلى خلل بالمجمل العام لضمير الشأن المناقش فى هذا الموضع .

المبحث الثالث

البنية الدلالية والإحالية لضمير الإشارة

يشترك ضمير الإشارة والضمائر الأخرى فى أنه : مبهم، يحتاج إلى مفسر لاحق يوضحه، وبالتالى فإنه لا يمكن أن يقوم بوظيفته منفردا، أى لا يمكن أن يعمل إلا من خلال وجوده فى نص أو على الأقل داخل تركيب؛ ليتسنى له أن يوجد ما يوضحه ويزيل إبهامه .

وأحسب أن ضمائر الإشارة تتكون من بعض الصرفيمات المتشابهة تتميز فيما بينها من خلال تغيير فى صدرها أو فى عجزها، كما هى الحال بالنسبة لضمير الإشارة المذكر (هذا) للمفرد المذكر القريب، و (هذه) للمفرد المؤنث القريب، ونحو : (ذلك) للمفرد المذكر البعيد، و (تلك) للمفرد المؤنث البعيد، والاختلافات القائمة بين هذه الضمائر فى الصرفيمات فقط، ففى المذكر والمؤنث القريب فى الصوت الأخير، الألف فى (هذا) والهاء فى (هذه)، وفى البعيد فى الصوت الأول، الذال المذكر، والتاء للمؤنث بالنسبة للبعيد، و (هم) لجماعة الذكور، و (هن) لجماعة الإناث – وهذا التغيير على قدر من الأهمية، إذ بناء عليه تتحدد وظيفة وهوية كل ضمير على حدة .

وربما تشير تسميته (إشارة) إلى إبهامه واحتياجه إلى مفسر يوضحه (مشارإليه) ومن خلال هذا التوضيح والإحالة، يعمل على ربط أطراف النص المتباعدة من خلال العودة إلى سابق أو إلى لاحق، وهكذا تتحقق العلاقة بين ضمير الإشارة والضمائر الأخرى، وقد أشار الزمخشرى إلى هذه الملاحظة في معرض تفسيره لقوله تعالى (هَلْ مِن شُرَكَائكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَلِكُم مِّن شَيْءٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشرِكُونَ...) الروم/ ٤٠ : أن (ذلكم)

هى التى ربطت الجملة بالمبتدأ[١] .

وبدون هذا الربط (ذلكم) يحدث ما يسمى بخلل يصيب بناء النص أو التركيب من حيث الفهم، بناء على عدم ترابط وتماسك أجزائه؛ نتيجة لافتقاده الرابط (الضمير)، ومن ثم فإنه يقوم بدور مهم، لا يقل أهمية عن تلك الوظائف الدلالية التى أشار إليها الزمخشرى، على الرغم من قلة الأنماط التى تعرض فيها للإشارة المباشرة لهذه الوظيفة التى تمثل وظيفة عامة تنطبق على سائر الضمائر، كما أشار الزمخشرى إلى التبادل الموقعى الذى يمكن أن يتم بين ضمير الإشارة والضمائر الأخرى، ففى معرض تفسيره لقوله تعالى فى سورة البقرة (لاَ فَارِضٌ وَلا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذلكَ...) آية/ ٦٨، قال الزمخشرى : ... وقد يجرى الضمير مجرى اسم الإشارة فى هذا...[٢] . وفى أثناء تفسير الزمخشرى لهذه الآية استشهد بقول رؤبة بن العجاج :

فيها خطوط من سوادٍ وبلق كأنه فى الجلد توليع البهق

وقول طرفة بن العبد :

ألا يا هذا الزاجرى أحضر الوغى وأن اشهد اللذات هل أنت مخلدى[٣]

وأظن أن الزمخشرى قد قصد بذلك استخدام الهاء فى (كأنه) بدلا من استعمال (كأن ذلك) للإيجاز مثلا، ومن ثم أعفى من استخدام ضمير الإشارة المقدر، كما جاء فى آية البقرة السابقة، وكذلك كما حدث التبادل فى بيت طرفة بين ضمير الإشارة (هذا) فى صدر البيت وضمير الفصل (أنت) فى عجز البيت، ويؤكد هذا ما جاء فى البقرة/ ٨٥ (ثم أنتم هؤلاء

(١) (ب) ٣ / ٤٨٢ .
(٢) ١/ ١٤٩ نكت الأعراب ... ورقة ٩ .
(٣) السابق : الموضع ذاته .

تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقى منكم من ديارهم تظاهرون عليهم بالإثم والعدوان...)[1] .

ولى ملاحظة على نص الزمخشرى على أساس أن (هؤلاء) إشارة إلى الجمع القريب، أما إضافة اللام فتعنى البعيد، فهؤلاء هنا للإشارة إلى القريب، بيد أن الزمخشرى قال : ثم أنتم هؤلاء استبعدوا لما أسند إليهم . وهذا يتنافى مع دلالة القرب التى تشير إليها (هؤلاء) وقد لمح الزمخشرى هذا المعنى من خلال نصه، حينما أشار بأن : ثم أنتم بعد ذلك هؤلاء المشاهدون، وهذا يعنى أنها للقريب .

ومن ثم فإن للزمخشرى رأيين حول دلالة ضمير الإشارة (هؤلاء) : الاستبعاد، القرب، ويمكن التوفيق بين الدلالتين اللتين أشار إليهما، بأن معنى الاستبعاد الذى أشار إليه ليس من دلالة ضمير الإشارة بقدر استفادته من السياق الموجود : قتل النفس، وإخراج بعض الناس بغير حق فى مقابل الآية ٨٤ (وإذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم ولا تخرجون أنفسكم من دياركم ثم أقررتم وأنتم تشهدون) وهكذا نجد ضمير الإشارة يعقد الصلة بين أحداث متقدمة وأخرى لاحقة للربط والمقارنة، أما إشارته الثانية فهى مأخوذة من معناها اللغوى .

وكنت أحسب أن هذا البعد ناتج من استخدام (ثم) فى السياق، غير أن هذا يزول حينما نجد أن (هؤلاء) تفسر بمعنى ذلك التى تدل على البعد، وقد لحظ البيضاوى ذلك المعنى وفسره بعملية التبادل الموقعى الذى يمكن أن يحدث بين الضمائر، يقول: وأنتم مبتدأ، وهؤلاء خبره على معنى : أنتم بعد ذلك هؤلاء (الناقصون)، كقولك : أنت الرجل الذى فعل، كذا تدل على تغير الصفة منزلة تغير الذات[2] .

---

(١) ١/ ٢٥٥ .

(٢) البيضاوى : تفسير البيضاوى المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١/ ٧٣ .

وبالتالى فإنه يمكن أن يحدث التبادل الموقعى بينهما؛ نتيجة للتشابه فى ظروف عودة كل منهما سواء إلى سابق أم إلى لاحق، التى تعمل على ربط النص .

وتعد هذه الوظيفة وظيفة عامة تشترك فيها سائر الضمائر على وجه العموم، ويوضح **هوفمان** (Ute Hoffmann) ذلك بقوله : إن ضمائر الإشارة ما هى إلا بعض الصرفيمات التى يمكن من خلالها ربط أجزاء الكلام والمحافظة عليه من هذه الناحية - الربط - ويحدد ويعين البحث فى ضمائر الإشارة البحث فى الضمائر الشخصية فى أن كلاً منهما يوضح ترتيب الاختلافات فى قاعدة الضمائر ويحافظ ويبقى على الربط القائم فى النص(١) .

وهكذا يتحقق من خلال هذا النص العلاقة التى تجمع بين الضمير المبهم (الإشارة) والضمائر الأخرى، وإذا كان هذا النص قد أوضح القاسم المشترك الذى يجمع بين هذا الضمير والضمائر الأخرى، فإن ابن يعيش يوضح الفارق بين ضمير الإشارة والضمائر الأخرى بقوله : إن المضمر فى الغائب يبّين بما قبله، وهو المظهر الذى يعود عليه المضمر، نحو قولك: زيد مررت به، والمبهم الذى هو اسم الإشارة يفسر بما بعده، وهو اسم الجنس، كقولك : هذا الرجل والثوب(٢) .

ويوضح نص ابن يعيش الصفة المشتركة - أيضا - التى تجمع بين ضمير الإشارة والضمائر الأخرى، وهى الإحالة، أى أن كليهما يحيل، بيد أن تمثيل ابن يعيش السابق يشير إلى أنه مثّل بضمير الفصل الذى يشير

---

(١) Ute, Hoffmann : Untersuchung zur Topologie im Mittelfeld : Pronominale und Nominale Satzglieder, S . 164 .

وينظر John Lyons : Semantik, Band 2, S. 258 .

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ١/ ٩٨١، ٩٨٢ .

إلى عنصر إشارى سابق، حسب رؤية جمهور النحاة، ولم يشر إلى ضمير الشأن الذى يحيل إلى لاحق (متأخر) حسب الرؤية العامة للنحاة أيضا .

فإذا كان ضمير الفصل يشير إلى متقدم، فإن ضمير الإشارة يشير إلى لاحق حسب ما جاء عند ابن يعيش . ويوضح التفتازانى مفارقة بين ضمير الإشارة والضمائر الأخرى : وذلك أن ضمير الإشارة إشارة إلى الذات بملاحظة تلك الصفات، كأنه قيل : ذلك المشار إليه المتميز بتلك الصفات بخلاف مجرد الضمير العائد إلى ما يشار إليه، فإنه كناية عن ذات الموصوف، وإن كان مع الصفات ذهنا ... ولهذا كان فى إياك نعبد بالعدول إلى الخطاب المشعر بالتمييز ما لم يكن فى إياه(١) .

ومن ثم فإن نص التفتازانى يلفت النظر إلى أن إحالة ضمير الإشارة إحالة ذهنية محددة، أى يشير إلى شىء محدد، بخلاف الضمائر الأخرى التى تحيل من خلال الكناية .

ويلفت الباحث النظر مبدئيا وبصورة أولية إلى أن تناول الزمخشرى لضمير الإشارة لم يكن فى المفصل بالقدر الذى عالج به وظيفة ضميرىّ: الفصل والشأن، وإنما جاءت إشارته مختصرة فى المفصل عموما، أى أنها نحوية، وجاء إيضاحه لها فى مواضع أخرى من مؤلفاته .

ولعل اللافت للنظر فى معالجة الزمخشرى لضمائر الإشارة أنه أشار إلى عدة وظائف دلالية متنوعة يحيل إليها، على الرغم من أن إشارته جاءت فى عمومها موجزة، غير أنه يمكن القول إنها تمثل فى عمومها رؤية عامة، تغطى فيما أحسب قدرا كبيرا من القضايا المتعلقة بهذا الضمير .

---

(١) التفتازانى : حاشية سعد الدين التفتازانى على الكشاف ورقة ٢٦ .

وقد جاء هذا الإيضاح والتفصيل للقضايا المتعلقة بضمير الإشارة في الكشاف، وتكرر بعض منها في نكت الأعراب، وبالتالي فإن هذه الميزة للكشاف تكسبه أهمية بالغة في معالجة هذه الجزئية من هذا البحث، وكذلك يعني هذا أن مصادر الزمخشري الأخرى لم تعرض لهذه الجزئية، وتعفينا في الواقع هذه النتيجة من إجراء رسم بياني لبيان أهمية المصادر التي عالجت ضمير الإشارة، كما أعفانا هذا في مواضع خاصة بالنسبة لضميري : الفصل، والشأن والقصة .

وإذا كانت هذه الوظائف والمناقشة السابقة تمثل رؤية عامة، بمعنى أنها تحتاج إلى اختبار مدى فعاليتها فيما جاء عند الزمخشري في مناقشة القضايا المتعلقة بهذا الضمير، وبالتالي يتضح هل أفاد الزمخشري مما جاء عند أسلافه، وهل أضاف أم أن معالجته جاءت ترديدا لما سبق ؟.

وأنتقل بعد ذلك لمناقشة وظائف البنية الدلالية والإحالية لضمير الإشارة، وهذه الجزئية فيما أظن بؤرة القضية في تناول العناصر التي يحيل إليها ضمير الإشارة، وحسب الإحصاء المستخلص، فإن الوظائف الدلالية لضمير الإشارة بلغت تسع دلالات على النحو التالي : التعظيم والتفخيم، الكمال والبعد، الوصف والتفصيل، التوكيد، الإعلام، الإيجاز، الاختصاص، الاستحضار، الوجوب، ويمكن أن أضع هذه الدلالات في الشكل التالي لإيضاح عددها ونسبها ومواضع ورودها في مصادر الزمخشري على النحو التالي :

م	الدلالات	عدد التردد	المصادر		النسب	ملاحظات
			الكشاف	نكت الأعراب		
١	التعظيم والتفخيم	٧	٧	–	٢٩,٢	بلغ عدد أنماط ضمائر الإشارة (٢٤) نمطا، منها ثلاثة أبيات شعرية
٢	الكمال والبعد	٥	٨	–	٢٠,٨	
٣	الوصف والتوكيد	٥	٥	–	٢٠,٨	
٤	التوكيد	٢	٢	–	٨,٣	
٥	الإعلام	١	١	–	٤,٢	
٦	الإيجاز	١	١	١	٤,٢	
٧	الاختصاص	١	١	١	٤,٢	
٨	الاستحضار	١	١	–	٤,٢	
٩	الوجوب	١	١	–	٤,٢	

شكل توضيحي رقم (١) بدلالات ضمير الإشارة وانماطه ونسبه كما جاءت في معالجة الزمخشري

ويلاحظ على الشكل رقم (١) أن مجموع الأنماط المعالجة عند الزمخشري بلغت أربعة وعشرين نمطا، وبالتالي فإن هذه الإحصائية تمثل قدرا متقاربا إلى حد ما مع الأنماط التي عالجت ضمير الفصل من الأنماط بالنسبة لضمير الإشارة، كما سيأتي توضيحه .

وإذا كانت الوظيفة الدلالية رقم (١) تعد أساسية بناء على إحصاء الشكل (١)، فإن هذا يجعلها أساسية بالنسبة للدلالات الأخرى، وقد جاءت الأنماط جميعها فى الكشاف ولم يتكرر منها شىء فى نكت الأعراب، وبناء على هذا فإن الكشاف هو المصدر الوحيد الذى حوى معالجة الدلالة رقم (١) من الشكل (١) .

ثم جاءت دلالة كل من : الكمال والبعد، الوصف والتفصيل فى المرحلة الثانية، ممثلا كل منهما فى خمسة أنماط، وبالتالى تمثلان مرحلة قائمة بذاتها من حيث الأنماط والأهمية، وجاء التوكيد فى نمطين اثنين، ثم جاءت الوظائف الدلالية الأخرى بنمط لكل دلالة على حده، ومن ثم فإن هذه الدلالات الست الأخيرة جميعا فى مرتبة ثالثة، أو تمثل مرحلة أخرى، وبناء على هذا فإن دلالات ضمير الإشارة عند الزمخشرى يمكن تقسيمها إلى مراحل ثلاث، **المرحلة الأولى** : وتضم الدلالة (١) . **المرحلة الثانية** : تضم الدلالة (٢) و (٣) . **المرحلة الثالثة** : تضم الدلالات الباقية من الشكل (١) .

وثمة ملاحظة أخرى فى هذا الشأن، وهى أنه إذا كانت الدلالات الخمس الأولى جاءت فى (الكشاف) ولم يتكرر شىء منها فى نكت الأعراب... فإن الدلالة رقم (٦)، (٧) قد تكرر نمطيهما فى نكت الأعراب، وبالتالى فإن هذين النمطين يمثلان مفارقة عن الأنماط الأخرى من جهة التكرار، كما أن الكشاف ونكت الأعراب يتساويان فى النسبة والأهمية فى هذا الموضع .

وإذا كان الزمخشرى قد أشار إلى هذه الوظائف لضمير الإشارة، فإن وظيفة أخرى أشار إليها، وأكدها **إربن** : (Johannes Erben) : أن

ضمير الإشارة يؤكد، غير أن توكيده يختلف حسب السياق، فقد يؤكد المفرد الذى يحيل إليه، وبالتالى يجعله واضحا ومحددا... ومن خلال هذا يدرك المرء أن لهما ارتباطا وعلاقة معا تؤكد الأداة(١) .

وإذا كان الزمخشرى قد أشار إلى هذه الوظيفة، فإنها يمكن أن تمثل وظيفة عامة من جهة، أى يمكن أن تنطبق على الضمائر كافة هذا من جهة، ومن ناحية أخرى فإن هذه الرؤية تؤكد رؤية **ليفاندوفسكى** : (Th. Lewandowski) السابقة التى عرضت لها فى بداية التوطئة عن الضمائر بشكل عام، وهكذا تتحقق وظيفة الإشارة – التوكيد – على وجه الخصوص باعتباره يشير مباشرة ويحدد المشار إليه (العنصر الإشارى) المفسر، ومن خلال هذا التحديد يؤكد المحتوى من خلال هذه الإشارة، وهذه سمة تميزه عن بقية الضمائر كما جاء عند التفتازانى فى النص السابق .

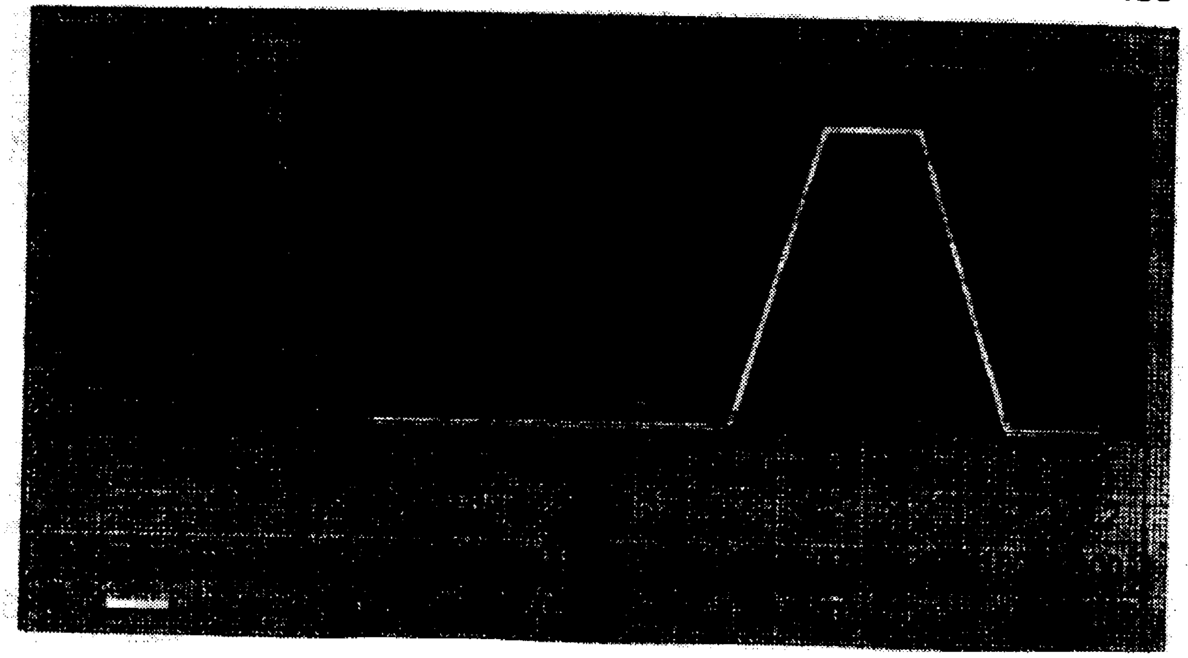
وإذا كانت الدلالات السابقة لا تمثل نسبا متساوية، فإن هذا فى الواقع يعنى أنها ليست سواء من حيث الأهمية، ويوضح ذلك الشكل (٢) من هذا المبحث .

وإذا كانت الدلالة رقم (١) تمثل مرحلة قائمة بذاتها، فإن الدلالات (٢)، (٣) تمثلان قسما آخر والدلالات الأخيرة قسما ثالثا، ويلاحظ من خلال الشكل رقم (٢) أن ثمة فارقا فى النسبة بين الدلالة (١) من جهة، والدلالة (٢)، (٣) أو القسم الأول والقسم الثانى، فإذا كانت الدلالات الأخيرة تمثل مقاربة فى النسب التى تفضى إلى الأهمية، فإنهم يمثلون

---

(١) ينظر كل من : Johanne, Erben : Abriss der Deutschen Grammatik, S. 209 .
Hans, Heringer und Andre: Einführung in die Praktische Semantik, S. 110. وما بعدها

رؤية الزمخشرى المتقاربة حول هذه الدلالات من جهة ثانية .



شكل توضيحى رقم (٢) بنسب دلالات ضمير الإشارة عند الزمخشرى كما ورد فى الشكل (١) من هذا الموضع

وإذا كان (الكشاف) يمثل من ناحية الإحصاء ١٠٠ ٪ من عدد الأنماط الواردة أربعة وعشرين نمطاً، فإن كتاب نكت الأعراب يمثل نمطين متكررين فى الكشاف فى الدلالتين : (٦) ، (٧) ، أى أن ما تكرر من الكشاف فى أنماط ضمير الإشارة يمثل ٨,٣ ٪ مما جاء فى الكشاف من أنماط، ويوضح هذا الشكل (٣) من هذا المبحث .

ويتضح من خلال الشكل رقم (١) تساوى النسب فى الدلالات الخمس الأخيرة، إلا أن الدلالتين (٦) ، (٧) يتكرر فيهما نمطان فى نكت الأعراب، وهكذا تمثل هذه الملاحظة مخالفة بينهما وبين الدلالات الأخرى التى تنتمى إلى ذات المجموعة .

ويتضح من خلال الأشكال (١)، (٢) ، (٣) السابقة أن الوظائف

الدلالية لضمير الإشارة ليست سواء، من حيث ترتيب أجزائها، فقد جاءت الإحالة والإشارة إلى أمر عظيم وجلل فى سياقات مختلفة أكثر من الأنماط الدلالية الأخرى، فهل لهذا دلالته ؟ وهذا ما تحاول المناقشة أن تكشف النقاب عنه، وعلى الرغم من أن الأنماط المستخلصة - بناء على الإحصاء - بالمقارنة بأنماط ضمير الفصل تكاد تكون متقاربة، فإن تنوع هذه الوظائف الدلالية، يعطى المعالجة - رغم قلة الأنماط - شمولية من ناحية التناول.

والذى يدعم هذه الملاحظة أن الأنماط المستخلصة من مؤلفات الزمخشرى فى معالجة ضمير الإشارة أربعة وعشرون نمطا، جاءت الإحالة فيها فى سبعة أنماط إلى أمر عظيم، ويدعم هذا دراسة حديثة تؤكد فى مجملها هذه النتيجة المستقاة من هذا الإحصاء (من أشكال الربط فى القرآن الكريم)، ولا شك أن هذه الملاحظات المجملة تحتاج إلى نوع من التفسير والتحليل فى ضوء هذه النظرة الموجزة .

فالإشارة إلى أمر عظيم وحدث جلل كما فى قوله تعالى فى سورة القصص آية : ٨٣ (تِلْكَ الدَّارُ الآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الأَرْضِ وَلا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ) وفى سورة الأعراف (يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ) آية ٢٦ :، وفى الآية : ٣ من سورة يونس (ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ) وفى الشعراء : ١٥٨ (فَأَخَذَهُمُ الْعَذَابُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ) .

وتمثل هذه الآيات رؤية واضحة عند الزمخشرى فى الإحالة إلى أمر عظيم وجلل كبير، ويحتاج هذا العرض لهذه الأنماط المعالجة عند الزمخشرى إلى نوع من التفصيل لجوانبها فى إطار الإحالة إلى متقدم (سابق) أو إلى متأخر (لاحق) على النحو التالى :

ففى آية القصص (تِلْكَ الدَّارُ الآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الأَرْضِ وَلا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ) ، قال الزمخشرى : تعظيم لها وتفخيم لشأنها، يعنى الذى سمعت بذكرها وبلغك وصفها[1] .

ومن ثم فإن الإحالة تتجه فى بنية ضمير الإشارة (تلك) إلى الشيء المهم والمركز عليه (الدار الآخرة) ، وهو أمر عظيم، يحتاج إلى أن كل إنسان لابد أن يعمل ويضعه نصب عينيه لماذا ؟ لأنها الحياة الباقية، وهى خير وأبقى، كما جاء وصفها فى القرآن الكريم، ولما أراد الله أن يشير إليها استخدم الضمير الإشارى (تلك) لما فيها من نعيم مقيم : ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، كما ورد فى الحديث (الدار الآخرة) وجاء الوصف بهذا؛ لأن الإنسان يبقى خالدا فيها، وهى الدار الحقيقية، وهى خير وأبقى، كما أنه يمكن القول زيادة على ما جاء عند الزمخشرى بأن التفخيم ليس من ضمير الإشارة وحده، وإنما ينضاف إليه أداة التعريف (أل) الواردة فى البدل (الدار) والصفة (الآخرة) ، إذ لو كانت : تلك دار آخره، لكان ثمة اختلاف فى الدلالة، إضافة إلى ما جاء فى وصفها فى مواضع مختلفة من القرآن الكريم والحديث الشريف تحبيبا وترغيبا للعمل من أجل دخولها .

على أن ثمة شيئا آخر هنا بالنسبة للإحالة إذ نجده إلى عنصر إشارى (مفسر) وليس إلى متقدم أو إلى متأخر، وإنما إحالة داخل النص القرآنى، أى إلى مواضع منتثرة من القرآن الكريم، على أساس أن القرآن والسنة يفصل ويوضح كل منهما الآخر، فإن ما أجمل فى موضع من القرآن تناولته السنة بالتفصيل، وبالتالى فإن هذا الضمير (مبهم) تفسره الإحالة سواء كانت معجمية (كلمة مفردة) أو جزء من نص، بمعنى أنه عنصر ذو طابع خاص، إذ إحالته ليست إلى نص ذاته .

---

(١) ٣ / ١٨٠ .

عنصر إشارى ● ← إحالة إلى متقدم (لاحق) ● عنصر إحالى

(مفسر) ضمير الإشارة

خارج نطاق السورة

أما فى آية الأعراف (يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ) ، قال الزمخشرى : ولا تخلو الإشارة من أن يراد بها تعظيم لباس التقوى، أو أن يكون إشارة إلى اللباس المواري للسوءة؛ لأن مواراة السوءة من التقوى تفضيلا له على لباس الزينة[1] .

ويختلف هذا النمط الإحالى عن سابقه من حيث الإحالة، إذ يحيل نمط القصص إلى خارج نطاق السورة، أى إلى موضع آخر من النص القرآنى، أما عنصر الإحالة هنا فإنه يمثل عنصرا إشاريا إلى متقدم، داخل نطاق السورة، فإذا كان ضمير الإشارة (ذلك) فى الآية (٢٦)، فإنه بناء على ما جاء عند الزمخشرى يحيل إلى الآية (٢٢)، أى إلى متقدم من السورة ذاتها (فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ ...) ، ومن هنا فإن عنصر الإحالة (ذلك) يشير إلى هذا الأمر العظيم، وهو ظهور السوءة، أو العورة التى كان الشيطان عاملا فعالا فى إظهارها، ولذا جاء التعبير بضمير الإشارة (ذلك) الذى يدل أو يشير إلى جلل الأمر وعظمته، وفى الوقت ذاته يشير إلى أن لباس التقوى خير من لباس الزينة (الدنيا) المادى، ومن هنا فإن إحالة ضمير الإشارة هنا إلى عنصرىّ إشارة متقدمين داخل نطاق السورة : -

__الأول__ : الإحالة إلى ظهور السوءة أو العورة، وهى تمثل إحالة معجمية .

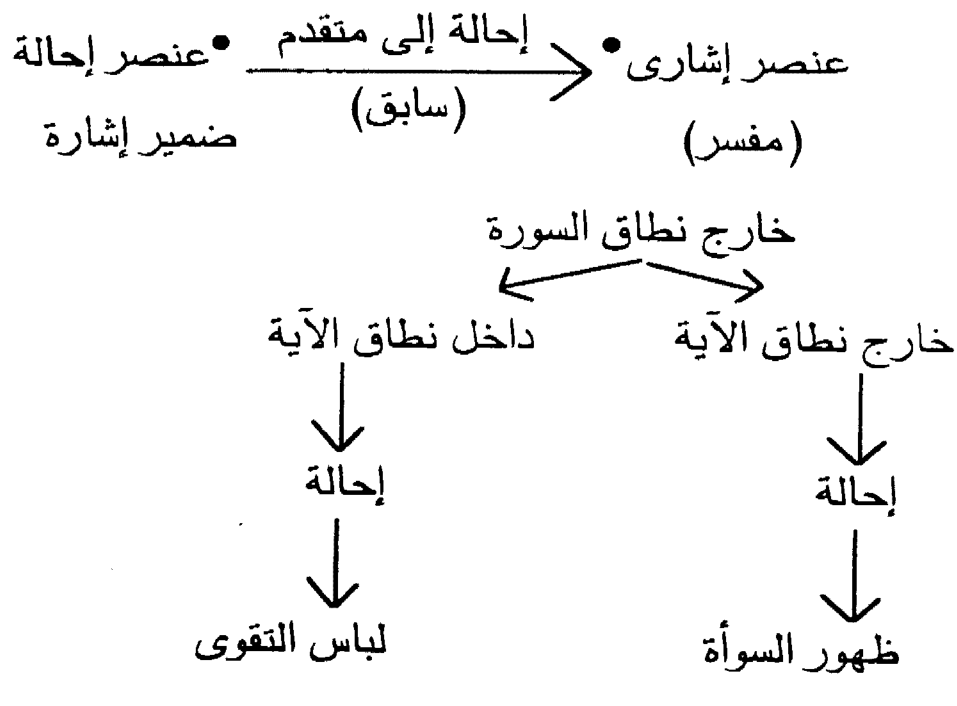
__الثانى__ : الإحالة إلى عظمة لباس التقوى وتفضيله على اللباس المادى، وهى إحالة معجمية أيضا .

---

(١) ٢ / ٥٨، ٥٩ .

غير أن الإحالة فى **الأول** إحالة إلى متقدم داخل نطاق السورة، أما **الثانية** فهى متقدمة وداخل نطاق السورة، بل وداخل نطاق الآية كذلك . وبالتالى فإن إحالته هنا ذات شقين، ويمثل هذا النمط القرآنى نمطا فريدا فى الأنماط الإحالية لضمير الإشارة كافة، إذ المعتاد أن الإحالة إلى شيء بعينه يفسر المبهم (ضمير الإشارة) ويوضحه، إلا أنه هنا جاء ليحيل إلى موضعين .

وينبه الباحث هنا أنه حينما يمثل ضمير الإشارة إحالة إلى أكثر من موضع، فإن هذا لا يمنع أنه فى كلتا الحالتين يحدد المشار إليه، ويرجح السياق هاتين الإحالتين، إذ ليس ثمة تعارض بينهما، وبالتالى فإن كل واحدة منهما توضح جانبا وتظهر جزئية، وتكشف النقاب عن علاقات داخل إطار النص، ومن هنا يمكننا أن نتصوره على النحو التالى :



وجاء النمط الثالث من سورة يونس (ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ) ومن ثم فإن هذا الضمير (الإشارة) يمثل عنصرا إحاليا كذلك إلى متقدم عليه، غير أن هذه الإحالة داخل الآية ذاتها، فبداية الآية (إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلاَّ مِن بَعْدِ إِذْنِهِ ...)، ومن ثم فإن ضمير الإشارة (ذلكم) – سأعود إلى معالجة هذا النمط فى ضوء المخالفة بين الإحالة والمحيل إليه فى موضع لاحق هنا – إشارة إلى المعلوم بتلك العظمة، أى ذلك العظيم الموصوف بما وصف به هو ربكم[1] .

ومن هنا فإن عنصر الإحالة الإشارى يحيل إلى متقدم، بيد أن إحالته إلى الشق الأول من بداية الآية الكريمة :

عنصر إشارى • < إحالة إلى متقدم (سابق) ————— • عنصر إحالى

(مفسر) ضمير إشارة

داخل نطاق الآية (ذلكم)

أما نمط سورة الشعراء (فَأَخَذَهُمُ الْعَذَابُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ) والحديث قبل هذه الآية عن ناقة صالح عليه السلام ومعجزتها، وأن لعاقرها عذاباً أليماً، ومن هنا فإن ضمير إشارة (ذلك) يحيل إلى متقدم من هذه القصة، وبالتحديد إلى قوله تعالى (وَلا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَظِيمٍ فَعَقَرُوهَا فَأَصْبَحُوا نَادِمِينَ) الآية : ١٥٦، ١٥٧ . ولما كان القوم قد عقروها (فَأَخَذَهُمُ الْعَذَابُ)، وجاء التعبير بصيغة الماضى (فَأَخَذَهُمُ) للدلالة على تحقق ذلك الفعل، مضافا إليه الفاء التى

---

(١) ٢ / ١٨١ .

تدل على التعقيب مع المسارعة، أى أنهم حين عقروا الناقة، أرسل الله سبحانه عليهم عذابه مباشرة، جزاء وفاقا، وعلى الرغم من هذا (وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ) لذلك الأمر العظيم الذى جاءت الإحالة إليه بضمير الإشارة (ذلك) لمناسبة الحدث والمقام :-

عنصر إشارى • ← إحالة إلى متقدم (سابق) • عنصر إحالة

(مفسر) ضمير إشارة

داخل نطاق السورة (ذلك)

↓

عدد من الأحداث : فعل + أفعال

ويلاحظ الباحث أن هذه الأنماط الأربعة المتناولة بالمعالجة هنا، جاءت جمعيها بـ (ذلك) فى ثلاثة أنماط، سواء بالإفراد أم الجمع، وجاء النمط الرابع بضمير الإشارة أو الإحالة (تلك) على أن هذه الملاحظة تلفت النظر بمراجعة ما أورده النحاة .

بمعنى أن هذه الرؤية العملية يمكن إيضاحها فى ضوء قيود النحاة النظرية، وبالتالى يمكن اختبار مدى جدوى وفاعلية القيد النحوى فى مقابل الجانب العملى، بمعنى أن هذه الرؤية المستخلصة فى ضوء وجهة نظر الزمخشرى على وجه العموم يمكن إيضاحها فى ضوء شروط النحاة وقيودها النظرية .

وفى ضوء الرؤية السابقة لضمير الإشارة (ذلك) كانت فاعلية ونتيجة ذلك أن يعبر بها عن أمر عظيم، يقول ابن يعيش : فإذا قلت : لك أو إليك، فقد خاطبته باسمه كناية، وإذا قلت : ذاك أو ذلك، فقد خاطبته

بغير اسمه، ولذلك لا يحسن أن يقال للمعظم من الناس هذا لك ولا إليك، ويحسن أن يقال : قد كان ذلك أو كذلك[١] .

ويشير الزمخشرى إلى الفرق بين : ذا، وذاك، ذلك، فقيل الأول للقريب، والثانى للمتوسط والثالث للبعيد[٢] . وتحتاج رؤية الزمخشرى عرضا عمليا أو تفصيلياً، ونجد ذلك واضحا عند ابن يعيش فى تفصيل : ذلك الاسم فيه ذا والكاف للخطاب، وزيدت اللام لتدل على بعد المشار إليه... فذا إشارة إلى القريب بتجردها من قرينه تدل على البعد، فكانت على بابها من إفادة المشار إليه؛ لأن حقيقة الإشارة الإيماء إلى حاضر، فإذا أرادوا الإشارة إلى متنح متباعد زادوا كاف الخطاب وجعلوه علاقة لتباعد المشار إليه، فقالوا : ذاك، فإن زاد بعد المشار أتوا باللام مع الكاف، فقالوا ذلك واستفيد باجتماعهما زيادة فى التباعد، لأن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى[٣] .

وتشير عبارة ابن يعيش : قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى، أن الإيجاز فى عناصر البنية التركيبية، يؤدى إلى نتيجة حتمية ← الإحالة إلى عنصر إشارى (قريب) ، أى قصير قصر المادة المعجمية، ويمكن أن يكون رأى ابن يعيش هذا مفادا من أن (الذال) ذات مقطع قصير، تليها الألف ذات المقطع الطويل، ورغم كونها تنتهى بمقطع طويل (الألف) ، إلا أن بنية المبنى لا تحوى عددا كبيرا من المقاطع، وهكذا تنتهى سريعا، وبالتالى فإن الإيجاز فى المبنى، يؤدى بالتالى إلى الإيجاز فى المعنى، أو قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى، بعبارة ابن يعيش .

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ١ / ٣٥٢ .
(٢) المفصل (ب) ص ٥٩ .
(٣) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ١ / ٣٥٢ .

وكأن ثمة علاقة قائمة بين قلة الأصوات فى (ذا) والإحالة إلى عنصر إشارى قريب، فقلة الأصوات (المبنى) تجعل (ذا) تحيل إلى عنصر إشارى قريب، وكأنه لقلة حرورفها ليس لها قوة بأن توصل إلى مسافة أبعد، أما الإحالة إلى بعيد (أو متنح بعبارة ابن يعيش) بإضافة (كاف) للدلالة على البعد فى المكان، فإذا أرادوا الإشارة إلى أبعد أضافوا لاما : (ذلك)، فكل زيادة فى المبنى تعطى زيادة فى المعنى وبالتالى تظهر بوضوح دقة عبارة ابن يعيش (أن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى) .

ويلاحظ الباحث أن الأنماط المستخلصة هنا لضمير الإشارة تحيل جميعها إلى أمر عظيم وجليل، كما أن هذه الإحالة إلى هذا الأمر تعد هذه الوظيفة الإحالية الأساسية حسب الإحصاء الوارد عند الزمخشرى، وكذلك عند النحاة .

وإذا كان النحاة فيما سبق متمثلين فيما جاء عند ابن يعيش يرون أن ضمير الإشارة يحيل ويشير إلى لاحق، فإن الزمخشرى لا يخالف هذه الرؤية، غير أنه يضيف عنصرا آخر فى الإحالة إلى لاحق، ويحيل عنده إلى سابق سواء أكان مباشرا، أى إحالة داخل الآية أو السورة، أم إحالة داخل النص القرآنى عموما، أم إحالة ذهنية، وبالتالى فإن الزمخشرى يخالف رؤية جمهور النحاة فى إحالة ضمير الإشارة وهى إحالة ليست سلبية بقدر ما هى إيجابية، أعنى إضافته زيادة على ما جاء عند جمهور النحاة، وقد وضح بشكل كبير فى الأنماط السابقة المعالجة .

وتبقى قضية أخرى فى هذا المقام، أن الإحالة إلى أمر عظيم، سواء كان متقدما أم لاحقا، أم خارج النص عند الزمخشرى، جاءت الأنماط جميعها بضمير الإشارة (ذلك) ومشتقاته، سواء بصيغة المفرد المذكر

(ذلك) أو المؤنث (تلك) أو الجمع (ذلكم)، و (ذلك) هذه كما ذهب جمهور النحاة أنها تدل على بعد المشار إليه، والبعد هذا قد يعنى علوا فى المرتبة والمكان، كما فى قوله تعالى (ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) البقرة/٢، ومن ثم فإن استخدام هذه الصيغة (ذلك) لمناسبة السياقات المختلفة . أو بعدا فى الضلال، كما فى قوله تعالى (...ذَلِكَ هُوَ الضَّلالُ الْبَعِيدُ) إبراهيم /١٨، قال الزمخشرى : إشارة إلى بعد ضلالهم عن طريق الحق والثواب(١) .

ومن ثم نرى أن البعد يتغير تبعاً للسياق، فعندما كان الحديث فى آية البقرة السابقة عن الكتاب، بيّن الزمخشرى أن الإشارة إلى بعد الكتاب وعلو مرتبة، أما آية إبراهيم، فقد جاء ضمير الإشارة بعد وصف الله تعالى لأعمال الذين كفروا وتشبيهها بالرماد، أى لا شىء، ومن ثم عقب الله سبحانه بوصف هذا بأنه البعد الحقيقى فى الضلال، ومن هنا نرى البعد يطوعه الزمخشرى حسبما يقتضى السياق .

وتقودنا ملاحظة استخدام (ذلكم) مع الإفراد، إلى قضية المطابقة بين عنصر الإحالة (ضمير الإشارة) وبين العنصر الإشارى (المفسر)، على أن ثمة أنماطا خرجت على قيود النحاة، وبالتالى خرجت على القياس والشيوع، ويرى أحد الباحثين : أن ضمير الإشارة قد أنتقل من خلال تلك الاستعمالات إلى الحرفية، وصار رابطا من الروابط التى تعقد الصلة بين أحداث متقدمة ونتيجة لاحقة، فإذا كان النظر إلى المخاطب أو المخاطبين الموجه إليهم الخطاب فتراعى المطابقة، وإذا كان التركيز على الخطاب ذاته فتتوارى تلك المطابقة(٢) .

---

(١) ٢ (ب)/ ٥٤٧ .

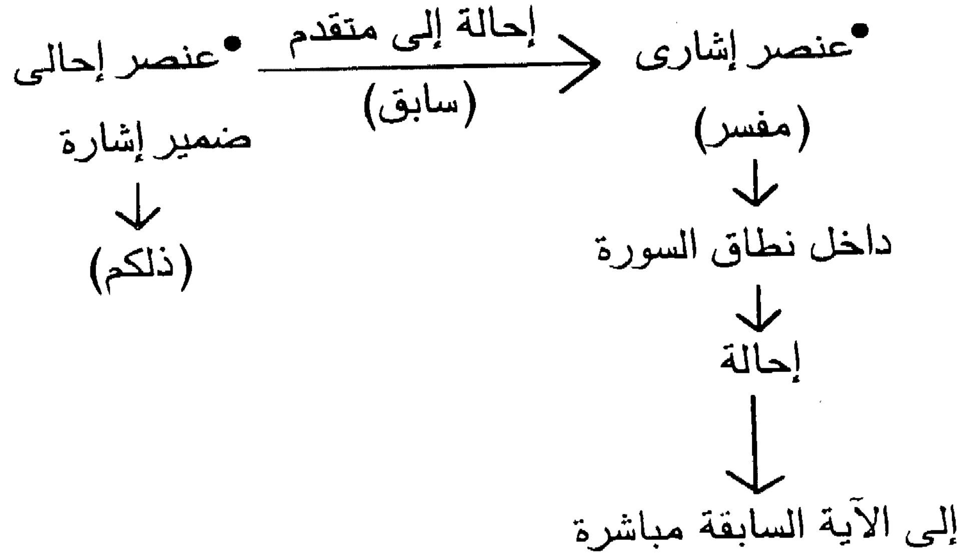
(٢) د . سعيد حسن بحيرى : من أشكال الربط فى القرآن الكريم ص ١٩٣ .

وإذا كانت هذه نتيجة، فلست داريا على أى أساس أقام رؤيته هذه ؟ وعلى الرغم من أنه قال إنه سيدرس أنماط هذه الرؤية فيما يلى لم يقدم شيئا مما وعد به، وإنما ذكر مجمل آراء النحاة فى العلاقة بين المشير (ضمير الإشارة) والمشار إليه (العنصر الإشارى المفسر) فى الاستعمالات القياسية على حد قوله[1]، كما يلاحظ الباحث أن الأنماط التى تقع فيها المخالفة بين عنصر الإحالة (ضمير الإشارة) وبين عنصر الإشارة (المفسر) لها حالتان :

الأولى : إما أن تكون مفسرة ومقارنة، أو ما يمكن أن نطلق عليه عنصرا رابطا مثل (بل)، بمعنى أنه عندما يأتى ذكر (النار) - مثلا - يكون التعبير بـ (ذلكم) ويعرض بعدها إلى ذكر الجنة وتفضيلها على العنصر الإشارى (المفسر)، ومن ثم مقابلة فى المعنى بين ما قبل (ذلكم) وما بعده، ومن هنا نرى أن ما بعده توضيحا وتفسيرا وتفصيلا، ففى قوله تعالى فى سورة آل عمران (قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ) آية / ١٥، ويعد ضمير الإشارة هنا عنصرا رابطا (حرفيا)، بمعنى أنه يربط بين الأحداث المتقدمة عليه فى الآية (١٤) (زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ) وأحداث لاحقة له فى الآية (١٥)، ومن هنا يمثل ضمير الإشارة (ذلكم) عنصرا إحاليا إلى متقدم من هذه الآية (١٤) :

---

(١) ينظر : السابق ص ١٩٣ .



بيد أنه يلاحظ عدم المطابقة بين ضمير الإشارة (ذلكم) والعنصر الإشارى فى الآية المتقدمة عليه مباشرة، والقياس يوجب الإحالة باستخدام ضمير الإشارة (ذلك) للعناصر التفسيرية من لذات الدنيا المختلفة والمتفاوتة لماذا ؟ لأنه فى الآية ذاتها، جاءت الإحالة إليها بـ (ذلك)، إلا أن التعبير القرآنى ما لبث أن عدل عن (ذلك) إلى (ذلكم) فى الآية اللاحقة (١٥) وهذا فى رأى النحاة خروج على القياس والشيوع، بيد أن ضمير الإشارة هنا ينتقل إلى كونه عنصرا إحاليا حرفيا، بمعنى أنه يعقد صلة أو مقارنة بين أحداث متقدمة وأخرى لاحقة، مفضلا فى غالب الأحيان اللاحق على السابق، أو ما بعد عنصر الإحالة على ما قبله، ومن ثم يمكن القول : بأن (ذلكم) تشبه هنا عنصر الربط الحرفى (بل) إذ تعقد الصلة بين أحداث جملتين مختلفتين دلاليا، يذكر الأولى، ثم ما يلبث أن يعرض عنها إلى رأى آخر مقابل، أى نفى ما قبلها عما بعدها باستخدام (بل) .

ففى الآية (١٥) وعقب عنصر الإحالة (ذلكم) يدور الحديث عن

تقوى الله والجنات التى تجرى من تحتها الأنهار والأزواج المطهرة ورضا الله، هذا عن الآخرة فى مقابل ما جاء فى الآية (١٤) من لذات الحياة الدنيا ومتاعها الفانى، وهكذا يعقد عنصر الإحالة (ذلكم) صلة أو مقارنة بين شيئين متقابلين : -

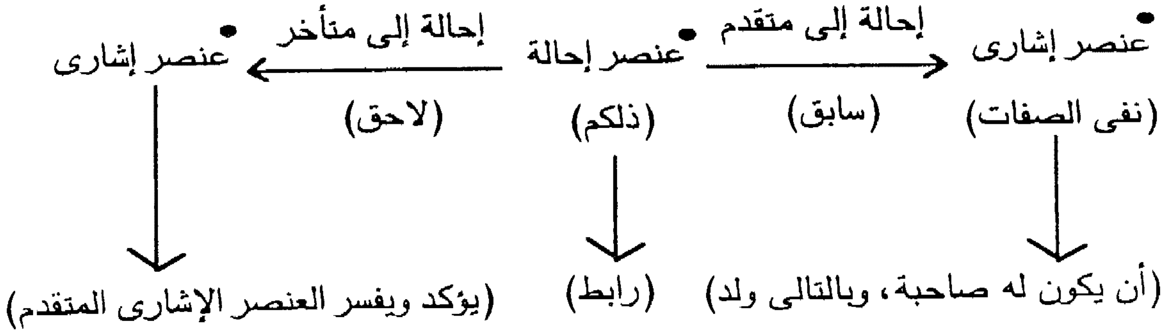
عنصر إشارى ← إحالة إلى متقدم ← عنصر الإحالة → إحالة إلى متقدم → عنصر إشارى

(مفسر) | الرابط (ذلكم) (رابط) | (مفسر)

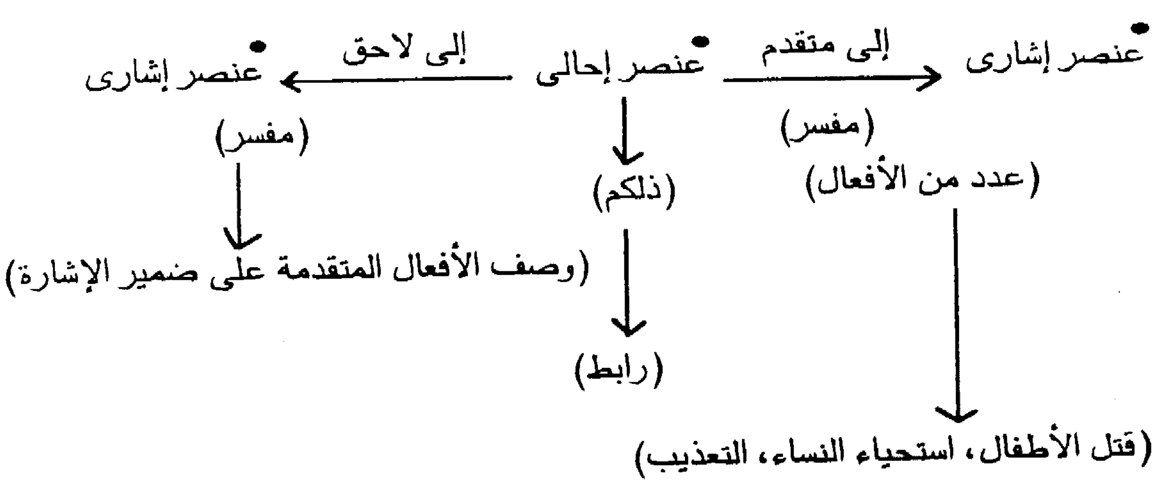
(مجموعة من الأحداث والأفعال والصفات)
(متاع الحياة الدنيا الفانى المشار إليها فى الآية)

(مجموعة من الأحداث والأفعال والصفات)
(متاع الحياة الآخرة الباقى)

وفى سورة الأنعام: ١٠٢ : ١٠٣ (ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ) إحالة (ذَلِكُمْ) إلى الذات العلية فى الآية السابقة لها مباشرة آية/ ١٠١ (بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) نجد فى الآية/ ١٠٢، يؤكد معنى ويفصل ما جاء فى آية/ ١٠١، وفى آية : ١٠٢، ١٠٣ (لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ) هذه الصفات تؤكد ما جاء فى الآية (١٠١) من أنه بديع السماوات والأرض، وأنه سبحانه ليس له ولد وليس له صاحبة، وخلق كل شىء وهو بكل شىء عليم، فهذه الصفات تؤكد المعنى فى الآية الأولى، والمعنى وإن كانت هذ صفاته، فكيف تكون له صاحبة أو يكون له ولد، والتركيز هنا على المخاطب - الذات العلية - ورغم ذلك لم تراع المطابقة كما ذكر الباحث.

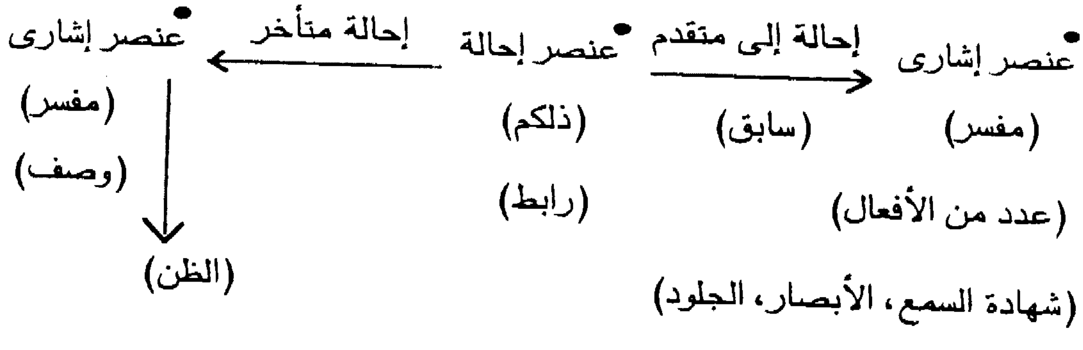


ويتكرر هذا أيضا فى الأعراف ١٤١(وَإِذْ أَنجَيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُقَتِّلُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُم بَلاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ) غير أنه يختلف عن سابقه فى أنه لا يعقد مقارنة بين أحداث سابقة وأخرى لاحقة، بقدر ما يكون عنصرا رابطا للأحداث المتقدمة عليه فيما يلحقه، وهكذا يمثل هذا النمط مفارقة من ناحية التفسير، ففى الآية الكريمة نجد وصفا لما فعله فرعون وقومه فى بنى إسرائيل من إذاقتهم أنواع شتى من العذاب: من قتل الأبناء، واستحياء النساء، ولما كان هذا كله أمراً عظيماً وجللاً لما يُفعل بهم، جاء التعبير بـ (ذلك) للمناسبة، غير أنه عدل إلى (ذلكم) فى محاولة لوصف هذه الأعمال التى فعلت فى بنى إسرائيل : بلاء من ربكم عظيم . وهكذا يتحقق مع عدم المطابقة شيء لا يتحقق بدونها :-



وهكذا نجد المناسبة بين استخدام (ذلكم) للدلالة على شناعة هذه الأفعال، وأنها عمل غير صالح، وبين الوصف التالى لـ (ذلكم) بأنه : بلاء من ربكم عظيم، وهكذا يتحقق الانسجام بين استخدام الأداة – ضمير الإشارة – وبين الأفعال التى قام بها فرعون فى بنى إسرائيل من التقتيل واستحياء النساء ... الخ، والوصف التالى لضمير الإشارة (ذلكم) بأنها أعمال عظيمة . وهكذا تتحقق العلاقة بين ضمير الإحالة والسياق والموضوع(١) .

وفى سورة فصلت : ٢٣ (وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ الْخَاسِرِينَ) ، جاءت الإشارة بـ (ذلكم) إلى ما فى هذه الآية السابقة مباشرة (وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلا أَبْصَارُكُمْ وَلا جُلُودُكُمْ وَلَكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ اللَّهَ لا يَعْلَمُ كَثِيراً مِّمَّا تَعْمَلُونَ) الآية/ ٢٢ من ذات السورة، وكان قياس النحاة أن تأتى الإحالة بضمير الإشارة (ذلك) بدلا من (ذلكم) ، ولكنى أحسب أن التعبير القرآنى عدل إلى استخدام صيغة (ذلكم) ؛ لإرادة توكيد ما جاء فى آية (٢٢) ، بمعنى ما كنتم تتوقعون أن تشهد عليكم سائر أعضائكم، وهذا الظن كان بربكم كذلك، فأراد أن يؤكد ويفسر المعنى فى الآية (٢٢) بما جاء عقب ضمير الإشارة (ذلكم) :



(١) Max, Miller : Kontext und Sprachliche Referenz auf Objekte, S. 110 : 115 .

على أن ثمة ملاحظة فى هذا السياق فى القرآن الكريم أنه حين تتوارى المطابقة بين عنصر الإحالة – ضمير الإشارة – وبين العنصر الإشارى المفسر لهذا الضمير، أن ضمير الإشارة يأتى بعده ما يفسره ويوضح ما قبله ويؤكده ... بمعنى أن عنصر الإحالة لا يشير إلى متقدم أو لاحق فقط، وإنما يشير إلى الاثنين معا فى آن واحد، وبالتالى يمثل رابطا بين الإحالة إلى متقدم وإلى لاحق /متأخر، وهكذا تحقق عدم المطابقة إضافية زيادة سمة لا تقدمها الأنماط القياسية .

وإذا كانت كل التراكيب التى تأتى فيها (ذلك) ومشتقاتها، تشترك فى إشارتها إلى أمر عظيم، فإنها فى الواقع تختلف من حيث وضع المشار إليه : خارج النص فى الموضع السابق عليه، فى موضع آخر نطاق السورة، أو يشير إلى لاحق، أم لا؟... وبالتالى تختلف الأنماط بالنسبة لموضع العنصر المشار إليه أو المفسر، غير أنها جميعا تتفق فى وظيفتها فى الإحالة إلى حدث كبير وجلل .

وإذا كان ضمير الإشارة (ذلك) يحيل إلى أمر عظيم وجليل، فإن ضمير الإشارة (هذا) يحقق هذه الوظيفة، ففى آية : ٩ من سورة الإسراء (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ) الإحـــالة هنا إلى لاحق، هذا ← لاحق القرآن، ومن هنا فإن هذا النمط يختلف عن الأنماط السالفة للزمخشرى فى أن ضمير الإشارة كان يحيل إلى أمر عظيم سابق (متقدم)، وجاءت الأنماط الأخرى فى المخالفة بين ضمير الإشارة والعنصر الذى يشير إليه، فى أن ضمير الإشارة يمثل عنصرا رابطا بين أحداث متقدمة وأخرى لاحقة عن طريق التركيز على هذه الصفات الواردة قبل ضمير الإشارة إلى ما يليه، والإحالة إلى متأخر، كما فى هود آية / ٧٢(إِنَّ هَذَا

لَشَيْءٌ عَجِيبٌ) الإشارة إلى متقدم سابق فى ذات الآية، وهو نبأ البشارة بالحمل : (قَالَتْ يَا وَيْلَتَىٰ أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ) .

وبالتالى فإن الإحالة إلى متقدم داخل نطاق السورة، بل داخل نطاق الآية، وسواء كانت الإشارة إلى لاحق أم إلى متقدم، فإنه يحقق هذه الوظيفة كما فى قوله تعالى (هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ) الرحمن/٤٣، هذه الوظيفة التى قال عنها **بات** (G. Bhatt) : بأن هذا التحديد الدلالى للضمائر من المحتمل أن تكمل وتتمم المعانى مع بعضها البعض، وهى قابلة نوعا ما أن تحمل هذا الاستخدام(١) .

وبالتالى فإن الإحالة سواء إلى متقدم أم إلى متأخر لا تسبب عائقا فى القيام بهذه الوظيفة التى هى منوطة به، الربط عن طريق الإشارة إلى ذلك الحدث الجلل، وبالتالى يمكن القول إن الضمائر مهما اختلفت نوعية الإحالة تظل وظيفتها العامة ثابتة، كما ثبت ذلك عند الزمخشرى(٢) .

ولا يبتعد عن هذا ما قاله (**برونميلير**) : (K . Braunmüller) إن القواعد المرجعية تعمل على الإيضاح للسامع من خلال المتكلم نفسه مع تعبيرات جديدة فى النص ذاته، وهو يعمل على ربط العلاقة الكائنة وضبطها بين المتكلم والآخرين(٣) .

ويعرض أحد الباحثين من خلال التبادل الموقعى بين (هذه) و

---

(١) C . Bhatt : Die Syntaktische Struktur Nominalphrase im Deutsch, S. 155 .

(٢) من خلال معالجة الباحث لضمائر الفصل والشأن والإشارة التى يتناولها بالمناقشة فى هذا الموضع .

(٣) K . Braunmüller : Referenz Pronominalisierung, zu den Deiktika und Proformen des Deuschen S . 58 .

(تلك) ويرى فى ذلك خروجا لما قعد له النحاة، ويعرض أنماطا متماثلة لكلا الضميرين فى القرآن الكريم[١] .

على أن هذه الملاحظة التى أشار إليها الباحث للتبادل الموقعى بين (ذلك) و (هذا، هذه) هى فى الواقع مأخوذة من رؤية النحاة، حيث عرض لها أبو حيان الأندلسى، وقد ردها إلى صاحبها، ابن مالك، ويرى أن هذه الرؤية هى مذهب الجرجانى وطائفة معه، بيد أن السهيلى خالفهم فى ذلك وأبطل حججهم[٢]، ولم يشر الباحث إلى أصل الفكرة .

بيد أن هذا وإن كانت تجيزه بعض السياقات، فإنه غير جائز على وجه العموم، بمعنى أن ثمة فارقا بين (ذلك) وبين (هذا، هذه) أى أن (ذلك) وظيفتها الأساسية الإشارة إلى حدث جلل، وذلك بخلاف : هذا، هذه ، فإنهما يقومان بالوظيفة لكن فى ظل شروط بعينها تتحقق بتحقق عدد من القرائن تتكاتف فيما بينها لإيضاح المعنى العام، ولا أدل على ذلك إن : هذا، هذه، فى سياقات كثيرة لا تحقق هذه الوظيفة .

فـ (هذا، هذه) فى الآيات السابقة نجد السياقات تستدعى هذا الأمر – الإشارة إلى أمر عظيم وحدث جليل – ففى آية هود نجد الأمر غير عادى، أى حدث كبير يستدعى هذه الوظيفة الدلالية لمناسبة السياق والمقام، وفى آية الرحمن كذلك تهويلا لها ولشأنها، ومن هنا جاء وصف حالهم فى الآية التالية لها (يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ آنٍ) الرحمن / ٤٤ ، تعظيما لها ولحالها، وكذلك فى آية/ ٢١من سورة الحشر (لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ...) تعظيما لشأن القرآن

(١) د . سعيد حسن بحيرى : من أشكال الربط فى القرآن الكريم ص ١٩٩ .
(٢) أبو حيان الأندلسى : ارتشاف الضرب ١ / ٥١٠ .

وتفخيما له، وهكذا تتضافر السياقات اللغوية وغير اللغوية لإيضاح هذا المعنى وإبرازه، وبالتالى فإن (هذا، هذه) الواردة فى السياقات لا تتوفر فيها هذه الشروط وبالتالى لا تقدم هذه الوظيفة .

على أية حال فإن الإشارة إلى حدث جلل ليس على إطلاقه مع : هذا، هذه، أى أن وظيفته الأساسية هى الإحالة إلى القريب، وهى مأخوذة من (ذا، ذه) ينضاف إليها (ها) التنبيه، و (ذا) للإشارة، والمراد تنبه أيها المخاطب لمن أشير إليه[1] . ومعنى هذا أنه يريد أن ينبهك إلى المشار إليه وعظمة الأمر بالنسبة لضمير الإشارة (ذلك)، ومن هنا تتضح نقاط الالتقاء بينهما، وتعد هذه سمة مشتركة بين الضميرين معا .

وفى آية / ٣٢ من سورة يوسف (فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ)، قال الزمخشرى : ولم تقل فهذا وهو حاضر رفعا لمنزلته فى الحسن واستحقاق أن يحب ويفتتن به، وربئا بحاله واستبعادا لمحله[2]، فرأينه وأكبرنه، بصيغة البعيد ؟ فيقال : بأن استعمال صيغة البعيد عوضا عن (هذا) يؤكد جمال يوسف وعفته، أى بعد مناله .

ويرى فى هذا السياق محمد اليعلاوى أن هذا يمكن أن يرد على هذا التأويل بأن التعظيم حاصل بـ أى بتصريف حرف الخطاب، فلو أراد القائل أن يحافظ على الإشارة القريبة – ويوسف كان أمامهن – مع تعظيم شأن يوسف، لوجب عليه أن يقول (فذاكن) الذى لمتنى فيه[3] .

غير أن الباحث يختلف مع رأى اليعلاوى السابق وذلك من نواحٍ

(١) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ١/ ٣٥٣ .
(٢) ٢ (ب)/ ٤٦٦ .
(٣) محمد اليعلاوى : ملاحظات على لغة القرآن ص ٦٣ .

منهـا : أن التعظيم حـاصل من استـخدام ضمـير إشارة (ذلكن) فى الآية وليس من حرف الخطاب، ويدلك على ذلك استخدام (ذلك) للبعيد عند جمهور النحاة، ومن هنا انتقل المعنى الحسي إلى البعد المعنوى، الذى يتناسب ومقام يوسف عليه السلام، وهذا ما أشار إليه الزمخشرى فى الموضع ذاته : ولم تقل فهذا وهو حاضر رفعا لمنزلته فى الحسن... وربئا بحاله واستبعادا لمحله[1] .

الشيء الآخر وهو يؤكد الرأى الأول بأن الله عز وجل قد أشار فى الآية / ٣١ من السورة ذاتها، أى قبل الآية السابقة والموضوع يتعلق بيوسف عليه السلام أيضا (فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ) فاستخدم (هذا) فى سياق الآية يؤدى معنى (ذلك) رغم كون الموقف ليس عاديا، إلا أنها تؤدى الدلالة المطلوبة، وفى الآية التالية لهما ما كان (هذا، ذلك) يؤديان المعنى ويتبادلان الموقع كما جاء عند جمهور النحاة، جاءت الآية التالية باستخدام (ذلك) وإضافة حرف الخطاب وذلك لأن المقام مقام خطاب نسوة، وليس للتعظيم كما ذهب اليعلاوى، وهكذا نجد التبادل بين (هذا)، (ذلك) فى الدلالة، إضافة إلى السياقات المختلفة .

كما أن التبادل الذى حدث فى الآيتين يمكن أن يكون نوعا من التنويع فى الأسلوب والبلاغة، ما دام لا يؤثر على الدلالة المبتغاة من الآية الكريمة .

وبالتالى لا أرى وجها لما ذهب إليه اليعلاوى من : أن التمييز بين

---

(١) ٢ (ب) / ٤٦٦ .

القريب والبعيد لم يكن خاضعا لقاعدة راسخة، وكذلك التعظيم والتفخيم، فقد رأينا حرية التصرف فى شأنهما وكذلك تعدد السامعين والمخاطبين[1].

كيف يطلق على هذا وهو أمام نص قرآنى ؟ أى أن نصوصه محكمة، بمعنى أن الاستقراء القرآنى يجيز التبادل الموقعى، خاصة بين هذين الحرفين : هذا، ذلك، غير أن الذى غاب عن ذهن اليعلاوى أنه أرجع كل شىء إلى السياق اللغوى دون أن تكون ثمة عناصر أخرى غير لغوية متممة للمعنى كالسياق الثقافى والدينى والتاريخى... وهكذا نجد هذه العناصر لا تقل أهمية عن العنصر اللغوى، ومن ثم نجد خطورة الاعتماد على السياق اللغوى فى كثير من الأحيان، إذ نجد أنماطا قرآنية لا تنكشف دلالتها إلا بإتاحة الفرصة أمام سياقات متنوعة .

ويشرح الطبرى ذلك فى قوله تعالى (ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ) البقرة/٢، التبادل الموقعى بين هذا وذلك قائلا : فإن قال قائل : وكيف يجوز أن يكون (ذلك) بمعنى هذا ؟ و (هذا) لا شك إشارة إلى حاضر ومعاين، و (ذلك) إلى غائب غير حاضر ولا معاين ؟ قيل : جاز ذلك لأن كل ما يقتضى قرب تقتضيه من الأخبار، فهو وإن صار بمعنى الحاضر فكالحاضر عند المخاطب، وذلك كالرجل يحدث الرجل الحديث، فيقول السامع : إن ذلك والله كما قلت، وهو والله كما ذكرت، فيخبر عنه مرة بمعنى الغائب، إذا كان قد تقضى ومضى، ومرة بمعنى الحاضر لقرب جوابه من كلام مخبره، كأنه غير منقض، فكذلك (ذلك) فى قوله تعالى (... ذلك الكتاب)... ولذلك حسن وضع ذلك فى مكان هذا؛ لأنه أشير

---

(١) اليعلاوى : ملاحظات على لغة القرآن ص ٦٣ .

إلى الخبر عما تضمنه قوله تعالى (آلم) من المعنى بعد تقضى الخبر عنه (آلم) فصار لقرب الخبر عنه من تقضيه كالحاضر المشار إليه، فأخبر عنه بذلك لانقضائه، ومصير الخبر كالخبر عن الغائب ...[1] .

وتأتى الإشارة إلى أمر عظيم (هذا، هذه) مرة مع (أن) وتارة أخرى بدون (إن)، ولم يؤثر على أداء الوظيفة، وبالتالى يمكن القول إن (هذا، هذه) أو إن وحدها أو التركيب وموضوع الكلام... الخ من عناصر كلها ينبنى بعضها على بعض ويتضافر لإيضاح المعنى الأساسى والوظيفة الرئيسية، وليس عنصرا واحدا وحده كافيا – كما ذهب الباحث – وهو فى محاولته هذه يحاول أن يتخطى قيود النحاة، صحيح أن ثمة أنماطا، بيد أن هذا مرهون بسياقات وعناصر متشابكة حينا ومتداخلة أحيانا، تؤدى فى نهاية الأمر جميعا إلى القيام بهذه الوظيفة .

وأشير فى هذا الموضع – إضافة إلى ما ذكره الزمخشرى – إلى بعض الأنماط التى تؤكد الرؤية العامة التى جاءت عند النحاة لتمثل ملمحا عاما فى القرآن الكريم، ففى سورة البقرة/٨٥ (... فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) جاءت الإشارة إلى عدد من الأحداث فى بداية الآية (قتل النفس، إخراج البعض من ديارهم، افتداء الأسرى) ولما كانت هذه أحداثا عظيمة؛ لأنها بغير حق، كان ذلك أمرا عظيما عند الله جزاءه (خزى فى الحياة الدنيا)، أما يوم القيامة فمآله إلى (أشد العذاب)، وجاء التعبير فى الآية باستخدام صورة القصر (ما + إلا) للدلالة على توكيد نتيجة فعل ذلك العمل الشنيع الذى تحيل إليه (ذلك)، وبالتالى فإن ضمير

(١) الطبرى : جامع البيان فى تفسير القرآن المجلد الأول ١ / ٢٢٥، ٢٢٦ .

الإشارة (ذلك) يمثل عنصرا رابطا بما تقدم عليه من أحداث وبما يليه من أحداث كنتيجة لفعل الأحداث الأولى، ويمكن تصور ذلك على النحو التالى :

•عنصر إشارى	إحالة إلى متقدم ←	•عنصر إحالة	← إحالة إلى متأخر	•نتيجة
(مفسر)	(سابق)	(ذلك)	(لاحق)	(للأفعال الأولى)
(فعل + أفعال)				(للعنصر الإشارى)

وفى سورة فصلت / ٢٨ (ذَلِكَ جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ النَّارُ لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءً بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ)، وفى هذه الآية تحيل (ذلك) إلى عدد من الأحداث قبلها، وهى أمور عظيمة فعلها الكفار كعدم سماع القرآن، واللغو فيه، ونتيجة لذلك (فَلَنُذِيقَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا عَذَابًا شَدِيدًا وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ) / ٢٧ من السورة ذاتها، ولما كان الكفر هكذا كانت نتيجة السالفة هى الأمور العظيمة، كانت الإحالة بـ (ذلك) طبيعى، وذلك لأنهم (أعداء الله لهم فيها دار الخلد) لقاء ما قدموا، وهكذا يتحقق دائما مع (ذلك) إحالة إلى أمر عظيم وجليل، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

ويخرج ضمير الإشارة إلى الدلالة على (الكمال والبعد) كما جاء فى قوله تعالى (ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ) البقرة / ٢، قال الزمخشرى :.... ومعناه ذلك الكتاب هو الكتاب الكامل، كأن ما عداه من الكتب فى مقابلته ناقص، وأنه يستأهل أن يسمى كتابا، كما تقول هو الرجل، أى الكامل فى الرجولية الجامع لما يكون من مرضيات الخصال[1] . ويرى أبو حيان

---

(١) ١ / ١٩ .

الأندلسى : أن هذا النمط من باب عظمة المشار إليه أو المشير[1] ، وبالتالى يأخذ برأى النحاة فى باب (ذلك) .

وتدل (ذلك) فى هذا النمط - كما جاء عند الزمخشرى - وبالتالى فإن وظيفتها تختلف عن وظائف (ذلك) ، وهى الإشارة إلى حدث جلل، بيد أن الباحث يختلف مع رؤية الزمخشرى حول وظيفة (ذلك) هنا، ويذهب إلى أن الكمال المفاد فى هذا السياق ليس من ضمير الإشارة (ذلك) ، بقدر ما هو من (أل) الموجودة فى بداية (كتاب) ، بمعنى لو أن إنسانا قال : هذا هو كتاب؛ لأدى التركيب وظيفة الكمال، أى أن هذا الكتاب هو الكامل، وما عداه ناقص، رغم وجود (ذلك) فى التركيب، بخلاف هذا هو كتاب، فلا يؤدى المعنى، ويدعم هذه الرؤية أكثر أن ورود (ذلك) فى أنماط ليس فيها (أل) لا تؤدى هذه الوظيفة، ففى قوله تعالى فى المائدة (ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ) / ٨٩ . وفى الكهف/١٠٦ (ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَرُسُلِي هُزُوًا) ولم يقل أحد من الباحثين فى الإعجاز اللغوى للقرآن الكريم، أن هذا الصنف من التراكيب يؤدى وظيفة الكمال .

وذلك بخلاف الضمائر العامة : ضمير الفصل، ضمير الشأن، ضمير الإشارة، بالإضافة إلى الاسم (ضمير + أل + اسم) يعطى معنى الكمال، هذا هو الرجل، أى الكامل فى الرجولية، وهذا هو الشاعر، كأن ما عداه ليس بشاعر... وهذا ينطبق على باقى الضمائر، ومنه فى القرآن الكريم فى قوله تعالى (ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ عَلِيمًا) النساء : ٧٠، وفى سورة التوبة كذلك (... ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ وَقَاتِلُوا

---

(١) أبو حيان الأندلسى : ارتشاف الضرب ١ / ٣٣ .

الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ) آية : ٣٦ .

وفي ذات السورة / ٦٣ (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ) ولا يختلف الأمر مع ضمير الغيبة (الفصل) كما فى قوله تعالى (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) آل عمران / ٦٢، وكما فى قوله تعالى (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) الصافات : ٦٠ وفى آية / ١٠٦ من السورة ذاتها (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلاءُ الْمُبِينُ) ولا شك أن الدلالة واضحة، وتعد هذه سمة عامة فى التعبير القرآنى دائما الذى يدل على الكمال فى مقابل النقصان .

وكذلك في الجاثية / ١١ (هَذَا هُدًى وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ) قال الزمخشرى : إشارة إلى القرآن الكريم، يدل عليه قوله تعالى (وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ) ؛ لأن آيات ربهم هى القرآن، أى هذا القرآن كامل فى الهداية، كما تقول : زيد رجل، تريد كامل فى الرجولية، وأيما رجل...[(١)] .

والسياق كما فى آية البقرة السابقة يدعم رأى الزمخشرى، إذ المراد فى كليهما (القرآن)، وهو الكتاب الكامل الشامل : (ما فرطنا في الكتاب من شيء) وفى قوله تعالى (مال هذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها) .

كما أن الزمخشرى أشار إلى أن ضمير الإشارة يدل على الوصف والتفصيل كما فى قوله تعالى (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لا يَفْقَهُونَ) المنافقون/ ٣، قال الزمخشرى : (ذَلِكَ) إشارة إلى قوله (سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) أى إلى الآية السابقة... أو إلى ما وصف من حالهم

---

(١) ٤ / ٢٨٧ .

فى النفاق والكذب والاستهجان بالإيمان[١]، أى إلى ما تقدم فى الآية الأولى من السورة، وفى قوله تعالى الرعد / ٥، ذهب الزمخشرى إلى أن فى الإشارة وصف لحال الكافرين[٢] . وتعد هذه إشارة موجزة تحتاج إلى نوع من التحليل على النحو التالى :

• عنصر إشارى ← يعقد صلة (بين أحداث متقدمة) ← • عنصر إحالة ← إحالة إلى متأخر (بين أحداث لاحقة) ← • عنصر إشارى

عنصر إشارى ↓ (مفسر) ↓ (بيان قدرة الله : رفع السماء بغير عمد، تسخير الشمس والقمر، مد الظل، وجود الجبال والأنهار، نوعان من كل الثمرات ... إلخ)

عنصر إحالة ↓ (أولئك)

عنصر إشارى ↓ (نتيجة) ↓ (أولئك الأغلال فى أعناقهم، وبالتالى فهم أصحاب النار)

ومن ثم نرى ضمير الإشارة يمثل عنصرا رابطا، إذ نجد ضمير الإشارة (أولئك) فى آية الرعد يعقد صلة بين أحداث متقدمة وأحداث لاحقة، ويمكن الجمع بينهما بعلاقة المقابلة، إذ نجد فى الآية الأولى الحديث عن الكتاب، وأنه من عند الله ورغم ذلك أكثر الناس لا يؤمنون به، ومن ثم نرى الله سبحانه يسوق الآيات البينات التى تدل دلالة واضحة على أنه من عند الله : رفع السماء بغير عمد، وتسخير الشمس والقمر، كما أنه مد الأرض وجعل فيها جبالا كما جعل فيها أنهارا، وأخرج من هذه الأرض ثمرا مختلفا ألوانه وطعمه... الخ .

وبالتالى فإن هذه الدلائل والآيات الواضحة كفيلة بأن تجعل من كان له قلب سليم يؤمن ويوقن يقيناً ما بعده يقين فى أن الله هو الذى

(١) (ب) ٤ / ٥٣٩ .
(٢) ينظر : (ب) ٢ / ٥١٣ .

أنزل الكتاب، وأنه هو الذى خلق كل شيء، وبما أن كفار مكة لم يؤمنوا فجاء وصفهم بـ (أولئك الذين كفروا بربهم و أولئك الأغلال في أعناقهم) ، وقد أكد الحق هذا الوصف مرة أخرى فى سياق الآية ذاتها باستخدام العطف (الواو) وتكرير ضمير الإشارة، وفى كل مرة يذكر صفة من صفاتهم، وفى الصفة الأخيرة : وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون . نجد الله قبل أن ينهى هذه الآية يستخدم مؤكدا آخر: ضمير الفصل (هم)، وهكذا نجد أنه يريد أن يؤكد أن الذين يرون آياته واضحة ولا يؤمنون يستحقون هذه الصفات، بل (هم أصحاب النار هم فيها خالدون) .

وهكذا نجد ضمير الإشارة يعقد صلة بين صفات متقدمة وأخرى لاحقة، والعلاقة القائمة بينهما علاقة المقابلة، ومن خلال هذه الصلة بين السابق واللاحق نجد عملية الربط التى يقوم بها الضمير بشكل عام، كما يلاحظ أن عقب ضمير الإشارة جاءت صفات الذين كفروا فى مقابل آيات الله البينات .

وفى الآية / ٤ من الأنفال (أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ) نجد الزمخشرى : يرى أنهم الكاملون فى الإيمان من صفتهم كيت وكيت[١] .

ومن هنا نرى الزمخشرى لم يشر إلى أن صفة الكمال من أى بنية لغوية اكتسبت، أمن ضمير الإشارة (أولئك) ؟ أمن ضمير الفصل (هم) ؟ أم من (أل) الكائنة فى المؤمنين؟، أم ن كلمة (حقاً) ؟، وبالتركيز على السياق اللغوى للآية نجدها تتشابه إلى حد بعيد مع آية الرعد السابقة من حيث إن كلاً من ضمير الإشارة فى الآيتين يتعلق بوصف، غير أنه فى

---

(١) ٢/ ١١٣ .

آية الرعد جاء الوصف عقب ضمير الإشارة (أولئك) وفى آية الأنفال جاء الوصف قبل ضمير الإشارة (أولئك)، وهكذا نجد ضمير الإشارة – خاصة أولئك – يرتبط ارتباطا مباشرا بعملية الوصف حسبما جاء فى القرآن الكريم .

وفى آية الأنفال نجد قبل ضمير الإشارة (أولئك) يأتى عقد ذكر صفات المؤمنين، ثم يشير الله باستخدام ضمير الإشارة (أولئك) للإشارة إلى صفات المؤمنين، ويؤكد هذا باستخدام ضمير الفصل (هم) والتعريف (أل) و(حقا) فى الآية الكريمة، ومن ثم قال الزمخشرى إنهم الكاملون، بناء على الوصف الذى جاء لهم فى الآيات السابقة .

ويدل علـى (الإعلام)، كما جاء في ص/١٣ (وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ الأَيْكَةِ أُوْلَئِكَ الأَحْزَابُ) إشارة إلى (قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الأَوْتَادِ) آية / ١٢ ، وهكذا نجد إشارة إلى الآية السابقة والآية ذاتها، قال الزمخشرى : قصد بهذه الإشارة الإعلام بأن الأحزاب الذين جعلوا المهزوم منهم هم وأنهم هم الذين وجد منهم التكذيب[١] .

كما يشير إلى الحضور كما فى سورة (ص) فى قوله (وَمَا يَنظُرُ هَؤُلاءِ إلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ) آية/ ١٥ ، (هؤلاء) هنا ضمير إشارة للجمع، وهو فى هذا السياق يشير إلى ما جاء فى الآيات السابقة عليه ، وهو يدل على الحضور .

ويَخرج إلى (الاختصار) كما في الآية / ٦٨ من البقرة (قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لاَّ فَارِضٌ وَلا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ) ، قال الزمخشرى : فإن قلت : كيف جاز أن يشار بذلك إلى مؤنث وإنما هو

---

(١) ٣ / ٣١٨ .

للإشارة إلى واحد مذكر ؟ قلت : جاز ذلك على تأويل ما ذكر وما تقدم للاختصار في الكلام... كما تقول للرجل نعم ما فعلت، وقد ذكر لك أفعالا كثيرة وقصة طويلة[1]، ويدل أيضا (ضمير الإشارة) على الاختصاص كما في قوله تعالى في سورة الكهف (قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا) آية / ٧٨، قال الزمخشرى : فأشار إليه فجعله مبتدأ، وأخبر عنه كما تقول : هذا أخوك، فلا يكون هذا إشارة إلى غير الأخ، ويجوز أن يكون إشارة إلى السؤال الثالث، أى هذا الاعتراض سبب الفراق[2] .

ومن ثم نرى الزمخشرى يجعل ضمير الإشارة عضوا أساسيا فى الجملة (عمدة)، ومن هنا تختلف وظيفته إذا كان عنصرا مؤكدا مثلا، فاعتباره عمدة (مبتدأ بتعبير الزمخشرى) يتوافق مع وظيفة الاختصاص، وبالتالى يكون له محل من الإعراب، أما عدم اعتباره أساسيا، أى ليس له محل من الإعراب، وفى هذه الحالة تكون وظيفة التوكيد التى يؤديها هذا الضمير أرجح من الوظيفة الأولى .

وأنتقل بعد ذلك إلى معالجة ضمير الإشارة فى إطار مقارنته بأنماط إحالية وغير إحالية (كالضمير والاسم والفعل والإبهام)، ويشير النحاة إلى أنه مبهم، أى يفتقر إلى مفسر أو موضح، وبالتالى يشترك مع الضمائر فى هذه الجزئية... الخ، وتتيح له هذه العناصر المختلفة اشتراكه مع أكثر من نوع، وبالتالى تزيده فاعلية وقوة يمتاز بها عن غيره .

ويربط النحاة بين ضمير الإشارة والإبهام، يقول ابن يعيش : ويقال

---

(١) ١ / ١٤٩، نكت الأعراب ورقة ٩ .

(٢) ٢ / ٤٧٠، نكت الأعراب... ورقة ١٣٦ .

لهذه الأسماء مبهمات؛ لأنها تشير إلى مبهمات كل ما بضرتك، وقد يكون بحضرتك أشياء فتلتبس على المخاطب، فلم يدر أيها تشير، فكانت مبهمة لذلك[1]، وهكذا يرتبط ضمير الإشارة بالضمير العائد (الإحالة) فى أنه يحيل إلى مرجع قد يكون سابقا وقد يكون لاحقا؛ لأن كليهما مفتقد بنفسه إلى غيره (عنصر إشارى مفسر) وبالتالى فإنه لا يؤدى دلالة بنفسه لهذا الافتقار – الإبهام – .

ويشترك ضمير الإشارة مع الحرف كذلك، ويعزو ابن يعيش ذلك إلى أنه : إنما كانت مبنية لتضمنها معنى حرف الإشارة، وذلك أن الإشارة معنى، والموضوع لإفادة المعانى إنما هى الحروف، فلما استفيد من هذه الأسماء الإشارة، علم أن للإشارة حرفا تضمنه هذا الاسم، وإن لم ينطق به، فبنى كما تبنى من، كم ونحوهما[2] .

ويشترك ضمير الإشارة مع الضمائر الأخرى : وذلك لأنك تشير به إلى ما بحضرتك ما دام حاضرا، فإذا غاب زال عنه ذلك الاسم والأسماء موضوعة للزوم مسمياتها، ولما كان هذا غير لازم لما وضع له صار بمنزلة المضمر وجب بناء المبهم[3] .

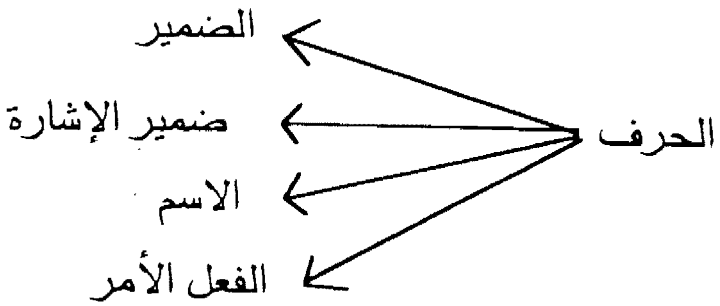
ويزعم الباحث أن ضمير الإشارة يشترك مع الضمير (الضمائر) من حيث البناء، أى أنه بناء لفظى، أو اشتراك شكلى... وثمة اشتراك آخر مع الضمير من حيث الإحالة، إذ كل منهما مفتقر إلى غيره – كما ذكرت منذ قليل – لأن كليهما مبهم، أى يحتاج إلى عنصر إشارى (مفسر)، وفى القاسم المشترك بين ضمير الإشارة أن : ذا اسم منفصل قائم بنفسه قد

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ١ / ٣٣٣ .
(٢) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ١ / ٣٣٤ .
(٣) السابق : الموضع ذاته .

غلب عليه أحكام الأسماء الظاهرة نحو وصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره فلما غلب عليه شبه الأسماء المتمكنة حكم عليه بأنه ثلاثى كالأسماء المتمكنة[1] . وبهذه المشاركة لضمير الإشارة للعناصر اللغوية المختلفة، يمثل عنصرا متميزا فاعلا، كالاسم والفعل والحرف والضمير، وتتيح له هذه الخصائص صفات وميزات معينة يمكن أن يؤدى من خلالها وظائف بعينها، ويمكن أن نتصور ذلك على النحو التالى :

تبدو بوضوح السمات والخصائص المشتركة بين ضمير الإشارة والعناصر اللغوية الأخرى، ويمكننا أن نوجز نقاط الالتقاء بين ضمير الإشارة وهذه العناصر فيما يلى :



١ - يرتبط ضمير الإشارة بالضمائر من حيث البناء، وفى افتقار كل منهما إلى غيره، وكذلك من حيث الإبهام، أى افتقار ضمير الإشارة إلى موضح (مفسر) .

ومن الفرق بين المضمر والمبهم أن المضمر فى الغائب يبين بما قبله، وهو الظاهر الذى يعود عليه المضمر، نحو قولك : زيد مررت به،

(١) السابق : الموضع ذاته .

والمبهم الذى هو بعده يفسره بما بعده، وهو اسم الجنس كقولك : هذا الرجل والثوب ونحوه، وقد مضى الكلام على أسماء الإشارة بما فيه كفاية والمعنى بالإبهام وقوعها على كل شيء من حيوان وجماد وغيرهما ولا تختص بمسمى دون مسمى، هذا معنى الإبهام فيها؛ لأن المراد به التنكير(١) .

وتفريق ابن يعيش فى المفارقة بين المضمر والمبهم فيه ملمح ومقاربة فى أن كليهما يحيل، بيد أن إحالة الضمير إلى متقدم (سابق)، وإحالة المبهم إلى متأخر (لاحق) وتحتاج هذه الرؤية إلى إعادة نظر فى ضوء ما جاء عند الزمخشرى، إذ يحيل الضمير عنده إلى سابق وإلى لاحق، ومن ثم تمثل رؤيته مخالفة لما جاء عند جمهور النحاة، واتضح ذلك من خلال معالجة الضمائر المعالجة فى هذا الموضع : ضمير الفصل، ضمير الشأن، ضمير الإشارة .

٢ - يشترك ضمير الإشارة مع الحرف من حيث البناء، وفى افتقار كليهما إلى موضح، بيد أن افتقار ضمير الإشارة قد يكون سابقا أو لاحقا، أما افتقار الحرف فإلى ما يليه؛ لأنه لا يؤدى وظيفة إلا به .

٣ - تقوم العلاقة بين ضمير الإشارة والضمائر الأخرى من حيث الوصف والتحقير والتثنية لكل منها .

٤ - ثمة علاقة قائمة بين ضمير الإشارة والفعل - الأمر، المضارع فى بعض حالاته - من حيث البناء لكل منهما، ويلاحظ أن التشابه شكلى فى حد ذاته تنبه إليه النحاة .

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل (ب) ١ / ٩٨١، ٩٨٢ .

وثمـة مـلاحظة أود أن أشيـر إليهـا هنا، وربمـا تخـتلف مـع رؤية الزمخشرى ورأى بعض الباحثين فيها، ففى قوله تعالى (أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) البقرة/ ٥، قال الزمخشرى : إن ضمير الإشارة يفيد توكيد استحقاق المبتدأ للخبر، إذا تقدمه تعديد صفات المبتدأ كل صفة منه ترشحه لاستحقاق هذا الخبر(١).

وربما ينتقد رأى الزمخشرى هنا بأن تعليقه على هذه الآية ذاتها بأن التوكيد المفاد، إنما هو فى الواقع من ضمير الفصل (هم)، وليس من ضمير الإشارة (أولئك)، كما أضاف الزمخشرى وظائف دلالية أخرى لضمير الفصل فى هذا السياق، أشرت إليها فى موضعها .

وإذا كان الزمخشرى استنتج هذه الملاحظة فربما استخلصها من نتيجة مفادها أنه حاول أن يستخلص الآيات الواردة فى النص القرآنى، وتحمل (وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)، وحاول أن يستخلص الصفات التى تجمع بينها، فوجدها تكررت فى القرآن مرات ثلاث، ففى البقرة/ ٥١. لقمان (٥)، آل عمران (١٠٤) .

وفى كل هذه الأنماط يأتى الحديث فيها عن المؤمنين وفى كل يذكر صفة من صفاتهم، ومن خلال هذه الأنماط تعطى صورة كلية لخصال المؤمنين، ويؤكد ما أذهب إليه من أن الزمخشرى كان يقارن بين الأنماط القرآنية المتشابهة من حيث البناء، محللا ومفسرا شيئين، **الأول :** ما جاء فى تحليل الزمخشرى فى الكشاف ونكت الأعراب من مناقشة مثل ما نحن بصدده . **الثانى :** جاءت مقارنته بين أنماط قرآنية متشابهة إلى حد بعيد، غير أن ثمة فروقا دلالية تميز كل منهما عن الآخر، وجاء

(١) ينظر : ١ / ٢٥ .

ذلك فى كتابه : الدر الدائر المنتخب فى كنايات واستعارات وتشبيهات العرب[١] .

ومن هنا يمكن القول بأن ضمير الإشارة يفيد الاختصاص، أى أولئك الذين هذه صفتهم، أى الاختصاص، والتوكيد مفاد من ضمير الفصل، كما ذكرت لا من ضمائر الإشارة المختلفة .

على آية حال، فإن هذا لا يمنع من أداء ضمير الإشارة لوظيفة التوكيد، ومن هنا فإن هذه الرؤية تؤكد ما ذهب إليه **إربن** : (Erben) من أنه يفيد التوكيد، ومن ثم فإنه ليست هناك مفارقة بين الرؤية القديمة ممثلة فى رؤية (الزمخشرى) والحديثة ممثلة فى رؤية (إربن)، ومن ثم نجد اللقاء الفكرى كائنا .

ومن ثم فإن ضمير الإشارة حسب رؤية الزمخشرى يمثل عنصرا رابطا على النحو التالى :

١ – يكون كحرف التعليل، بمعنى أن اللاحق نتيجة للسابق .

٢ – يكون ما بعده تفسيرا لما قبله وتوضيحا له .

٣ – ما بعده يكون وصفا لما قبله .

٤ – يقوم بدور العنصر الرابط الذى يعمل على تماسك بنى النص من خلال الإحالة .

وتعد هذه النقاط خلاصة رؤية الزمخشرى حول التراكيب التى تخص ضمير الإشارة، وتمثل هذه النقاط ملاحظات عامة .

وثمة ملاحظة أخيرة فى هذا الشأن، وهى عودة الضمير، أى فى

(١) الدر الدائر المنتخب فى كنايات واستعارات وتشبيهات العرب، ورقة ١٠ .

إطار تأنيث الضمير وتذكيره، فإن الزمخشرى يرى أن السياق أو الرؤية الفردية فى تفسيره للقرآن بالتذكير أو التأنيث، ومن هنا فإن قوله تعالى فى سورة فاطر / ٢ (مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)، قال الزمخشرى : فإن قلت : لم أنث الضمير أولا ثم ذكر آخر، وهو راجع فى الحالتين إلى الاسم، وذُكر على أن لفظ المرجوع إليه لا تأنيث فيه؛ ولأن الأول فسر بالرحمة فحسن، إتباع الضمير التفسير، ولم يفسر الثانى، فترك أصل التذكير وقرئ فلا مرسل لها؛ فإن قلت : لابد للثانى من تفسير فما تفسيره؟، قلت : يحتمل أن يكون تفسيره مثل تفسير الأول، ولكنه ترك لدلالته عليه، وأن يكون مطلقا فى كل ما يمسكه من غضبه ورحمته، وإنما فسر الأول دون الثانى لدلالته على أن رحمته سبقت غضبه[(١)] .

وتمثل عودة الضمير فى حد ذاته مشكلة عويصة، إذ تحتاج إلى معرفة على من يعود؟ وهل هى إحالة معجمية أو إحالة نصية إلى جزء من نص؟ وهل الإحالة داخل النص أو إلى خارجه؟ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، تمثل المطابقة بين المضمر والمشار إليه أهمية خاصة فى الانسجام والتناسق القائم بين السابق أو اللاحق (العنصر المفسر) وبين عنصر الإحالة، فإذا كان عنصر الإحالة مذكراً، فلابد أن يحيل إلى عنصر إشارى يطابقه فى النوع والتذكير... إلخ، ليحدث ما يسمى بالانسجام التام بين عناصر النص .

غير أن ثمة عناصر إحالية، تحيل فى كثير من الأحيان إلى عناصر إشارية ليست بينهما هذه المطابقة، ومن ثم فلابد من البحث فى الواقع

---

(١) ٣ / ٢٦٧ .

عن البديل أو المعنى الذى يمكن أن يحمله أو يؤديه هذا اللفظ المشار إليه (العنصر الإشارى)، وبالتالى لابد أن يحمل على معنى آخر، كما جاء فى آية فاطر، فالضمير يحيل مرتين، فى المرة الأولى يحيل إلى (فلا ممسك لها) فالضمير (لها) يعود على الرحمة، وبالتالى لا يمثل آية إشكالية، أما الإحالة الثانية (وَمَا يُمْسِكْ فلا مُرْسِلَ لَهُ)، وبالتالى فإن ثمة عدم مطابقة بين الإحالة والمحيل إليه (المفسر) ومن هنا نجد الزمخشرى يحاول أن يفسر ذلك بعدة تفسيرات :

- إنه قرئ فى بعض القراءات بـ : فلا مرسل لها، وبالتالى يحصل التوازن والتكافؤ بين عناصر النص، من حيث تأنيث عنصر الإحالة - لها - والعنصر الإشارى المفسر - الرحمة - .

- يحتمل أن يكون تفسيره مثل تفسير الأول، غير أنه ترك لدلالة الأول عليه لوضوحه وظهوره .... .

ويشير إلى ملاحظة لماذا فسر الأول : فلا ممسك لها، فلا مرسل له يقول : لدلالته على أن رحمته سبقت غضبه .

وتمثل هذه الملاحظة ملاحظة عامة فى سائر معالجة الضمائر، يمكن أن تنطبق على أية ضمير، وعلى أية حال فإن الضمير يحدث نوعا من التوازن والتكافؤ والانسجام بين عناصر النص من خلال الإحالة التى تعمل على ربط بنى النص وتراكيبه من خلال العودة إلى سابق أو إلى لاحق .

ومن هنا يمكن القول بأن الزمخشرى قد عالج كلا من ضمير : الفصل، الشأن، الإشارة، إلا أن معالجته لهذه الضمائر لم تأت بنسب متساوية، وإنما عالج الزمخشرى ضمير الفصل وضمير الإشارة بنسب

تكاد تكون متقاربة إلى حد ما، إذ جاء ضمير الفصل بواحد وثلاثين نمطا في المرتبة الأولى من حيث معالجة الضمائر، ويأتي ضمير الإشارة بأربعة وعشرين نمطا فى المرتبة الثانية . ثم يأتي ضمير الشأن بتسعة أنماط في المرتبة الثالثة، وتعد هذه الضمائر الثلاثة هي أهم الضمائر التي نالت عناية من الزمخشري .

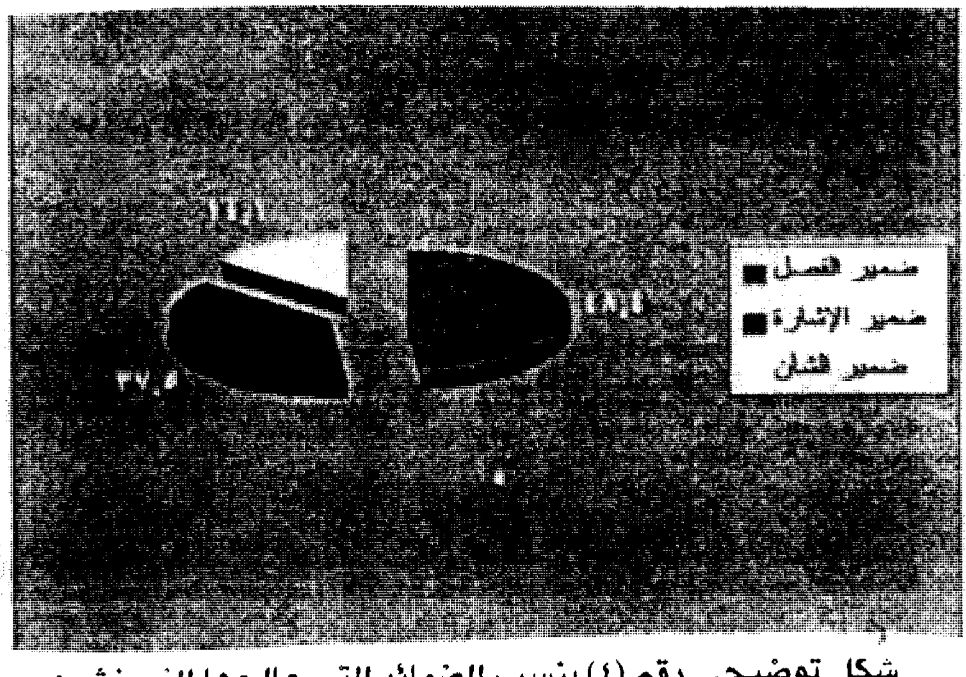
وعلى الرغم أن الأنماط المستخلصة أو المعالجة هنا تكاد تكون ضئيلة ومحدودة، فإن الزمخشري قدم من خلالها صورة تكاد تكون لوحة متكاملة أبعادها، بحيث يمكن القول إن الزمخشري عالج جوانب مختلفة من القضايا المتعلقة بهذا الضمير أو ذاك، وبالتالي فإن رؤيته في معالجة هذه الضمائر الثلاثة تمثل محورا مهما في رؤيته، لما قدمه من خلالها من رؤية خاصة، أشرت إليها في موضعها، وكذلك بالنسبة لهذه الدراسة .

م	الضمائر	عدد التردد	النسب	ملاحظات
١	الفصل	٣١	٤٨,٤	مجموع الأنماط (٦٤) نمطا
٢	الإشارة	٢٤	٣٧,٥	
٣	الشأن	٩	١٤,١	

شكل توضيحي رقم (٣) يوضح ترتيب الضمائر التى عالجها الزمخشري ونسبها

ومن خلال الجدول (٣) نجد أن ضمير الفصل قد نال اهتماما كبيرا من الزمخشرى، يليه الإشارة ثم الشأن، ويوضح الباحث النسب الواردة فى الشكل (٣) والشكل (٤) من هذا المبحث .

وإذا كان يمكن القول بأن هذه الضمائر الثلاثة قد نالت عناية خاصة – بناء على الإحصاء والنسب السابقة – من الزمخشرى، فإن هذه الأهمية تجعلنا نقول بأن الضمائر لا تمثل مرحلة واحدة فى معالجته لها، فإذا كانت نسب ضمير كل من : الفصل والإشارة تكاد تكون متقاربة بناء على الإحصاء والنسب، وذلك بالمقارنة بأنماط ضمير الشأن الواردة هنا، وبالتالى يمكن أن تمثل مرحلة واحدة، والقسم الآخر يمثله : ضمير الشأن، غير أنه يلاحظ أن ضمير الإشارة وضمير الشأن رغم كونهما فى مرحلتين مختلفتين إلا أن أنماطهما ١,٦ ٪ معا، أى ما يقارب نسب ضمير الفصل وهذا يفضى بنا إلى أنهما يمثلان إلى حد ما ذلك القدر الذى ناله ضمير الفصل منفرداً، ويؤكد هذه الرؤية أنهما يمثلان نسبة واحدة تكاد تكون متقارية بالمقارنة بنسبة ضمير الشأن .



شكل توضيحي رقم (٤) بنسب الضمائر التى عالجها الزمخشرى

وثمة قضايا أخرى تخص الضمائر عامة وهى قضية عودة الضمير، وهى قضية نالت حيزاً مرموقاً من الزمخشرى، إذ خلاصة الأنماط التى أشار فيها إلى عودة الضمير يمكن جعلها على النحو التالى :

١ – أنماط أشار فيها الزمخشرى إلى عودة الضمير على متقدم (سابق) وهذا يمكن أن نفرعه إلى ما يلى حسب رؤية الزمخشرى :

(أ) إحالة إلى متقدم داخل ذات الآية .

(ب) إحالة إلى متقدم داخل نطاق السورة .

٢ – أنماط أشار فيها الزمخشرى إلى عودة الضمير إلى لاحق (متأخر) وينبثق عنه ما يلى :

(أ) إحالة إلى متأخر داخل ذات الآية .

(ب) إحالة إلى متأخر داخل نطاق السورة .

٣ – إحالة إلى شىء معروف، وبالتالى لم يذكر؛ لأن السياق يدل عليه، وبالتالى تمثل هذه إحالة ذهنية .

٤ – إحالة إلى متقدم وإلى لاحق فى آن واحد :

(أ) داخل الآية .

(ب) داخل السورة .

٥ – إحالة إلى شىء محدد سواء كان سابقا أم لاحقا على النحو التالى :

(أ) إلى قصة أو حدث .

(ب) إلى كلمة محددة (إحالة معجمية) .

سواء إلى سابق داخل النص أو داخل الآية أو داخل نطاق السورة

وبالتالى تمثل عودة الضمير هنا على سابق (متقدم) داخل نطاق السورة أو داخل الآية، ومن هنا يمثل عودة الضمير على لاحق (متأخر)، ويمكن أن يحيل الضمير إلى موضع آخر من القرآن الكريم ذكر فى ومضع آخر.

وتعكس هذه الملاحظة لإحالة الضمائر كما وردت عند الزمخشرى ملاحظة أخيرة ومهمة فى هذا السياق، أن الضمائر جميعها تعمل على ربط عناصر النص السابقة باللاحقة عن طريق الإحالة، سواء أكانت الإحالة داخل النص (محدد) أم خارجه (إحالة ذهنية) وهذا العنصر الإشارى هو الذى يفسر الضمير (المبهم) والذى يحتاج إلى ما يوضحه، وبدون هذه الإحالة، فإن هذا الضمير يظل معناه مطمورا (مبهما) ويحتاج إلى ما يعود عليه ويوضحه، وبالتالى فإنه ناقص الدلالة بذاته، أو أن دلالته ناقصة، أى أنه عاجز عن أن يقوم بدوره منفردا، وبالتالى يحتاج إلى عناصر تركيبية يعمل ويقوم بدوره من خلالها – الربط – إذ أن دوره هذا فى أنه يحيل سواء أكان إلى سابق أم لاحق فإنه يحقق بهذا ربطا محكما وتوازنا من خلال تشابك الوحدات المكونة لبنية النص، وهو بدوره يعمل على إيجاد توازن وتناسق بين عناصر النص .